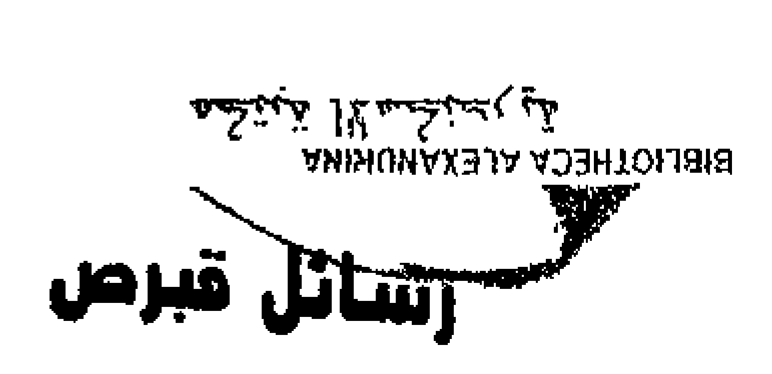
رؤوف دنكتاش

سلال قبرص

ثلة من زعماء وقادة «العالم الثالث» يقرأون،
نكيف، بالأحرى من يكتبون؟»
رؤوف دنكتاش يشذ على هذه القاعدة.
نه إذ يشغل منذ أواخر العام ١٩٨٣ منصب
رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية،
ظل كاتباً بامتياز. فهو لا ينفك، طوال أكثر
من ٤٠ عاماً، يكتب بلغته الأم (التركية) ولغته
الثانية (الإنكليزية) في القضية التي كرّس لها
حياته وفكره وقلمه: حقوق القبارصة الأتراك،
أي ما يعرف بـ «المسألة القبرصية».
لم يكن هذا الجهد ليأخذ هذا الحجم، لولا
مقدار ما لحق بالقبارصة الأتراك من ظلم،
سواء على الأرض التي عاش عليها
أجدادهم، أو من العالمين القريب والبعيد:
للذين تفوقهما حجة الجاني وأساءا فهم
القضية.
لغة المحامي المؤمن بعدالة قضية موكله،
كتب رؤوف دنكتاش مفنّداً الحجة بالحجة
مقدماً القرائن والشواهد والأدلة كي يزيل
الغمامة التي تغشي أبصار الكثيرين، حتى
في أعلى المحافل الدولية.
بلغة القائد لشعب من ٢٠٠ ألف نسمة
واجه شعباً آخر يزيده أضعافاً ثلاثة ويريد
بهذه الزيادة أن تكون جسر عبور لمقولات لا
سند تاريخياً لها، يقول رؤوف دنكتاش كلمته
التي تلخص كلمة شعبه الطامح إلى ما يطمح
إليه أي شعب على أي أرض: الحرية،
الاستقلال، السيادة، الكرامة، الأمان...
ماذا يريد هذا الرجل؟
بوضوح وببساطة، يريد للعالم أن يتصرف
كما يتصرف القضاة في محكمة... إزاء أي



رسائل قبرص

اهداءات ١٩٩٩
قنصلية جمهورية تركيا
الإسكندرية

رسائل قبرص

ترجمة وتقديم:

عدنان حطيط

بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩

الطبعة الأولى

١٩٩٩

المحتويات

«مثلما كان هاجس القبارصة اليونانيين هو أن قبرص ينبغي أن تكون دولة قبرصية يونانية، كان هاجس الأتراك هو إحباط أي مسعى كهذا، والحفاظ على مفهوم الشراكة الذي أوجدته برأيهم اتفاقية زيورخ المعقودة بين الطائفتين. لهذا فإن الصراع كان صراعاً مبدئياً، ومن أجل هذا المبدأ كان كلا الجانبين مستعداً لتقديم كل ما لديه من حجج، بل وحتى للقتال إذا اقتضى الأمر، بدلاً من تقديم أي تنازل.

إن المبدأ نفسه لا يزال محل نزاع، حتى في يومنا هذا، رغم أن حلاً فدرالياً قد تم القبول به، ورغم أن الفدرالية ليست سوى شراكة دستورية بين الدول أو الأقاليم أو الكانتونات التي تتألف منها هذه الفدرالية».

من مذكرات الزعيم القبرصي اليوناني غلافكوس كليريدس بعنوان «شهادتي» الجزء الثالث ـ نيقوسيا، دار اليثيا للنشر ـ ١٩٩٠، ص١٠٥.

«مثلما كان هاجس القبارصة اليونانيين هو أن قبرص ينبغي أن تكون دولة قبرصية يونانية، كان هاجس الأتراك هو إحباط أي مسعى كهذا، والحفاظ على مفهوم الشراكة الذي أوجدته برأيهم اتفاقية زيورخ المعقودة بين الطائفتين. لهذا فإن الصراع كان صراعاً مبدئياً، ومن أجل هذا المبدأ كان كلا الجانبين مستعداً لتقديم كل ما لديه من حجج، بل وحتى للقتال إذا اقتضى الأمر، بدلاً من تقديم أي تنازل.

إن المبدأ نفسه لا يزال محل نزاع، حتى في يومنا هذا، رغم أن حلاً فدرالياً قد تم القبول به، ورغم أن الفدرالية ليست سوى شراكة دستورية بين الدول أو الأقاليم أو الكانتونات التي تتألف منها هذه الفدرالية».

من مذكرات الزعيم القبرصي اليوناني غلافكوس كليريدس بعنوان «شهادتي» الجزء الثالث ـ نيقوسيا، دار اليثيا للنشر ـ ١٩٩٠، ص١٠٥.

هذا الكتاب

في شباط / فبراير ١٩٩٠ قدّمت إلى قراء العربية ترجمة لكتاب THE CYPRUS TRIANGLE (المثلث القبرصي) لرئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية رؤوف دنكتاش.

وفي حزيران / يونيو ١٩٩١ أخرجت كتاباً بعنوان «قبرص... عندما تتكلم الحقائق» للرئيس دنكتاش. وقد اخترت بنفسي عنوان الكتاب الذي لا أصل انكليزياً له، ذلك أنه كان ترجمة لمجموعة مقالات ودراسات كتبها في مناسبات عدة، ونشرت في صحف ومجلات نادراً ما يطلع عليها القارىء العربي.

اليوم ومع مطلع العام ١٩٩٩، اقدّم لقراء الضاد كتاباً ثالثاً كان في الأصل ترجمة لكتاب صدر بالإنكليزية عام ١٩٩٦ بعنوان LETTERS OF CYPRUS.

أقول «كان في الأصل» لأن النسخة العربية تختلف اختلافات كبيرة عن النسخة الإنكليزية، إن من حيث الحجم أو من حيث المحتوى.

فالأصل الإنكليزي كان من ١١٣ صفحة، فيما الكتاب

الحالي يتجاوز الـ٣٠٠ صفحة. ومرد ذلك إلى إضافات كثيرة أدخلتها عليه، بحيث يمكن القول بأنه كتاب جديد يغطي مجمل التطورات التي شهدتها المسألة القبرصية خلال العامين اللذين أعقبا صدور الطبعة الإنكليزية من الكتاب.

وسيلاحظ القارىء، دون شك، أن «رسائل قبرص» لا تقتصر على العام ١٩٩٦، بل إنها تتجاوزه إلى أعوام أخرى، وإنها أيضاً ليست محصورة بمخاطبة غلافكوس كليريدس رئيس الإدارة القبرصية اليونانية التي يعترف بها العالم ـ دون وجه حق ـ على أنها «حكومة قبرص»... وإنما تتعداه إلى شخصيات ومنظمات ودول وشعوب كثيرة، بينها شعبنا العربي الذي لا يزال، وللأسف، أسير الكثير من المعلومات الخاطئة عن المسألة القبرصية.

هذا كله سيبدو جلياً في ملاحق الكتاب والتنوع الذي شملته.

ولا أذيع سراً إذا ما قلت بأن أحد أهدافي هو أن أترجم ما أمكن من كتابات هذا الرجل الذي تجتمع فيه صفات القائد، والمفكر، والسياسي، والمحامي، والفنان، والشاعر... والمقاتل.

ولعلي أكشف سراً إذ أقول بأن فكرة التحول إلى «مترجم» لم تخطر في بالي يوماً، قبل أن أكتشف مدى ضآلة عدد الكتب باللغة العربية عن المسألة القبرصية.

وقد حاولت بكتابي «قبرص: الوجه الآخر للقضية» الذي صدرت طبعة أولى منه في العام ١٩٨٧، أعقبتها في العام ١٩٩١ طبعة ثانية، وتصدر قريباً طبعة ثالثة تجعل منه أشمل مرجع باللغة العربية عن المسألة القبرصية... أن أسد جزءاً من هذه الثغرة الكبيرة.

وأتبعت ذلك بكتيب عن المسألة القبرصية في المؤتمرات الإسلامية، صدر في العام ١٩٩١ أيضاً.

لكن الثغرة كانت من السعة بحيث كان لا بد من سد ما أمكن منها عبر التعريب.

هكذا وجدت نفسي أبادر إلى ترجمة «المثلث القبرصي»، و«التراجيديا القبرصية»، وهو كتيب يتضمن دراسة مطولة للبروفسور بيار أوبرلينغ، و«قبرص... عندما تتكلم الحقائق»، و«رسائل قبرص».

وثمة كتب أخرى آمل أن أتمكن من ترجمتها وتقديمها للمكتبة العربية.

غني عن القول ان قصدي من وراء هذا الجهد المتواصل منذ زهاء اثنتي عشرة سنة، هو أن يتاح للقارىء العربي الإطلاع على «وجهي» المسألة القبرصية، بعدما ظل سنوات طويلة مطلعاً على وجه واحد منها هو الوجه القبرصي اليوناني.

وإذ أقول «القارىء»، فلا أعني بالضرورة المواطن العادي وحسب، بل حتى من هم في مواقع صناعة القرار واتخاذه.

فما من شك في أن «المعلومات» العربية عما جرى ويجري في هذه الجزيرة التي تحتل موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية والخطورة بالنسبة إلى الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، كانت ولا تزال بنسبة كبيرة، آحادية الجانب، ومحكومة باعتبارات كثيرة ليست بالضرورة محل إدانة.

لكن ما كان يجوز في الخمسينات أو الستينات لا ينبغي بالضرورة أن يظل جائزاً على عتبة الألف الثالث من عمر البشرية.

وقد تخفي السياسة الكثير من الحقائق، لكنها لا يمكن أن تلغيها.

فالسياسة متحولة، أما الحقائق فثابتة.

وللقارىء أن يحكم...

والله الموفق...

عدنان حطيط

(بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩)

مقدمة المترجم

رؤوف دنكتاش

في كتابه «السبيل إلى القيادة» كتب اللورد مونتغمري، وهو أحد كبار القادة العسكريين في التاريخ المعاصر، يقول:

«إن الميزة الأولى للقائد هي أن يكون مخلصاً إخلاصاً عميقاً وعظيماً وحقيقياً. والإخلاص الذي أعنيه هو النوع الذي ينبعث من القائد من غير أن يشعر به. فهو فيه بالطبيعة، وهو لا يمكن إلا أن يكون مخلصاً».

رؤوف دنكتاش هو واحد من قلة من القادة المعاصرين الذين تنطبق عليهم هذه المواصفات.

فالإخلاص سمة أساسية من سماته. والدأب والإصرار والعناد والتصميم... سمات أخرى متأصلة فيه.

فإذا أضيف إلى ذلك شطارة المحامي، ومعرفة المعلم، ورقة الشاعر، وعاطفة الأب والجدّ، وعنفوان المقاتل، وجرأة صاحب الحق، ودهاء السياسي، ورصانة ذي القلم... فإن المحصلة انموذج يكاد يكون فريداً في ما يعرف بالعالم الثالث.

إنه في قبرص حالة قائمة بذاتها. فرؤوف رائف دنكتاش ليس

إسماً لرجل غير عادي في تاريخ القبارصة الأتراك فحسب، بل إنه أحد أبرز اسمين في التاريخ الحديث للمسألة القبرصية برمتها.

ومع الفارق في مدى عدالة كل من القضيتين، فإن القبارصة اليونانيين كرّسوا رئيس الأساقفة الراحل مكاريوس قائداً لـ«قضيتهم» (الاينوسيس) وزعيماً لمسيرتهم الهادفة إلى تحقيق هذه الاينوسيس (الوحدة مع اليونان) بأي ثمن، ومهما كلف الأمر، وعلى حساب أي شيء بدءاً من مصير شعب هو الشعب القبرصي التركي، وليس انتهاءً بكافة المواثيق والشرائع والقيم...

في المقابل وجد القبارصة الأتراك في رؤوف دنكتاش خير من يمثلهم فكراً وتصميماً وإرادة للوصول بقضيتهم إلى حيث ينبغي لها أن تصل، إسوةً بكافة القضايا العادلة في هذا العصر.

وإذا كان مكاريوس قد غادر هذه الدنيا من دون أن ينجح في تحقيق ما أقسم يميناً مقدسة على تحقيقه، بل بالعكس كانت قبرص عند وفاته أبعد ما تكون عن «الاينوسيس» والوحدة مع اليونان... فإن دنكتاش قد وفى بالقسط الأكبر مما تعهد به لشعبه من أن يصل به إلى شاطىء الأمان والسيادة وحق تقرير المصير.

إن المحامي القدير يبذل قصارى جهده للدفاع عن أي متهم يلتجىء إليه، لكنه يستميت في الدفاع عن قضية يؤمن بعدالتها.

في الحالة الأولى قد يخسر القضية، لكنه نادراً ما يخسر في الحالة الثانية.

وهذا ـ بالتحديد ـ هو حال رؤوف دنكتاش مع القضية العادلة للشعب القبرصي التركي.

وقد وعى القبارصة الأتراك هذه الحقيقة فاختاروه زعيماً لمسيرتهم ورئيساً على كل الإدارات التي شكلوها للدفاع عن وجودهم وحماية مصالحهم... وآخرها «جمهورية قبرص الشمالية التركية» التي اضطروا لإعلانها دولة مستقلة حيال تعنت القبارصة اليونانيين واستمرار المجموعة الدولية في النظر إلى القضية القبرصية بعين واحدة.

القبارصة اليونانيون بدورهم وعوا هذه الحقيقة فحاولوا بشتى السبل التخلص من هذا «الخصم العنيد» الذي لا يساوم في حق ولا يهادن في أمر تقره العدالة.

لكن هذه المحاولات باءت كلها بالفشل، بما فيها واحدة حاول بها القبارصة اليونانيون ـ بالوساطة ومن خلال دولة عظمى ـ شق الصف القبرصي التركي وزعزعة الثقة بالرئيس القائد رؤوف دنكتاش.

فمن هو هذا الرجل الذي عاصر خمسة رؤساء للقبارصة اليونانيين (مكاريوس، سامبسون، كبريانو، فاسيليو، كليريدس) وقضى ـ ولا يزال ـ القسم الأكبر من سنوات عمره مدافعاً عن الجانب العادل من القضية القبرصية؟

لقد برز رؤوف رائف دنكتاش كمحامٍ لامع وصاحب مقدرة تنظيمية فائقة، وزعيم سياسي بارز.

كان محامياً مترافعاً في المحاكم البريطانية (بالتعبير الإنكليزي Barrister - at - Law وهي صفة تطلق على المحامي الذي يترافع عن القضايا في المحاكم، مقابل Solicitor أي المحامي الذي يتولى إعداد القضايا).

شغل منصب عضو محكمة فعضو المجلس الاستشاري (١٩٤٨) وأصبح عضواً في لجنة الشؤون التركية (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩). وما بين ١٩٤٩ و١٩٥٧ أصبح مستشاراً متدرجاً، فمستشاراً، فمحامياً عاماً (في بريطانيا يعطى هذا اللقب للمحامي الذي يلي مباشرة المدعي العام). ثم انتخب رئيساً لاتحاد الجمعيات القبرصية التركية، وهو منظمة تطوعية هدفها تنشيط الحياة الإجتماعية والإقتصادية للشعب التركي في قبرص وتنظيم مقاومته ضد الهيجان القبرصي اليوناني لتوحيد قبرص مع اليونان.

شارك في تأسيس منظمة المقاومة التركية T.M.T للتصدي لمنظمة E.O.K.A. الإرهابية التي أنشأها اليونانيون من أجل توحيد قبرص مع اليونان بالقوة.

عام ١٩٥٨، وكزعيم للقبارصة الأتراك، تولى دنكتاش تنظيم كل النشاطات لمساعدة اللاجئين الذين نزحوا من ٣٣ قرية قبرصية تركية دمرتها «أيوكا». وقد نجح بمساعدة مجموعات من

المتطوعين في إعادة بناء المنازل التي دمرت. لكن القبارصة اليونانيين عادوا فدمروا هذه المنازل في الهجمات المسلحة التي شنوها على القبارصة الأتراك في أواخر ١٩٦٣... وتواصل هذا التدمير حتى عام ١٩٧٤.

وفي العام ١٩٥٨ ذهب مع الزعيم القبرصي التركي الراحل د. فاضل كوجوك إلى نيويورك لشرح قضية القبارصة الأتراك. وقد أعلن آنذاك:

«إن ما يريده القبارصة اليونانيون، تحت ستار المطالبة بإعطاء قبرص حق تقرير المصير، هو استعمار الشعب القبرصي التركي... وهذا ما لا نستطيع ولا ينبغي أن نقبله... إن مبدأ حق تقرير المصير لم ينشأ لكي يستعمر شعب ما شعباً آخر... ونحن جديرون بحق تقرير المصير جدارة القبارصة اليونانيين... إن الهدف السياسي للقبارصة اليونانيين هو الوحدة مع اليونان... ولا يمكن للقبارصة الأتراك الرضوخ لهذا المطلب الذي يشكل بالنسبة إليهم استعماراً جديداً».

هذه «المرافعة» أصبحت منذ ذلك الحين حجر الزاوية في سياسة الشعب القبرصي التركي الهادفة إلى العيش بكرامة وحرية في قبرص.

عام ١٩٥٩ عقدت اتفاقيات زيورخ ولندن بين تركيا واليونان وبريطانيا... باعتبارها الدول الثلاث المعنية بقبرص. وكانت الطائفتان القبرصيتان التركية واليونانية تنظران إلى كل من تركيا

واليونان على أنهما وطناهما ـ الأم. وقد لعب دنكتاش دوراً ريادياً في تأكيد حقوق وحريات القبارصة الأتراك ودورهم كشريك مؤسس في الكيان السياسي لجمهورية قبرص. وقاد بالاشتراك مع الدكتور فاضل كوجوك، اللجنة القبرصية التركية في مؤتمر لندن (١٩٥٩)، ثم مثل طائفته في اللجنة الدستورية التي أعدت دستور قبرص (من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٠)، كما مثلها في مؤتمر أثينا الذي انعقد في الفترة نفسها وأدى إلى الاتفاق الخاص بتواجد قوات تركية ويونانية (٦٥٠ من تركيا و٩٥٠ من اليونان) كجزء من معاهدتي التحالف والضمان.

في انتخابات ١٩٦٠ أعلن تأييده الكامل لترشيح الدكتور فاضل كوجوك لمنصب نائب رئيس الجمهورية، ورشح نفسه لرئاسة حكومة الطائفة القبرصية التركية، أو ما يسمى «المجلس الطائفي». وفي تبرير هذا الموقف الذي فاجأ الكثيرين، قال:

«هذا الأمر هو بالنسبة إلي أكثر أهمية... فالكل يريدون أن يصبحوا نواباً في المجلس التشريعي، أو وزراء في الحكومة المركزية التي يشارك فيها القبارصة الأتراك بنسبة ٣٠ بالمئة. أما بالنسبة إلي فإن التحدي الأكبر هو إقامة هذا المجلس الطائفي الجديد ونيل ثقة شعبنا، والأهم من هذا وذاك الحصول على الاعتراف بوضعنا كشريك في الكيان السياسي لقبرص... ففي ذلك برهان على المساواة في ما بيننا كشعبين قاما بتأسيس جمهورية قبرص».

وبالفعل، فخلال وقت قصير تم إنشاء المجلس الطائفي القبرصي التركي بشكل كامل وفعال ليكون في خدمة الشؤون الإجتماعية والتربوية والدينية والثقافية للشعب القبرصي التركي، وليرعى أيضاً شؤونه الإقتصادية من خلال مؤسساته التعاونية والبنك المركزي التعاوني.

في هذه الأثناء كانت ثمة قضايا مهمة تتعلق بالحقوق الدستورية للقبارصة الأتراك تعرض على المحكمة الدستورية العليا. وكان دنكتاش هو الذي يقع عليه الاختيار للدفاع ليس فقط عن حقوق طائفته، بل أيضاً عن الأفراد المتضررين. وعندما كان المحامون القبارصة اليونانيون يرفضون، لأسباب سياسية، الدفاع عن قبارصة يونانيين، كان هو مستعداً للدفاع عنهم تعبيراً عن رفضه لهذه العقلية السقيمة. وكانت وجهة نظره تقوم على أنه «ليس من حق أحد الحؤول دون أن يحصل أي شخص بحاجة إلى محامي على خدمات محام يقع عليه اختياره».

في دفاعه عن حقوق طائفته كان صلباً غير مهادن. أما في القضايا الجنائية فقامت شهرته على ما يتمتع به من شفقة وعدم تحيز. وكان يعارض عقوبة الإعدام ويحاول بشتى السبل تخفيف تهمة القتل إلى القتل غير المتعمد كي يمكن تلافي إيقاع عقوبة الإعدام.

ما بين ١٩٦٠ و١٩٦٣ أيقن دنكتاش أن الزعماء القبارصة

اليونانيين كانوا يعدون العدة للإنقلاب على الطابع ثنائي الطوائف للدولة وحكومتها، وبصفة عامة على وضع الشراكة الذي تقوم عليه الدولة. غير أن الجميع بمن فيهم أقرب معاونيه وتركيا، قللوا من أهمية التصريحات التي كان يجاهر بها في هذا الشأن، حتى اتضحت بكل جلاء، في أواسط ١٩٦٣، نوايا القبارصة اليونانيين واستعداداتهم العسكرية.

وكما توقع دنكتاش، فإن الهجمات القبرصية المسلحة بدأت ولكن ليس في كانون الثاني / يناير ١٩٦٤، بل في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣، أي قبل تسعة أيام فقط من الموعد الذي توقعه. ومن جديد كان الشبان الذين آمن بهم ومحضوه ثقتهم، هم الذين اتخذوا مواقع لهم في زوايا الشوارع وأقاموا الحواجز عندما كان الجيش القبرصي اليوناني الذي تم إعداده سراً وبعناية فائقة، يهاجم القطاع التركي في نيقوسيا. وفي نيسان / إبريل ١٩٦٦ نشرت الصحف اليونانية «مخطط اكريتاس» سيىء السمعة الذي استند إليه ذلك الهجوم، والذي يظهر مدى التحضيرات التي قام بها الزعماء القبارصة اليونانيون، بمساندة من اليونان، للقضاء على استقلال قبرص والقضاء معه على الشعب القبرصي التركي، من أجل ضم قبرص إلى اليونان.

لقد حاول دنكتاش من خلال محاضراته ومؤلفاته عن قبرص، مثل «مخطط أكريتاس»، «المسألة القبرصية»، «بحث

مستفيض حول قبرص»، «المثلث القبرصي»، «أسرار السعادة»، «جحيم من دون نار». . . وآخرها مذكراتها التي صدرت باللغة التركية، ومقالاته المتواصلة ومقابلاته الصحافية. . . أن يشرح جوهر المسألة القبرصية لعالم لا تثير قبرص اهتمامه إلا عندما يفتح القبارصة اليونانيون نيران بنادقهم على القبارصة الأتراك ويدمرون المزيد من القرى القبرصية التركية.

وعندما وقع الهجوم اليوناني الدموي، لعب المجلس الطائفي القبرصي التركي الذي يترأسه دنكتاش دوراً رئيسياً في إعانة اللاجئين والجرحى الذين أنكرت عليهم الإدارة القبرصية اليونانية حتى بعض وحدات الدم.

غير أن المقاومة الباسلة التي أبداها القبارصة الأتراك راحت تتضاءل بعد أربعة أو خمسة أيام، إلى حد أنه لم يعد لدى المقاتل من الذخيرة سوى عشر إلى عشرين طلقة. وكان ذلك مؤشراً على قرب النهاية. هنا كان للرسالة التاريخية التي بعث بها دنكتاش إلى عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا دور حاسم في دفع تركيا إلى العمل، فحلقت طائرتان من سلاح الجو التركي فوق نيقوسيا في طلعة تحذيرية، وطلب من رئيس الأساقفة مكاريوس وقف الهجوم على القبارصة الأتراك، وإلا فإن تركيا ستستخدم حقها في التدخل بمقتضى معاهدة الضمان.

هذا الإنذار أعطى مفعوله، فتم التوقيع على إتفاقية ترسم خطاً أخضر بين الطائفتين، مما أعطى القبارصة الأتراك فرصة

كي يتنفسوا الصعداء، بينما كانت بريطانيا ـ بصفتها دولة ضامنة ـ تستضيف مؤتمر لندن في أواسط كانون الثاني / يناير ١٩٦٤.

الوفد القبرصي التركي إلى هذا المؤتمر كان برئاسة دنكتاش الذي طالب بإعادة إقامة جمهورية الشراكة في شكل فدرالي. أما الجانب القبرصي اليوناني المدعوم بشكل كامل من اليونان، فلم يعرض على القبارصة الأتراك سوى حقوق الأقلية، ضارباً بذلك عرض الحائط كل الحقوق الدستورية الخاصة بالقبارصة الأتراك، والمكانة التي يتمتعون بها. لكن ذلك لم يكن مفاجئاً على أية حال، فهو نفسه كان السبب الذي دفع القبارصة اليونانيين إلى شن هجومهم الهادف إلى إزالة الطابع ثنائي الطوائف للدولة.

وفيما كان مؤتمر لندن منعقداً، شهدت قبرص مزيداً من أعمال العنف، فرفعت بريطانيا المسألة إلى مجلس الأمن في شباط / فبراير ١٩٦٤، فكانت تلك فرصة كي يترافع فيها دنكتاش عن قضية شعبه أمام أعضاء مجلس الأمن.

لكن هذا الأمر لم يرق بالطبع لرئيس الأساقفة مكاريوس، ذلك أن جهود دنكتاش باتت أكثر مما يستطيع القبارصة اليونانيون تحمله. لذا أقدم مكاريوس على خطوة لا سند قانونياً لها، فأعلن دنكتاش خارجاً على القانون وأصدر أمراً بمنعه من العودة إلى قبرص لمدة أربع سنوات ونصف.

أما دنكتاش وقد وجد نفسه مضطراً للبقاء في تركيا، فواصل

حملته لتوضيح كافة جوانب المسألة القبرصية، سواء في تركيا أو في أوروبا، فحضر اجتماعات مجلس الأمن عدة مرات، وكتب في صحف تركية وأوروبية مقالات كثيرة، كما التقى وسيطي الأمم المتحدة «ثيمويا» وخليفته «غالو بلازا»، أثناء زياراتهم أنقرة.

على أنه رغم ذلك كله، لم يطق البقاء بعيداً عن قبرص، فنزل سراً في أواخر تموز / يوليو ١٩٦٤ في «كوكينا» في الجزء الشمالي الغربي من قبرص. إلا أن هذه المنطقة ما لبثت أن تعرضت بعد بضعة أيام لهجوم واسع شنه القبارصة اليونانيون بمساندة قوة نظامية مختلطة وصلت من اليونان. وقد كشف الزعماء القبارصة اليونانيون ووسائل الإعلام بشكل سافر تصميمهم على تطهير المنطقة من القبارصة الأتراك.

في اليوم الخامس من القتال تدخلت تركيا، فتم التوصل إلى قرار بوقف إطلاق النار، وبذلك أنقذت أرواح ٢٠٠٠ مدني معظمهم من النساء والأطفال والكهول.

ولما كان دنكتاش غير قادر على الانتقال إلى نيقوسيا، فقد آثر العودة إلى أنقرة كي يطلب مساندة تركيا من أجل استرداد خمس قرى فقدت خلال القتال. لكن تركيا كانت آنذاك تضع ثقتها في الإتفاقية التي فرضتها الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار. لذا مضى دنكتاش في حملته لإيضاح جوانب المسألة القبرصية. غير أنه بعدما شعر بنوع من الخيبة بسبب عدم

حصول أي تقدم، «فر» سراً، مرة أخرى، إلى قبرص حيث ألقي القبض عليه واعتقلته الوحدة العسكرية اليونانية، ثم سلمته إلى السلطات القبرصية اليونانية. ونتيجة للضغوط التي تعرض لها مكاريوس من الرأي العام العالمي، أعيد دنكتاش إلى أنقرة حيث بقي بضعة شهور عاد بعدها إلى نيقوسيا، وكان ذلك تحديداً في ١٣ نيسان / ابريل.

إثر عودته شغل دنكتاش منصب رئيس المجلس الطائفي التركي ونائب رئيس الإدارة القبرصية التركية التي تولت مسؤولية رعاية شؤون القبارصة الأتراك منذ انقلاب مكاريوس في كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ ضد الشركاء المؤسسين في الجمهورية.

أما وقد أصبح مفاوضاً باسم القبارصة الأتراك، فإن دنكتاش بدأ في حزيران / يونيو ١٩٦٨ مفاوضات «غير رسمية» مع الجانب القبرصي اليوناني ممثلاً بالسيد غلافكوس كليريدس.

كان القبارصة الأتراك يطالبون بإعادة إقامة دولة المشاركة وهذه المرة مع حكم ذاتي محلي لكل من شعبي قبرص. وقد ركزت المقترحات القبرصية التركية على ضرورة استمرار منع توحيد قبرص مع اليونان. لهذا السبب رفض رئيس الأساقفة مكاريوس التوصل إلى أي اتفاق.

في ١٥ تموز / يوليو ١٩٧٤ قامت الجونتا (النظام العسكري) اليونانية بمحاولة للقضاء على مكاريوس وإدارته القبرصية اليونانية، وذلك بسبب ولاء مكاريوس للملكية في

اليونان ونشاطاته المعادية للجونتا.

آنذاك وصف دنكتاش ما حدث بقوله: «إن هذه هي محاولة كي تهيمن فيها اليونان على قبرص، والتدخل التركي بمقتضى المعاهدات هو أمر ملح بشكل مطلق... إن الشعب التركي يواجه أشد مخاطر الهلاك»...

وما ألح عليه حصل بالفعل إذ تدخلت تركيا في ٢٠ تموز / يوليو، وبذلك نجا أتراك قبرص من خطر الإبادة التامة.

خلال المفاوضات التي جرت لاحقاً، ساعد دنكتاش في البت بالمئات من المسائل. وقد أدى الاتفاق الذي عقده عام ١٩٧٥ مع الجانب القبرصي اليوناني، لتبادل السكان بشكل طوعي، إلى إنقاذ نصف الشعب القبرصي التركي من إحدى عشرة سنة من الاضطهاد، ووفر لهم الأمان والكرامة. وفي أعقاب تنفيذ هذا الاتفاق أصبحت مسألة إعادة توطين الـ٦٥ ألف قبرصي تركي الذين تركوا كل ما كانوا يملكونه في الجنوب وانتقلوا إلى حيث الحرية والأمان في الشمال، الشغل الشاغل لإدارة دنكتاش، وذلك إلى جانب مسألة أخرى هي الاهتمام بتوفير حياة لائقة لحوالي ٢٠٠٠ طفل قبرصي تركي يتيم ممن قضى آباؤهم خلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٤.

في مطلع ١٩٧٧ أخذ دنكتاش المبادرة بدعوة رئيس الأساقفة مكاريوس إلى اجتماع قمة. استجاب مكاريوس فانعقدت القمة

في ٢٧ كانون الثاني من ذلك العام (الذكرى ٥٣ لميلاد دنكتاش)، ثم تبعتها قمة أخرى في شباط / فبراير بمشاركة كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة.

خلال القمة الأولى سأل مكاريوس دنكتاش عن عمره، فأجاب: (٢٣ سنة)... وأضاف: «إنني لا أحتسب السنوات الثلاثين التي قضيتها في النضال ضد سياستكم الهادفة إلى توحيد قبرص مع اليونان... كما لو كنت قد عشتها».

هاتان القمتان أسفرتا عن اتفاق عقده دنكتاش ومكاريوس، يقضي بالتأكيد على وضعية الشراكة والمساواة السياسية بين الشعبين، ويرسم للمستقبل صورة لجمهورية فدرالية، ثنائية الطوائف والمناطق. وهذا الاتفاق تم التأكيد عليه عام ١٩٧٩ في لقاء القمة الذي عقده دنكتاش وكبريانو الذي خلف مكاريوس في آب / أغسطس ١٩٧٧، بعد موت هذا الأخير بشكل مفاجىء.

عام ١٩٧٥ أنشأ دنكتاش هيئة تأسيسية دستورية أنهت أعمالها بوضع دستور جديد للدولة القبرصية التركية التي أقيمت في الشمال تحت اسم «دولة قبرص التركية الفدرالية»... وذلك بأمل أن يقيم القبارصة اليونانيون بدورهم دولتهم الفدرالية، للمساعدة في إقامة جمهورية فدرالية ثنائية الطوائف والمناطق. إلا أن الجانب القبرصي اليوناني بدأ، بتحريض من أثينا، بسياسة جديدة لتدويل المسألة بهدف الحصول من خلال هذا

التدويل على ما فشل في تحقيقه من خلال الهجمات المسلحة عبر السنين.

في أيار / مايو ١٩٨٣ وجه القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة ضربة قاضية لآمال القبارصة الأتراك بالتوصل إلى حل على أساس الإتفاقيتين اللتين عقدتا في ١٩٧٧ و١٩٧٩. فقد تجاهل القرار كافة حقوق ومكانة القبارصة الأتراك، مما دفعهم، بقيادة دنكتاش، إلى تأكيد حقوقهم غير القابلة لأي جدل، في أن يكون لهم كيانهم السياسي في قبرص، فأعلنوا قيام «جمهورية قبرص الشمالية التركية» (١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣).

بعد بضعة شهور أنشأ دنكتاش هيئة تأسيسية دستورية قامت بوضع مسودة لدستور جديد في ١٢ آذار / مارس ١٩٨٥. وطرحت المسودة على استفتاء شعبي ففازت بتأييد ٧٠,١٨ بالمئة من المقترعين (شارك في الاقتراع ٧٨,٣٥ بالمئة ممن يحق لهم الاقتراع).

ونتيجة لهذا النجاح، حدد البرلمان ٩ حزيران / يونيو ١٩٨٥ موعداً لانتخابات رئاسة الجمهورية. وفي هذه الانتخابات التي جرت في الموعد المحدد لها حظي دنكتاش الذي رشح نفسه كمرشح فوق الأحزاب بدعم ستة من أصل ثمانية أحزاب رئيسية، ونال ٧٠,٤ بالمئة من الأصوات وأصبح بذلك أول رئيس لجمهورية قبرص الشمالية التركية.

في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٨٤ منح دنكتاش درجة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة من جامعة الشرق الأوسط التقنية.

في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ عقد دنكتاش وكبريانو لقاء قمة في نيويورك، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دو كويار، بهدف التوقيع على إطار إتفاقية لإيجاد حل عادل ودائم للمسألة القبرصية.

اللقاء انتهى إلى الفشل بعد تراجع الجانب القبرصي اليوناني عن موافقته على مسودة اتفاقية وضعها الأمين العام.

وفي ٢١ نيسان / إبريل ١٩٨٦ وافق دنكتاش على مسودة اتفاقية جديدة وضعها دو كويار. لكن كبريانو واصل سياسته المتعنتة فأعلن رفضه.

في حزيران / يونيو ١٩٨٨ التقى دنكتاش في نيويورك مع جورج فاسيليو الرئيس الجديد للقبارصة اليونانيين، ثم التقى الرئيسان القبرصيان مرات عدة في آب / أغسطس من العام نفسه. لكن فاسيليو الذي أثبت أنه لا يقل تعنتاً عن كبريانو وإن كان يتميز عنه بمقدرته على «التسويق»، أوصل المفاوضات إلى طريق مسدود.

في ٢٥ تموز / يوليو ١٩٨٩ قدم دو كويار مجموعة اقتراحات لتكون أساساً للنقاش فوافق عليها فاسيليو فوراً على أساس أنها مسودة اتفاق، لكن دنكتاش رفضها بعدما تبين أنها وضعت بمعرفة مسبقة من الجانب القبرصي اليوناني فقط، وأنها

تتضمن بنوداً تتعارض بشكل سافر مع مصالح القبارصة الأتراك.

في مطلع كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ التقى دنكتاش دو كويار في نيويورك، بعدما كان هذا الأخير قد التقى فاسيليو زعيم القبارصة اليونانيين. بعد اللقاء أعلن دنكتاش أن على الجانب القبرصي اليوناني أن يغير موقفه ورؤيته للأمور... ودعا الحكومة القبرصية اليونانية إلى أن تبلغ العالم بأنها ليست حكومة القبارصة الأتراك... وحث الجانب القبرصي اليوناني على وقف أعماله المعادية لمصالح الشعب القبرصي التركي والتخلي عن إجراءات المقاطعة العدائية التي يتخذها ضد القبارصة الأتراك... كما حثه على النظر بجدية إلى المخاطر المترتبة على عملية التسلح وتعزيز ترسانته العسكرية.

المفاوضات غير المباشرة التي أجراها الأمين العام للأمم المتحدة مع الزعيمين القبرصيين، بدت أواخر ١٩٨٩ وقد وصلت، مرة أخرى، إلى طريق مسدود، بسبب الموقف القبرصي اليوناني الذي باتت سياسته مكشوفة إذ تقوم على محاولة كسب الوقت أطول فترة ممكنة، لاستمرار خداع المجموعة الدولية والحصول على كافة المنافع المترتبة على الاعتراف به وكأنه يمثل الجزيرة كلها... ومن جهة أخرى للحؤول دون اعتراف أية دولة غير تركيا بالجمهورية القبرصية التركية في الشمال... بحجة أن المفاوضات لا تزال جارية من أجل قيام دولة فدرالية.

وهذه الحجة ظلت تلعب دورها طوال السنوات التسع اللاحقة، رغم جولات المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة التي جرت على فترات متقطعة وأحياناً متباعدة.

والحال ان تعاقب الرؤساء على إدارة الشطر الجنوبي لم يزد الأمر إلا سوءاً، إذ أن كبريانو المتعنت أخلى مكانه لفاسيليو فإذا به أكثر تعنتاً. وحتى كليريوس نسي كل ما كان كتبه بنفسه ما ان وصل إلى سدة الرئاسة في العام ١٩٩٣، ثم تمكن من الفوز بولاية جديدة في العام ١٩٩٨.

وفي حين لعب فاسيليو ورقة التدويل، فإن كليريدس لعب ورقة التحالف العسكري مع اليونان للتلويح بالخيار المسلح، ثم انتقل في مرحلة لاحقة ليلعب ورقة عضوية الاتحاد الأوروبي، مستخدماً المفاوضات وسيلة لخداع دول الاتحاد وإيهامها بأن الطرفين القبرصيين في طريقهما إلى تسوية سياسية، وبالتالي فلا مبرر لأي تأخير في مناقشة سبل تحقيق العضوية، رغم أن القبارصة اليونانيين تقدموا بطلبها، من جانب واحد، دون موافقة القبارصة الأتراك وحتى دون اطلاعهم.

في ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٨ وضع الرئيس دنكتاش حداً لهذا الخداع البيزنطي المتجدد، فأعلن سقوط الطرح الفدرالي واقترح الكونفدرالية علاجاً أخيراً للمسألة المزمنة.

قلب الطرح الجديد الحسابات رأساً على عقب ووضع المسألة أمام احتمالات كثيرة، لكن أياً منها لم يكن يثير قلق

القائد ـ المحامي الذي شهدت جمهوريته قبل بضعة أسابيع ثالث انتخابات نيابية شاملة، حملت مفاجأت كثيرة، وتشكلت بموجبها حكومة جديدة برئاسة درويش أروغلو.

. . . وبعد، فقبل تسع سنوات سألت الرئيس دنكتاش في مكتبه الرئاسي في الجانب التركي من نيقوسيا («الفكوشا» بالتركية):

ـ ألم تمل بعد هذه السنين الطويلة، من تكرار الحديث في الموضوعات نفسها والمقولات نفسها التي طرحتها منذ أوائل الستينات، وما زلت تطرحها، ونحن اليوم على عتبة العقد الأخير من القرن العشرين؟

قال الرئيس الذي أكمل في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩٠ عامه الخامس والستين:

ـ أبداً . . . ما دام ثمة من لا يزال يجهل كافة حقائق القضية القبرصية.

وأواخر العام ١٩٩٨، وقبل شهر تقريباً من إتمامة عامه الثالث والسبعين، التقيته مجدداً في المكتب نفسه.

تغيّرت ملامح وجهه قليلاً، إذ ظهرت آثار السنين واضحة في بعض التغضنات. لكن العينين كانت تشعان بالبريق نفسه، وكان لسانه دفّاقاً كعهده، وكانت حجته قوية، وذاكرته مستيقظة بنشاط غريب.

باختصار بدا أكثر شباباً، وأكاد أقول أكثر جهوزية للقتال ـ إن اقتضى الأمر ـ دفاعاً عن شعبه وحقه في حياة حرة كريمة، آمنة، على أرضه، وتحت علمه وبإرادته...

لم أسأله عن «أطول مرافعة في التاريخ» ما زال يتنقل بها من منبر إلى منبر، ومن محكمة إلى أخرى، منتظراً حكماً منصفاً من التاريخ وللتاريخ.

كان الإناء ينضح بما فيه.

عدنان حطيط

(بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)

مقدمة المؤلف
للنسخة الانكليزية

كان ذلك في العام ١٩٦٧. وكنت آنذاك في نيويورك لمتابعة أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

كانت قوات حفظ السلام الدولية موجودة في قبرص منذ أكثر من ثلاثة أعوام، محاولة الحفاظ على السلام بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، الشركاء المؤسسين للجمهورية القائمة على المشاركة بين الطائفتين، والتي أنشئت بمقتضى الاتفاقيات الخاصة بقبرص في العام ١٩٦٠، وقضى عليها الجانب القبرصي اليوناني في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، باسم الوحدة مع اليونان.

كانت لي لقاءات مع عدد من المندوبين أخبرتهم خلالها عن الأحوال السيئة في الجزيرة، وكان المستمعون إلي بالغي الدماثة، كالعادة، لكنهم لم يكونوا قادرين على أن يفعلوا الكثير لأنهم كانوا قد تلقوا بالفعل التعليمات حول كيف يصوتون في شأن المسألة القبرصية «إذا كان الأمر سيصل إلى مرحلة التصويت، بالطبع».

«إن حكومتي، كما تعلم، اعترفت بحكومة قبرص، وعلينا أن نساند استقلال وسيادة وسلامة أراضي الجمهورية».

هكذا كان يقال لي مع عبارة ملطفة مفادها: «بالطبع، ينبغي أن تؤخذ الحقوق الشرعية للقبارصة الأتراك بعين الاعتبار».

وحين حاولت أن أشرح لهم ما هي «حقوقنا الشرعية»، كان يقال لي ان علي أن «أثير هذه المسائل داخل مجلس الوزراء». لم يكونوا يعلمون أن المسألة القبرصية قامت كنتيجة لأقدام الجانب القبرصي اليوناني على اقصائنا، بقوة السلاح، من كل مؤسسات الدولة، بهدف تحويل الجمهورية القائمة على الشراكة، إلى جمهورية قبرصية يونانية. بل إنني لا أعتقد حتى أنهم كانوا يعيرون هذا الأمر أي اهتمام. فما كان مهماً بالنسبة إليهم هو «استقلال، وسيادة، وسلامة أراضي قبرص». ولم يكن يعنيهم محاولة معرفة» «أي قبرص»، وماذا حصل لـ«الاستقلال والسيادة وسلامة أراضي قبرص».

اليوم، في العام الثالث والثلاثين من عمر «المسألة القبرصية»، لا يزال الدبلوماسيون الذين يعرفون أو يهتمون بخلفية المسألة، قليلين جداً، وهذا الواقع يستغله الجانب القبرصي اليوناني، بالطبع، إلى أقصى حد.

لا أحد يهتم بالسؤال: لماذا ظل الحل بمنأى عنا طوال ٣٣ عاماً؟ ما يهم هو «استقلال وسيادة وسلامة أراضي جمهورية

قبرص». أما مسألة الحقوق التي يكفلها القانون الدولي وحقوق الإنسان، فضلاً عن الحقوق الديمقراطية الخاصة بكلا الشريكين المؤسسين للجمهورية، فلا تبدو ذات صلة بالموضوع. ان يكون الشريك القبرصي التركي، بالمشاركة مع تركيا (بوصفها دولة ضامنة)، حالا دون قيام اليونان باستعمار الجزيرة وتحويلها إلى جمهورية قبرصية يونانية تمهيداً لمثل هذا الاستعمار، فتلك مسائل ليست موضع اهتمام الدبلوماسيين الذين ينظرون إلى الجانب القبرصي اليوناني على أنه «الحكومة الشرعية لقبرص». ولا جدوى من إيراد مقطع أو فصل من اتفاقيات ١٩٦٠ ودستور قبرص (الذي أعلنت القيادة القبرصية اليونانية أنه مات وتم دفنه، ولم تطبقه على مدى ٣٣ عاماً). يقال لنا «إنها مسألة داخلية». ومع ذلك فإن الكل يبدي اهتماماً كبيراً بمساعدتنا على حل المسألة القبرصية.

يقال لنا «إننا نريد مساعدة الأمين العام لأمم المتحدة كي يساعدكم باعتباركم طرفين متساويين سياسياً، في حل خلافاتكم»، لكن الثوابت(*) التي يضعها الأمين العام للأمم المتحدة بدعم من مجلس الأمن، على طاولة المحادثات، يتم

(*) استخدم الرئيس كلمة Parameters بالإنكليزية، ولم أجد لها أثراً في عدد كبير من القواميس الإنكليزية ـ العربية. غير أنها وردت في القواميس الفرنسية بمعنى «ثابتة»، أي كمية محددة تتوقف عليها دالة من المتغيرات المستقلة ـ المترجم.

تجاهلها بسهولة لأن الجانب القبرصي اليوناني يفضل الإفلات من عقاب سرقته لقب «حكومة قبرص»، بدلاً من أن يعيد معنا إنشاء شراكة جديدة، كما تسعى ثوابت الأمين العام. وبذلك فإن الحلقة المفرغة تظل قائمة، ويظل الجانب القبرصي اليوناني، مستفيداً إلى أقصى حد من الأمر الواقع الذي خلقه عام ١٩٦٣، يمعن في تسليح نفسه، فيما ينهال على المجتمع الدولي، بنجاح لا يصدق، بادعاء «أن المسألة ليست سوى مسألة غزو بدأ في العام ١٩٧٤»!.

لقد حاولت في الرسالة التي وجهتها إلى السيد غلافكوس كليريدس في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أن أسجل عدداً من الحقائق ذات الصلة. وما نشر هذه الرسالة في كتاب، إلا بأمل أن يتم إيقاظ اهتمام جديد بالمسألة القبرصية وأن يفهم الموقف القبرصي التركي بشكل أفضل. فالحملة القبَرصية اليونانية لتحويل الجزيرة ذات الطائفتين والديانتين ودولة الشراكة كما أنشئت بمقتضى معاهدات ١٩٦٠ الدولية، إلى جمهورية قبرصية يونانية، لا تزال مستمرة بمزيد من الزخم، دون أن تترك لنا خياراً آخر غير التمسك بحقوقنا بتصميم لا يتزعزع.

إن حلاً قائماً على قاعدة المساواة، لن يكون ممكناً إلا إذا أخبرت الحكومات المعنية الجانب القبرصي اليوناني بأنه ليس مسموحاً له اختطاف الحقوق الراسخة للقبارصة الأتراك في الاستقلال والسيادة، وأن مجرد التشبث بلقب «حكومة قبرص»

لا يجعله الخليفة الشرعي لدولة الشراكة القائمة على ثنائية الطوائف والدين، والتي يعبر عنها هذا اللقب.

وباختصار فإن الجانب القبرصي التركي يستند في موقفه إلى حكم القانون وقدسية المعاهدات الدولية التي لا يحق بمقتضاها للجانب القبرصي اليوناني، لا قانونياً ولا أخلاقياً، أن يزعم أنه «حكومة قبرص».

وما لم يتم تصحيح هذه النظرة الخاطئة التي ينظر بها العالم على نطاق واسع إلى المسألة القبرصية، فإن من الصعب تصور أن تؤدي المفاوضات إلى خاتمة لهذه المسألة المفتعلة بشكل ظاهر للعيان.

رؤوف دنكتاش

رئيس الجمهورية

مدخل

مشاورات غير رسمية

تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤

مقدمة من المترجم:

في خريف العام ١٩٩٤ كان الجانب القبرصي التركي في وضع صعب. فالدكتور بطرس بطرس غالي الذي كان في حينه أميناً عاماً للأمم المتحدة، كان قد سلم مجلس الأمن الدولي في ٣٠ أيار / مايو من ذلك العام، تقريراً يعرب فيه عن الامتعاض من الموقف القبرصي التركي في المفاوضات المتعلقة بقبرص. وقد ذهب إلى حد القول بأن «عدم حصول الاتفاق كان في الأساس ناجماً عن افتقاد الجانب التركي إلى إرادة سياسية». وتبعاً لهذا التقرير أصدر مجلس الأمن قراراً تضمن في ما تضمنه مطالبة الأمين العام بانتهاج أي سبل ممكنة بحيث يتمكن من تجميع «أفكار أساسية وبعيدة المدى حول سبل مقاربة المسألة القبرصية بحيث تؤدي إلى نتائج» (الفقرة ٣ من القرار ٩٣٩ الصادر عام ١٩٩٤).

وكان من البديهي أن يشعر الرئيس القبرصي اليوناني غلافكوس كليريدس بالرضا إزاء هذا الوضع، وهو ما عبر عنه

بالفعل في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤، وفي النهاية بدا كليريدس وكأنه يفكر بأن الجانب القبرصي التركي قد ينظر إليه على أنه خارج على القانون، كما فتيء اليونانيون يصورونه، وان بالإمكان الآن إرغامه من قبل مجلس الأمن على الانصياع لرغبات اليونانيين (ربما في النهاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

غير أن شيئاً من هذا لم يحصل بالطبع. وأوائل تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤، وفي ذروة المأزق الذي بلغته المسألة، كتب بطرس غالي إلى كلا الزعيمين يدعوهما للالتقاء في منزل السيد فيسيل نائب ممثله الشخص «من أجل عدد من المشاورات غير الرسمية»، وبهدف استكشاف سبل عملية وملموسة يمكن بها بحث إحراز تقدم، سواء في مجال تنفيذ إجراءات بناء الثقة، أو التسوية الشاملة التي طال البحث عنها.

كلا الزعيمين ردا بالإيجاب على الدعوة، فبدأت المشاورات في ١٨ من ذلك الشهر.

المشاورات لم تكن ناجحة. فعلى الرغم من جدول الأعمال المشار إليه، فإن كليريدس بدا مهتماً فقط بالحصول من دنكتاش على دعمه لطلب عضوية الاتحاد الأوروبي الذي تقدم به القبارصة اليونانيون، وهو ما كان بالطبع أمراً يستحيل أن يقوم به دنكتاش. ولا بد أن كليريدس تيقن من ذلك. لذا وبعد وقت

قصير من المحادثات أصدر الزعيمان وثائق تشرح كيف فهما جوهر المحادثات. وهذه الوثائق تتمثل في رسالة كليريدس إلى الأمين العام في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤، ولاحقاً رسالة دنكتاش إلى الأمين العام في ٢١ منه. وهما تظهران بوضوح مدى ابتعاد وجهات نظر كلا الزعيمين عن الآخر، على الأقل في ما يتعلق بالأهداف الرسمية والأغراض السياسية. وما يثير الدهشة بالفعل أن يكون الرجلان على هذا القدر من الاختلاف رغم السنوات الطويلة لمعرفة أحدهما بالآخر وعملهما معاً من أجل إيجاد حل سياسي للمسألة. (كلا الرسالتين منشورتان في مكان آخر من هذا الكتاب).

«النقاط» التي خرج بها الرئيس دنكتاش بعد اجتماع ٣١ تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤ بين الرئيسين القبرصيين

١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤

ـ في رأيي ان المشاورات غير الرسمية التي أجريناها منذ الثامن عشر من الشهر الماضي، والتي استكملناها اليوم، كانت مثمرة جداً في بحثنا عن تسوية متفاوض عليها، للمسألة القبرصية.

ـ كما أشرت في اجتماعنا الأول، فإنني انضممت إلى هذه المشاورات مع إدراك تام لأهمية المهمة التاريخية التي أخذناها على عاتقنا.

ـ لقد تعاطيت مع هذه المشاورات بإخلاص تام للإطار الذي وضع لها من قبل أمين عام الأمم المتحدة.

ـ في رسالته المؤرخة في ١٠ تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤، طلب الأمين العام منا أن ننضم إلى السيد فيسيل نائب ممثله الخاص، للقيام بعدد من المشاورات غير الرسمية من أجل أن نستكشف بشكل عملي وملموس، الطرق التي يمكن

للتقدم أن يتحقق بها، (أ) بالنسبة إلى تنفيذ إجراءات بناء الثقة و(ب) بالنسبة إلى التسوية الشاملة التي طال البحث فيها.

ـ بالتوافق مع هذا الإطار، أكدت استعدادي للتوصل أولاً إلى اتفاق حول رزمة إجراءات بناء الثقة.

ـ أكثر من ذلك، ورداً على الصعوبة التي عبر عنها السيد كليريدس في ما يتعلق بمسألة الدخول إلى منطقة فاروشا المسورة بالأسلاك الشائكة، تقدمت ببعض الاقتراحات التي يمكن أن تساعده. وتبعاً لذلك، اقترحت أن تمتد المنطقة التي ستوضع بتصرف الإدارة التابعة للأمم المتحدة في فاروشا، إلى المنطقة العازلة التي تتواجد فيها الأمم المتحدة شرقي طريق زيزينيا. ولهذا الاقتراح بعض الجوانب الأخرى التي لاحظها السيد كافاناه.

ـ كما أشار أيضاً السيد جو كلارك، فإن الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الأوروبية يشكل عقبة في طريق العملية التفاوضية. وقد شددنا منذ البداية على ضرورة إزالة هذه العقبة بالالتفاف حول الحكم المشار إليه من خلال إجراءات عملية. أكثر من ذلك، فإنني اعتمدت موقفاً مرناً مقترحاً تخطي حكم محكمة العدل الأوروبية عبر تنفيذ رزمة إجراءات بناء الثقة وإدخال بنود احترازية في الإتفاقية حول تلك الإجراءات من شأنها أن تحول لاحقاً دون ظهور عقبات بسبب أحكام كهذا.

ـ هذه النقاط التي عددتها هي مساهمتي في التوصل إلى

النتائج الأولية التي يتوقعها منا أمين عام الأمم المتحدة.

- إن الجانب القبرصي التركي يشارك الأمين العام تقييمه الواقعي إذ يقول: «... إن هناك أزمة ثقة عميقة بين الجانبين. ومن الصعب تصور أي نتيجة ناجحة للمحادثات ما دام هذا الوضع قائماً».

- إن الأمين العام قد طلب منا أيضاً استكشاف السبل التي يمكن بها إيجاد تسوية شاملة.

- ومن أجل تبديد أي شكوك يمكن أن تراود الجانب القبرصي اليوناني، أعدت التأكيد حتى منذ الاجتماع الأول، على أن هدفنا هو إقامة دولة ثنائية الطوائف والمناطق.

- إن العملية التفاوضية الهادفة إلى تحقيق دولة فدرالية، قد انطلقت منذ اتفاقنا على هذه الغاية مع رئيس الأساقفة مكاريوس في العام ١٩٧٧.

- أمل بأن نكون أنجزنا الآن هذا الهدف.

- على الرغم من أننا حققنا بعض التقدم، إلا أننا لم نكن قادرين على بلوغ هذا الهدف نظراً لانعدام الثقة بين الجانبين.

- إن اصدقاءنا في الأمم المتحدة يعلمون الآن فقط عدد المراحل التي مرت بها المفاوضات وعدد اللقاءات التي عقدناها على مدى السنين من أجل التوصل إلى حل فدرالي.

- ما من شك في أن أياً منا لم يكن يتوقع التوصل إلى حل

نهائي حول مسألة الدولة الفدرالية في سياق هذه المشاورات غير الرسمية المحدودة باجتماعات على العشاء، وفي الحقيقة فإن ذلك لا يمكن أن يكون ما توقعه الأمين العام للأمم المتحدة.

ـ لقد أرادت الأمم المتحدة منا أن نتبادل الآراء في أجواء مرتاحة وغير رسمية.

ـ في هذه الاجتماعات امتنع السيد كليريدس عن التركيز على إجراءات بناء الثقة، وبسبب ذلك فإننا لم نكن قادرين على تبادل الآراء في شأن السبل العملية الملموسة لتنفيذ تلك الإجراءات.

ـ غير أنني أميل إلى إعطاء تفسير إيجابي لموقف السيد كليريدس. فقد توصلت إلى نتيجة بأن صمته في شأن إجراءات بناء الثقة، على الرغم من طلب أمين عام الأمم المتحدة، مرده إلى حقيقة أنه لا يشعر بالحاجة لمزيد من تبادل الآراء حول الموضوع، ما دام قد قبل بالفعل رزمة إجراءات بناء الثقة، كما هو مسجل في تقرير الأمين العام في ١ تموز / يوليو ١٩٩٣.

ـ وأنا افترض أيضاً أن الأمم المتحدة واصلت، خلال هذه المشاورات، إعطاء الأولوية لتنفيذ إجراءات بناء الثقة.

ـ بهذه الأفكار اعتبر أن مشاوراتنا غير الرسمية حول اجراءات بناء الثقة قد أسفرت عن نتيجة إيجابية. وحسب ما فهمته فإننا وافقنا معاً على تنفيذ إجراءات لبناء الثقة في الإطار والطريقة

اللذين وضعهما الأمين العام للأمم المتحدة.

- إذا كانت الأمم المتحدة تريد أن تذيع بياناً في نهاية المشاورات غير الرسمية، فمن الطبيعي ان تركز أولاً وقبل كل شيء على هذه النقطة.

- لقد تبادلنا أيضاً وجهات النظرحول تسوية شاملة. وابدى كل منا آراءه.

- إن الهدف المنشود هو إقامة دولة فدرالية ثنائية الطوائف والمناطق، ولتحقيق هذا الهدف ليس ثمة حاجة حقيقية لعناصر جديدة.

- إن ثمة بالفعل كمية وافرة من العناصر وضعت من قبل الأمم المتحدة بمساهمة كلا الجانبين، حول كيف يمكن إنشاء دولة فدرالية ثنائية الطوائف والمناطق. وعلى الطائفتين الإفادة من وجود هذه المادة الغنية.

- إن المصادر الأساسية لهذه المادة هي اتفاقيات دنكتاش - مكاريوس ودنكتاش - كبريانو، والبيان الإفتتاحي للأمين العام للأمم المتحدة في ٩ آب / أغسطس ١٩٨٠، و«مجموعة الأفكار» المقدمة أخيراً. وهذه ليست سوى جزء قليل من المصادر.

- بين هذه المصادر ثمة عناصر تم قبولها من كلا الجانبين وأخرى قبلت من أحدهما ورفضت من الآخر.

- هذه المصادر وما تتضمنه من عناصر لم تتكون خلال

المشاورات غير الرسمية كعشاءات العمل الخمسة التي التقينا حولها، بل إنها نتاج عمل تحضيري طويل ومفاوضات رسمية.

ـ علينا أن لا نتجاهل العمل الذي تم إنجازه والأرضية التي أرسيت في الماضي. فهذا الأمر لن يكون منطقياً.

ـ ما نحتاجه من الآن ولاحقاً هو اعتماد مقاربة خلاّقة بهدف التوصل إلى اتفاق حول المسائل البارزة المتعلقة بالمادة المتوفرة، فإذا كان ثمة مادة مفقودة نحددها. ويمكن للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تساعدنا في هذا الشأن.

ـ انطلاقاً من هذه الاعتبارات، ولما كنا أكدنا في هذه اللقاءات هدفنا المشترك الا وهو التوصل إلى حل فدرالي قائم على ثنائية الطوائف والمناطق، فلنعلن أننا توصلنا إلى قرار بالبدء بمفاوضات رسمية باتجاه هذا الهدف.

ـ إن السيد كليريدس قد رفض خلال الاجتماعات الراهنة مقاربة قائمة على تبادل المنافع.

ـ أنا واثق من انه فعل ذلك بنية حسنة وتعاط بنّاء.

ـ أود أيضاً أن أقدّم أرائي حول هذه المسألة بالقدر نفسه من النية الحسنة والتعاطي البنّاء. فالسيد كليريدس أشار إلى أنه قبل الصيغة التي اقترحتها حول السيادة المحدودة المستندة إلى النموذج السويسري. وللعلم فإن اقتراحي هو على الشكل الآتي:

«إن الدولتين المتحدتين فدرالياً هما سيدتان بالقدر الذي

تكون فيه سيادتهما محددة من قبل الدستور الفدرالي».

ـ السيد كليريدس قبل هذه الصيغة للسيادة شرط أن أقبل وأؤيد الطلب الذي تقدمت به الإدارة القبرصية اليونانية في العام ١٩٩٠، وتحت اسم «حكومة قبرص»، لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ـ أولاً عندما نقيم معادلات ونجري مبادلات، فإن العناصر التي نتبادلها ينبغي أن تكون من نوعية وطبيعة متماثلتين.

ـ إن عنصر السيادة، مهما كان تحديدها، هو مبدأ ضروري وأساسي في قيام دولة فدرالية. انه أمر لا غنى عنه.

ـ من جهة أخرى، فإن عضوية الاتحاد الأوروبي هي خيار سياسي خارجي سيبقى للدولة الفدرالية أن تتخذ قراراً في شأنه؛ وبالتالي فإنه قرار متروك للمستقبل.

ـ أكثر من ذلك فإن تأييدي لطلب تقدمت به «جمهورية قبرص» المزعومة التي لا نعترف بها، ليس ممكناً من الناحية السياسية.

ـ هذا الطلب تم تقديمه، من جانب واحد، ومن دون موافقة الجانب القبرصي التركي ويتجاهل لمعارضتنا الصريحة له.

ـ لقد تقدمنا بمذكرة في ١٢ تموز / يوليو ١٩٩٠، تتضمن أسس معارضتنا لهذا الطلب الآحادي الجانب.

ـ السيد كليريدس يطلب مني دعم هذا الطلب. إن هذا الأمر

هو في الواقع أشبه بأن أطلب منه في المقابل، الاعتراف بجمهورية قبرص الشمالية التركية كمبادرة من الجانب القبرصي اليوناني.

- في أي حال، وبغض النظر عما إذا كان طلباً من جانب واحد أو مستنداً إلى إرادة مشتركة من الجانبين بعد قيام دولة فدرالية، فإن موضوع عضوية الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يدرس بعناية في ضوء البند الذي ينص على «أن أي تسوية فدرالية قائمة على ثنائية الطوائف والمناطق ينبغي أن تستبعد أي اتحاد جزئي أو كلي مع أي دولة أخرى، أو أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال»، والوارد في الإتفاقية رفيعة المستوى التي توصلت إليها مع السيد كبريانو، كما في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، بما في ذلك القرار ٩٣٩ (١٩٩٤).

- إن الاتحاد الأوروبي هو اليوم كيان سياسي يتجه بسرعة نحو دولة فدرالية واحدة. وأي دخول من جانب واحد في الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يرقى، على هذا النحو، إلى الدخول في اتحاد مع دولة أخرى. وفي الوضع الحالي، وفي حال أصبحت قبرص عضواً في الاتحاد الأوروبي، فإن قبرص شأنها شأن الأعضاء الآخرين، ستشكل وحدة مع اليونان، فإذا لم تكن هذه هي «الاينوسيس»، ولو بشكل غير مباشر، فماذا تراها تكون؟

- ألادهى من ذلك هو «المشورة» التي أصدرتها لجنة الاتحاد

الأوروبي في شأن الطلب الآحادي الجانب المقدم من الجانب القبرصي اليوناني، والتي تستند إلى مفهوم الدولة الواحدة كحل للمسألة القبرصية، ما يعني أنها تأخذ بعين الاعتبار الوقائع والأهداف السياسية للجانب القبرصي اليوناني.

ـ على هذا النحو فإن «المشورة» تنطلق من أن «حكومة جمهورية قبرص» التي لا نعترف بها، هي حكومة الجزيرة بكاملها.

ـ أكثر من ذلك، فإن طلب السيد كليريدس مني أن أؤيد الطلب الذي تقدمت به «حكومة جمهورية قبرص»، ليس مناسباً من الناحية السياسية للسبب الآتي: إن الإصرار على عضوية الاتحاد الأوروبي، تحت اسم قبرص، يعزز الفكرة والاتجاه القائم في جانبنا حيال إقامة «تكامل» بين جمهورية قبرص الشمالية التركية وتركيا، وحتى الانضمام إلى تركيا. وكلا الأمرين من شأنهما أن يعطلا الجهود القائمة للتوصل إلى تسوية فدرالية.

ـ حتى في الوقت الراهن فإن ثمة دوائر في جانبنا تتمسك بأنه «ما دام السيد كليريدس يستخدم عضوية الاتحاد الأوروبي كنوع من المقايضة بينها وبين سيادتنا، فإن علينا بدورنا أن نجري مقايضة بين عضوية الاتحاد الأوروبي ودمج جمهورية قبرص الشمالية التركية مع تركيا». ولا أعتقد بأن السيد كليريدس يرغب في أن يعزز نفوذ أولئك الذين يريدون تحويلنا

عن هدف إقامة دولة فدرالية.

ـ كذلك فإن لموضوع عضوية الاتحاد الأوروبي جوانب تتعلق بالتوازن بين تركيا واليونان، وهذه الحساسية قد تمت مراعاتها في محاضر مفاوضات لندن وزيورخ، وفي معاهدات ١٩٦٠ وحتى في دستور «جمهورية قبرص» لعام ١٩٦٠. ولهذا فحتى لو توصلنا إلى اتفاق حول هذا الموضوع، فإن علينا الإقرار بأن ثمة مسائل ينبغي أخذها بعين الاعتبار في الإطار الأوسع للمعاهدات الدولية الخاصة بقبرص. ولا بد من إيلاء عناية لهذه العوامل.

ـ إننا مستعدون، في سياق المفاوضات الهادفة إلى إقامة دولة فدرالية للنظر في مسألة عضوية الدولة الفدرالية، في الاتحاد الأوروبي. وفي كل الأحوال فنحن مستعدون لقبول البنود الخاصة بهذه المسألة والواردة في «مجموعة الأفكار» التي نشعر بأنها تعطي توجيهاً واقعياً مقبولاً ليس فقط بالنسبة إلى كلا الجانبين، بل أيضاً بالنسبة إلى دوائر الاتحاد الأوروبي.

ـ إن لعضوية الاتحاد الأوروبي أيضاً جوانب اقتصادية مهمة. فمن الضروري دراسة موضوع العضوية من منطلق الحاجة إلى إقامة توازن اقتصادي بين الدولتين المتحدتين فدرالياً. وفي الحقيقه فإننا نرى منذ الآن ضرورة اتحاد إجراءات لإزالة حالة اللاتوازن القائمة بين اقتصاد كلا الجانبين.

ـ إن الاتفاق في شأن إجراءات بنا الثقة من شأنه أيضاً أن

يسهم بشكل فعال في تحقيق هذا الهدف.

ـ تبعاً للملاحظات التي دونتها، فإن السيد كليريدس قد قبل، في إطار الحل الفدرالي، مبدأ المداورة في الرئاسة. غير أنه ربط ذلك بشرط نزع سلاح الجزيرة بشكل تام.

ـ لقد قبلنا في الحقيقة مبدأ نزع السلاح كهدف للاتفاقات التي ستنجم عن المراحل الأولى من عملية التفاوض، وفي إطار الاتفاقيات التي أعدتها الأمم المتحدة والتي توفر استمرار معاهدتي الضمان والتحالف، وتحدد في الوقت نفسه جدولاً زمنياً لوضع ذلك موضع التنفيذ. هذا الهدف الذي تتضمنه «مجموعة الأفكار» والبنود ذات الصلة في «مجموعة الأفكار»، قد تم قبوله سواء من السيد فاسيليو أو مني شخصياً.

ـ أما والحال على هذا النحو، فإنني أعتقد بأن ثمة نزاعاً قوياً في ما بيننا حول مسألة «نزع السلاح» التي طرحها السيد كليريدس كنوع من المقايضة مع المداورة. بكلمات أخرى، فإن هناك اتفاقاً على المبدأ في مسألة المداورة لكن تفاصيله عرضة للنقاش.

ـ إن السيد كليريدس يرغب في إقامة حكومة فدرالية على الفور.

ـ أنا شخصياً لا أعارض إقامة حكومة فدرالية.

ـ غير أن إقامة حكومة فدرالية تتطلب حداً أدنى من الثقة المتبادلة. فلنكن واقعيين. إنني لا أريد أن ألوم أحداً، وأياً كان

الجانب الذي يتحمل المسؤولية، فثمة حقيقة مفادها أن أزمة الثقة العميقة القائمة والتي اعترف بوجودها الأمين العام للأمم المتحدة، قد ازدادت عمقاً في الآونة الأخيرة. ولهذا السبب فإنني ما زلت أؤمن بأن تنفيذ إجراءات بناء الثقة سيكون مفيداً.

- أكثر من ذلك، ينبغي أن لا ننسى أن التسوية الشاملة، بغض النظر عن إطارها ووفق أي خطة لتصورها، ينبغي أن تخضع لمبدأ «الكل المتكامل».

- إنني، والسيد كليريدس يشاطرني ذلك، أؤيد الرأي القائل بضرورة التعاطي من منطلق «الكل المتكامل». ولعل هذا هو سبب رغبته في أن يؤكد سلفاً على عضوية الاتحاد الأوروبي الذي ينظر إليه على أنه الهدف النهائي للتسوية وشرط مسبق لكافة جوانب التسوية الشاملة. بعبارة أخرى انه يريد حتى أن يستبق الوجهة التي ستأخذها الدولة الفدرالية في سياستها الخارجية.

- وبالطريقة نفسها فإنني أود أن أرى ما هو الشكل الذي ستكون عليه كافة الجوانب الأخرى عندما ننظر في مسألة الحكومة الفدرالية.

- في رأينا ان هناك أربعة جوانب رئيسية للتسوية الفدرالية:

١ ـ الجانب الدستوري (السيادة، المساواة السياسية، إلخ).

٢ ـ النازحون (منطقتان متجانستان، صلاحية المعاملات التي تجربها جمهورية قبرص الشمالية التركية، إلخ).

٣ ـ الأمن والضمانات (استمرار معاهدتي الضمان والتحالف).

٤ ـ التعديلات في الأراضي.

هذه الجوانب مجتمعة ينبغي أخذها بعين الاعتبار وإيجاد حلول لها بالتوافق مع مقاربة «الكل التكامل».

ـ لا شيء نهائياً قبل أن يصبح كل شيء نهائياً.

ـ السيد كليريدس يرغب في تحويل قضية عضوية الاتحاد الأوروبي إلى شرط مسبق للتسوية.

ـ إننا فعلاً نجد صعوبة في فهم هذا الأمر.

ـ من غير الممكن التوصل إلى تسوية في قبرص من دون حل الجوانب الأربعة مجتمعة التي أشرت إليها أعلاه. ومن جهة أخرى، فإذا تم التوصل إلى اتفاق على هذه الجوانب، قبل أن يتم مثلاً اتخاذ قرار في شأن عضوية الاتحاد الأوروبي، أو منظمة المؤتمر الإسلامي، أو حركة عدم الانحياز، فإن إقامة الدولة الفدرالية يظل ممكناً.

ـ في تقديري أن الاجتماعات الخمسة التي عقدناها تشكل بداية جيدة.

ـ مهما كانت نتائج مشاوراتنا غير الرسمية، فإن مسؤوليتنا تقضي بأن نتأكد من أن يطلع الرأي العام بطريقة إيجابية على هذه النتائج. فإذا لم ننجح في القيام بذلك، فلن يكون ممكنا إذ

ذاك أن نحيي مجدداً العملية التفاوضية في المستقبل القريب.

ـ لقد كشف السيد ميخائيليدس مرة أخرى، في تصريح له في ٢٥ تشرين الأول / أوكتوبر، أو موعد قريب منه، إن السيد كليريدس وافق على عقد اجتماعات معي لأسباب تكتيكية واضعاً في ذهنه أن الاتحاد الأوروبي يتجه لإعلان موقفه من عضوية قبرص، في مطلع ١٩٩٥. مثل هذه التصريحات غالباً ما تتكرر. فهل من الممكن أن نحقق نتائج إذا اعتمدنا هذه التكتيكات؟ ان علينا أولاً وقبل كل شيء أن نوافق على ضرورة التخلي عن مثل هذه التكتيكات.

ـ لا أدري ما هي الخطوة التي سيقدم عليها الأمين العام للأمم المتحدة إزاء محصلة هذه المشاورات غير الرسمية.

ـ إننا لم نجر هنا مفاوضات. فذلك لم يكن مطلوباً منا، بل طلب أن نتبادل الآراء بمساعدة السيد فيسيل، في جو مريح وغير رسمي. واعتقد أننا قمنا بذلك.

ـ إذا بدا ضرورياً، فإن بإمكاننا مواصلة هذه المشاورات غير الرسمية بعد استراحة للتأمل.

ـ إنني اقترح الآتي: بإمكان الأمم المتحدة أن تصدر بياناً يتضمن العناصر الآتية:

* وافق كلا الزعيمين على مجموعة اجراءات بناء الثقة، وقررا ان يوقعا اتفاقاً حول. . . (تاريخ). (لنحدد الشهر المقبل موعداً لذلك).

* قرر كلا الزعيمين البدء بمحادثات بين الجانبين في الوقت الذي يعلن فيه مجلس الأمن دعمه لإتفاقية إجراءات بناء الثقة، بالتوافق مع مبدأ «الكل المتكامل»، وبهدف التوصل إلى تسوية شاملة على قاعدة ثنائية الطوائف والمناطق.

* قرر كلا الزعيمين إنشاء لجنة من الخبراء، بهدف التوصل إلى الإجراءات المتعلقة بتنفيذ مجموعة إجراءات بناء الثقة.

* من المتصور أن تنهي لجنة إجراءات بناء الثقة أعمالها خلال ١٥ يوماً.

* في الوقت نفسه، تقرر إنشاء لجنة من الخبراء بهدف تقييم وجهات نظر الجانبين في شأن التسوية الشاملة، والتي ظهرت خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت بين الجانبين.

* من المتصور أن تضع لجنة التسوية الشاملة تقريراً عن أعمالها خلال شهر.

* قرر الزعيمان الاجتماع خلال حوالي ١٥ يوماً، تحت رعاية السيد فيسيل، من أجل مراجعة النتائج في ضوء انتهاء عمل لجنة إجراءات بناء الثقة، واستخلاص نتائج من العمل التحضيري في شأن التسوية الشاملة.

رسالة غلافكوس كليريدس
إلى أمين عام الأمم المتحدة

نيقوسيا، ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤

سعادة الأمين العام،

أتوجه بهذه الرسالة إلى سعادتكم في الوقت الذي يشعر فيه شعب قبرص، بالإحباط والخيبة، نظراً لفشل الاجتماعات غير الرسمية التي جرت بين السيد دنكتاش وبيني في تحقيق أي تقدم.

إن شعب قبرص يقدّر جهودكم التي لا تكل، ورغبتكم في أن لا تتركوا أي حجر من دون زعزعته في ممارستكم لوساطتكم الحميدة التي يمكن أن تفتح الطريق أمام إحراز تقدم باتجاه حل هذه المسألة.

مع ذلك فإنني أرى من واجبي أن أعلمكم بأن الجولات الخمس من المحادثات غير الرسمية التي اجريتها مع السيد دنكتاش، اثبتت أمرين لا يرقى إليهما الشك: الأول، ان المواقف التي يتخذها السيد دنكتاش في المسائل الرئيسية هي في الحقيقة سياسة تركيا، وثانياً انه ليس لدى السيد دنكتاش ولا تركيا الإرادة السياسية المطلوبة من أجل حل المسألة القبرصية.

كلاهما، تركيا والسيد دنكتاش، رفضا كل قرارات مجلس الأمن الدولي، بمافي ذلك الفقرة ٢ من القرار ٩٣٩ المتعلقة بحل يقوم على فدرالية ثنائية الطوائف والمناطق مع سيادة واحدة غير مجزأة، وهما مصممان على طلبهما الاعتراف بسيادة خاصة بالدولة الفدرالية وسيادة منفصلة خاصة بكل كيان من الكيانين اللذين ستتكون منهما الدولة الفدرالية.

كلاهما، تركيا والسيد دنكتاش، مصممان على رفض أن تصبح جمهورية قبرص الفدرالية عضواً في الاتحاد الأوروبي.

كذلك فإن تحديد سعادتكم للمساواة السياسية مرفوض من تركيا والسيد دنكتاش معاً، وكلاهما مصرّان على طلبهما بأن يكون هناك تمثيل متساو في مجلس الوزراء الفدرالي، وان تكون القرارات بالإجماع، وان تكون الرئاسة مداورة.

أخيراً فكلاهما يرفض أي تعديل لمعاهدتي الضمان والتحالف، من حيث الدول الضامنة، و«حق التدخل بشكل منفرد». كما يرفضان نزع السلاح بشكل كامل.

ومن الواضح أيضاً أنه رغم التزامي مناقشة وقبول حل وفق النطاق الذي حددته قرارات مجلس الأمن الدولي واعادت التأكيد عليه الفقرة الثانية من القرار ٩٣٩، فلا تركيا ولا السيد دنكتاش مستعدان لمناقشة وقبول حل في هذا النطاق. لهذا بات لازماً أن تحمّلوا تقريركم إلى مجلس الأمن تركيا والقيادة القبرصية التركية مسؤولية الفشل في تحقيق تقدم، وان يطلب

من مجلس الأمن بحث واتخاذ إجراءات ضد الجانب الذي يعيق تنفيذ قراراته.

ورغم أنني أوافق على أن يبقى السيد فيسيل على اتصال بكلا الجانبين، إلا أن الهدف من مثل هذه الاتصالات ينبغي أن لا يكون التحضير للقاءات رسمية أو غير رسمية محكومة بالفشل، فالتقدم لا يمكن أن يتحقق إلا كان هناك تغيير في موقف تركيا من المسائل الأساسية، وعلى وجه الخصوص مسائل السيادة، وعضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي، ونزع السلاح.

من الجلي أنه ما دامت تركيا والقيادة القبرصية التركية تصرّان على رفض جوهر الحل الفدرالي كما هو محدد في قرارات الأمم المتحدة، لا يمكن إحراز أي شكل من أشكال التقدم. وبمقتضى هذه الظروف أشعر بأن المزيد من المحادثات حول إجراءات بناء الثقة لا يمكن أن تكون بناءة، وأنها في جوهرها قد أصبحت بلا جدوى.

أخيراً، فإنني على قناعة شديدة بأن الوقت قد حان للنظر واعتماد طريقة جديدة أساسية لدفع الجهود نحو التوصل إلى حل، وعليه فإنني اتمسك بفكرة أنه من الضروري عقد مؤتمر دولي.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات الاعتبار.

غلافكوس كليريدس

رئيس «جمهورية قبرص»

رسالة الرئيس رؤوف دنكتاش
إلى امين عام الأمم المتحدة

٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤

صاحب السعادة،

لم يكن في نيتي أن أكتب إليك في أعقاب المشاورات غير الرسمية التي جرت في الفترة ما بين ١٨ و٣١ تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤، غير أنني بعدما قرأت رسالة السيد كليريدس التي بعث بها في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤، والتي تم توزيعها باعتبارها إحدى وثائق الأمم المتحدة، رأيت أن ثمة حاجة لأن أفعل من أجل إعادة الأمور إلى نصابها.

لقد شعرت بالخيبة إذ لاحظت أن الجانب القبرصي اليوناني قد اتخذ في أعقاب اختتام المشاورات غير الرسمية مبادرات لا يمكن أن تنسجم مع الرغبة في السلام والاستقلال والرفاهية والتعاون، والتي تنظر فيها في إطار حل قائم على الشراكة. وإنني أعتقد بشدّة بأنه ما دام مقدراً لزعيمي الطائفتين أن يتقاسما الأرض نفسها، فينبغي على السيد كليريدس وعلي أن يحترم أحدنا الآخر، وان يعمل باتجاه إيجاد مناخ للثقة المتبادلة

والمنسجمة مع الرغبة الواردة آنفاً. وما دام الأمل كذلك، فإنني أود أن أؤكد لكم أنني لا أنوي في رسالتي هذه أن أطعن بالجانب القبرصي اليوناني أو بقيادته الموقرة، بل أن أوجز لكم مباشرة الآراء والاقتراحات التي تقدمت بها خلال مشاوراتنا غير الرسمية.

إنك ولا شك على إدراك تام بأنني ما ان تسلمت رسالتك في ١٠ تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤، حتى أبلغت نائب ممثلك الشخصي في قبرص باستعدادي ورغبتي في الانخراط في هذه المهمة التاريخية. وقد أعددت العدة للمشاورات على أساس اقتراحك بأن علينا أن نجري «عدداً من المشاورات غير الرسمية... من أجل أن نستكشف بشكل عملي وملموس، السبل التي يمكن أن يتحق بها التقدم سواء في مجال تنفيذ إجراءات بناء الثقة، أو التسوية الشاملة التي طال البحث فيها».

لقد أخذت اقتراحك باعتباره مؤشراً على جدول أعمال المشاورات، أو على الأقل كمرشد للموضوعات التي سيتم بحثها.

وفي لقائنا الأول حاولت أن أضع وتيرة تصالحية للمشاورات وشرحت للسيد كليريدس أن المسألة القبرصية وصلت إلى نقطة انعطاف، وأن علينا معاً إدراك واجباتنا ومسؤولياتنا التاريخية. وأشرت إلى أننا نقترب معاً من نهاية حياتنا السياسية، وأن شعبينا والمجتمع الدولي يتوقعون منا تحقيق اختراق. وشددت

على أن دعوتك من أجل مشاورات غير رسمية، وفرّت لنا فرصة نادرة لتحقيق هذا الاختراق.

وخلال المشاورات ركزت بشكل خاص على الحاجة لأن نستكشف، بشكل عملي وملموس، السبل التي يمكن بها تحقيق تقدم في إطار تنفيذ إجراءات بناء الثقة. وما فعلت ذلك إلا لأنني أشاركك تقييمك الوارد في الفقرة ٦٣ من تقريرك المرفوع في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢، والذي تشدد فيه على أنه «يبدو من اللقاءات المشتركة الأخيرة ان هناك أزمة ثقة عميقة بين الجانبين. ومن الصعب تصور التوصل إلى محصلة ناجحة للمحادثات ما دام هذا الوضع قائماً».

أكثر من ذلك، فإن موضوع استكشاف السبل التي يمكن بها تنفيذ إجراءات بناء الثقة، كان الأول بين الموضوعين اللذين اقترحت علينا أن تناقشهما، خلال المشاورات، في رسالتك بتاريخ ١٠ تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤.

صاحب السعادة،

لقد أظهرت بجلاء أن علينا خلال المشاورات المبنية على تقديراتك المتكررة، الشروع فوراً في تناول مسألة الثقة، إذا كنا نتوقع أي نتيجة ناجحة للمحادثات في شأن التسوية الشامة التي طال النظر فيها، وكنت أذكّر السيد كليريدس باستمرار بأنني مستعد وراغب في التوصل إلى اتفاق على إجراءات بناء الثقة لإنجاز هذا الهدف. وأشرت خلال المشاورات إلى أن من شأن

التوقيع على إتفاقية لتنفيذ إجراءات بناء الثقة، أن يتيح لنا تخطي العقبة التي وضعها في طريقنا الحكم الصادر عن محكمة العدل الأوروبية. وأشرت أيضاً خلال المشاورات إلى استعدادي للقيام بالإجراءات التي اقترحتها من أجل تنفيذ خطوات بناء الثقة، في التقرير الذي تضمنته رسالتك إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٨ حزيران / يونيو ١٩٩٤. وشدّدت تحديداً على أننا ينبغي أن نستفيد من التقييم البنّاء الذي ورد في رسالتك المشار إليها حيث تقول: «لقد استخلصت أنه بات هناك الآن قدر كاف من التقدم بالنسبة إلى الأمم المتحدة لتنفيذ إجراءات بناء الثقة على قاعدة ورقة ٢١ آذار / مارس والتوضيحات اللاحقة». وذهبت إلى حد القول بأن «هذه هي المرة الأولى منذ ما بعد مرحلة ١٩٧٤، التي يحصل فيها طرفا الأزمة القائمة في قبرص منذ ٣١ عاماً، على فرصة التوصل إلى اتفاقية من شأنها أن تتضمن عناصر عملية قابلة للتنفيذ». ودافعت عن هذه الفرصة قائلاً إنها «ينبغي أن لا تفوّت».

وحين قال السيد كليريدس خلال المشاورات انه يواجه مشاكل في الدخول إلى منطقة فاروشا المحاطة بأسلاك شائكة، في إطار إجراءات بناء الثقة التي تطرحها الأمم المتحدة للتفاوض، تقدمت باقتراح تضمن المزيد من التضحيات بالنسبة إلى الطائفة القبرصية التركية، وأنا واثق من أن هذا الاقتراح كان موضع ملاحظة من ممثليكم في قبرص. أما جواب السيد كليريدس فكان أنه لا يريد مناقشة إجراءات بناء الثقة إلا بعد التوصل إلى التسوية.

وفي ما يتعلق بالطلب الثاني الوارد في رسالتك بتاريخ ١٠ تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤، فإنني انخرطت أيضاً في مشاورات مع السيد كليريدس حول مسائل خاصة بالتسوية الشاملة. وفي ضوء رفض السيد كليريدس مناقشة رزمة إجراءات بناء الثقة إلا بعد التوصل إلى التسوية، فقد كان بمقدوري كذلك أن أقول له بأنني لا أرغب بدوري أن أناقش مسائل التسوية الفدرالية إلا بعد التوصل إلى إجراءات لبناء الثقة. غير أنني، مع ذلك، لم اتخذ مثل هذا الموقف السلبي.

وفي المرحلة الأولى من مشاوراتنا المتعلقة بتسوية شاملة، ذكرّت السيد كليريدس بالتقييم الذي خرج به ممثلكم الخاص السيد جو كلارك بعد زيارته الأخيرة والذي كرره خلال مؤتمره الصحافي في أعقاب اجتماعه مع مجلس الأمن في ١٠ تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤، من أننا كنا نقترب من نوع من الحائط المسدود في قبرص، وأن لذلك سببين أساسيين: (أ) حكم محكمة العدل الأوروبية الصادر في ٥ تموز / يوليو ١٩٩٤ و(ب) قرار مجلس نواب في جمهورية قبرص الشمالية التركية في ٢٤ آب / أغسطس ١٩٩٤. وأعدت مراراً التأكيد للسيد كليريدس بأن هدفنا هو التوصل إلى تسوية عبر المفاوضات وأنه لم يتغير بالنسبة إلى المسار التفاوضي، وان هذا الهدف هو تحقيق حل فدرالي قائم على ثنائية الطوائف والمناطق، وأن ما أشار إليه السيد جو كلارك من عقبة ثانية في طريق التسوية عبر

المفاوضات، ليس بالتالي قائماً بالفعل.

وشرحت للسيد كليريدس أنني كنت مستعداً للدخول في عملية خذ وهات، على غرار «تبادل المنافع»، التي اقترحها السيد فيسيل نائب ممثلك الشخصي، وأن علينا كي نحقق الهدف المشار إليه آنفاً أن نتعاطى مع الموضوع في إطار العناوين الآتية: الجوانب الدستورية، النازحين، الأمن والضمانات والتعديلات في الأراضي. وفي ضوء هذه المقاربة تقدمت إلى السيد كليريدس باقتراحات جريئة وخلاقة بأن بمقدورنا العمل على أساس قاعدة من نوع «الأرض مقابل السلام» أو «الأرض مقابل حل قابل للحياة». وأنا متأكد يا صاحب السعادة من أنكم ستقدّرون أن هذه المقترحات توفر مدخلاً مهماً لتسوية عبر التفاوض.

صاحب السعادة،

لقد لاحظت تأكيد السيد فيسيل نائب ممثلكم الشخصي بأن السيد كليريدس قبل خلال المشاورات التعريف القبرصي التركي للسيادة المحدودة المستندة إلى النموذج السويسري، وتحديداً «إن الدولتين المتحدتين فدرالياً تتمتعان بالسيادة بمقدار ما لا يحد الدستور الفدرالي من سيادتهما».

غير أن قبول السيد كليريدس بالتعريف الوارد آنفاً حول السيادة، مشروط بقبول الجانب القبرصي التركي بأن يدعم منذ الآن طلب عضوية الاتحاد الأوروبي الذي تقدمت به عام

١٩٩٠، ومن جانب واحد، الإدارة القبرصية اليونانية تحت اسم «حكومة جمهورية قبرص»، ومع شرط أنه في حال قبول الطلب فإن «جمهورية قبرص الفدرالية» هي التي ستدخل الاتحاد الأوروبي. لكن هذا الشرط ينطوي وللأسف، على صعوبات وتعقيدات قانونية وسياسية واقتصادية تم شرحها بالتفصيل خلال المشاورات، وهي تجعل عملانية هذا العرض أمراً مستحيلاً.

وكمقاربة بديلة اقترحت على السيد كليريدس أننا إذا ما أنجزنا هدفنا بإقامة دولة فدرالية، يمكن أن نمضي قدماً في البند الخاص بعضوية الجمهورية الفدرالية في «الاتحاد الأوروبي»، والوارد في «رزمة الأفكار» التي وافقت عليها مع السيد فاسيليو. فالفقرة ٩٢ من «رزمة الأفكار» تشير إلى أن «المسائل المتعلقة بعضوية الجمهورية الفدرالية في المجموعة الإقتصادية الأوروبية، ستتم مناقشتها والاتفاق عليها، وستخضع لموافقة الطائفتين في استفتاءين منفصلين».

وأعدت التأكيد في المشاورات على أنني سأوافق أيضاً على البنود الواردة في «رزمة الأفكار» والمتعلقة بنزع سلاح الجمهورية الفدرالية وانسحاب القوات غير القبرصية.

وشددت تكراراً على أن تنفيذ إجراءات بناء الثقة من شأنه أن يخلق جواً من الثقة والإطمئنان، وأن يسهّل في المقابل إقامة حكومة فدرالية.

ومن أجل إزالة الشكوك التي تراود الجانب القبرصي اليوناني

بأننا، بعد التوصل إلى اتفاق في شأن إجراءات بناء الثقة، يمكن أن لا نظل مهتمين بالتوصل إلى تسوية شاملة، اقترحت على السيد كليريدس أن نلتزم معاً، بالبدء بمفاوضات حول تسوية شاملة، في اليوم نفسه الذي يحظى به اتفاق اجراءات بناء الثقة على دعم مجلس الأمن.

وتعبيراً عن صدقي ومدى التزامي بالتسوية عبر التفاوض، قدمت للسيد كليريدس في ٣١ تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤، سواء بالنسبة إلى إجراءات بناء الثقة أو إلى التسوية الشاملة، المقترحات الملموسة الآتية:

أ ـ لقد وافق الزعيمان على جملة الإجراءات الخاصة ببناء الثقة. وقررا التوقيع على الاتفاق في. . . (موعد) (لنحدد موعداً في تشرين الثاني / نوفمبر).

ب ـ قرر الزعيمان البدء بمحادثات بين الجانبين، في الموعد نفسه الذي يعلن فيه مجلس الأمن دعمه لاتفاق إجراءات بناء الثقة، وبالتوافق مع مبدأ «الكل المتكامل»، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة على أساس فدرالي ثنائي الطوائف والمناطق.

ج ـ قرر الزعيمان إقامة لجنة من الخبراء من أجل التوصل إلى خطوات عملية تتعلق بتطبيق جملة الإجراءات الخاصة ببناء الثقة.

د ـ من المتصور أن تنتهي لجنة إجراءات بناء الثقة أعمالها في غضون ١٥ يوماً.

هـ ـ في الوقت نفسه تقرر إنشاء لجنة من الخبراء من أجل تقييم وجهات نظر كلا الجانبين في شأن تسوية شاملة، كما ظهرت خلال المشاورات غير الرسمية بين الزعيمين.

و ـ من المتصور أن تضع لجنة التسوية الشاملة تقريراً عن مسار أعمالها في غضون شهر.

ز ـ قرر الزعيمان الاجتماع خلال ١٥ يوماً، تحت رعاية السيد فيسيل، من أجل مراجعة النتائج في ما يتعلق بإنجاز عمل لجنة إجراءات بناء الثقة، ولاستخلاص نتائج من العمل التحضيري الذي قامت به لجنة التسوية الشاملة.

حضرة الأمين العام،

أعلم جيداً أنكم ستقيّمون مشاوراتي مع السيد كليريدس على أساس التقرير الذي ستحصلون عليه من السيد فيسيل نائب ممثلكم الخاص. ومع ذلك فإنني أود أن أشدد مجدداً على أن أشكال تنفيذ إجراءات بناء الثقة، على هذا النحو، لم تؤخذ في الحقيقة بعين الاعتبار خلال المشاورات، وان الإشارة إلى هذه المسألة خلال المشاورات، كانت محصورة فقط بالمراحل التي ذكرّت فيها السيد كليريدس بأننا في حاجة أيضاً إلى مناقشة هذه الإجراءات ودعوته للقيام بذلك. والنقاط والمواقف التي أشرت إليها في هذه الرسالة هي من بين نقاط الحوار في المناقشات التي سلمتها للسيد فيسيل نائب ممثلكم الخاص. وقد طلبت منه أن يعطي السيد كليريدس نسخة عن نقاط الحوار التي تضمنها

لقاؤنا في ٣١ تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤.

وأنا واثق من أنكم اطلعتم على نقاط الحوار هذه.

خلاصة القول إنني أود التأكيد على استمراري في دعم وساطتكم الحميدة، واستعدادي ورغبتي في التوقيع على اتفاق لبناء اجراءات الثقة، وإيماني بأن تنفيذ مثل هذا الإتفاق من شأنه المساعدة في تسهيل التوصل إلى حل شامل، والتزامي الكامل بحل فدرالي قائم على ثنائية الطوائف والمناطق، وجهوزيتي الدائمة لإجراء مفاوضات مباشرة مع السيد كليريدس.

وفي هذا الإطار أود أن أؤكد لسعادتكم أن الجانب القبرصي التركي يمتلك بالفعل الإرادة السياسية والاستعداد للتوصل إلى تسوية عبر التفاوض مع الجانب القبرصي اليوناني، وتحقيق حل عادل وسلام دائم لكلا الشعبين في جزيرتنا الجميلة.

أشكر لكم مساعدتكم الكريمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رؤوف دنكتاش

رئيس جمهورية

قبرص الشمالية التركية

رسائل إلى كليريدس



الرسالة الأولى

١٨ تموز/يوليو ١٩٩٦

سعادة غلافكوس كليريدس
نيقوسيا

عزيزي غلافكوس،

لقد عملنا، أنت وأنا، بنشاط على مدى حوالي ٤٠ عاماً، لحل المسألة القبرصية. وخلال هذه المدة من الزمن واجهنا ثلاث مآسي كبرى. ولسوء الحظ، فما لم نغيّر الطريق الذي تسير فيه الأمور الآن، ففي رأيي المتواضع أننا مقدمون على أزمة أخرى. ولا أود في هذه الرسالة أن أغوص في أسباب هذا الافتراض، خشية أن يكون من الممكن تفسير ذلك بأنه نوع من «اللوم» الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى عقبة أخرى في مسعانا المشترك لحل المسألة القبرصية.

مع ذلك فعلى قاعدة هذا الافتراض الذي طالما كان قاسماً مشتركاً لكلينا، رأيت ضرورة الكتابة إليك كي أخلق لديك انطباعاً بأننا، بصفتنا زعيمي الطائفتين المتساويتين اللتين قام

عليهما وطننا المشترك، ينبغي أن نجمع رأسينا (يقصد اللقاء المباشر ـ المترجم) في أقرب وقت ممكن، كي نحول دون مأساة أخرى، وأن نجد حلاً مقبولاً من كلا الطرفين، يضع، للأبد، نهاية لخلافاتنا.

في اعتقادي أن المسؤولية التاريخية عن الحؤول دون أزمة جديدة، والتوصل إلى حل عادل، تقع على عاتقينا بوصفنا الزعيمين المنتخبين ديمقراطياً من قبل طائفتينا.

وأعتقد أيضاً أن ثمة أرضية مشتركة كافية نشأت على مدى السنين، من خلال الاتفاقيات الرفيعة المستوى وتوضيحاتها اللاحقة، للتوصل إلى حل ممكن نحن في أمس الحاجة إليه. ولا يخامري الشك في أن حلاً مقبولاً بشكل متبادل، سيكون ذا منفعة سياسية وأمنية واقتصادية ليس فقط للطائفة القبرصية التركية والطائفة القبرصية اليونانية، بل أيضاً لتركيا واليونان، فضلاً عن شركائنا وحلفائنا في الغرب.

وكما كتبت لرئيس الأساقفة مكاريوس في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، قبل اتفاقية ١٢ شباط/ فبراير ١٩٧٧ قائلاً:

«إن أجيالاً من اليونانيين والأتراك تنمو وكل منها ينظر للآخر على أنه عدو. وأي مشهد سياسي ثنائي الطوائف يكون هؤلاء «الأعداء» هم الممثلين فيه، لا يبدو، بالنسبة إلي، ميراثاً عادلاً ومنصفاً يمكن أن نتركه لشعبينا.

«وأنا متأكد من أن أي خطوة إيجابية يمكن اتخاذها في هذا المنحى، ستساهم في تسوية سلمية للمسألة القبرصية، وبالتالي في تخفيف معظم المشقات التي يعاني منها حالياً أفراد كلا الطائفتين، وهو تخفيف يتوقف عليه حل سياسي».

إن المخاوف التي أعربت عنها عام ١٩٧٧ لرئيس الأساقفة مكاريوس هي اليوم أعظم وأكثر إلحاحاً مما كان في السابق.

وما من شك في أن الأسرة الدولية هي أيضاً قلقة من الاتجاه الذي تسلكه المسألة القبرصية اليوم. فالأمم المتحدة والبلدان الصديقة تحاول جاهدة أن تساعد في تغيير المنحى التصعيدي والتوصّل إلى حل. والسفيرة مادلين أولبرايت (كانت في حينه ممثلة دائمة للولايات المتّحدة في الأمم المتّحدة، قبل أن يتم تعيينها لاحقاً وزيرة للخارجية ـ المترجم) موجودة هنا لهذا الغرض النبيل. وهي تؤكّد لي أنك مهتم بحق بالتوصّل إلى تسوية عادلة ودائمة. ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي اتخذ، وللأسف، في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ قراراً في شأن الطلب الذي تقدمتم به من جانب واحد ومن دون أي تشاور معنا لعضوية الإتحاد بما يضع، بشكل غير مباشر، نوعاً من جدول الأعمال لتسوية سلمية للمسألة القبرصيّة.

مع ذلك، فإننا نحن، الطائفتان القبرصيتان وزعيماهما المنتخبان ديمقراطيا، من سيحدد مستقبل قبرص وفق المبادىء

والثوابت المتفق عليها. وعلينا أن نجدد التزامنا بهذه المبادىء والثوابت وأن يقنع أحدنا الآخر بأنه يريد التعامل ويرغب جدياً في التوصل إلى حل مقبول من كلا الطرفين.

آمل أن توافقني على أن اجتماعاً قريباً بيننا سيكون مفيداً لقبرص، وفي كل الأحوال سأكون بتصرفك من أجل عقد اجتماع قريب في مكان محايد نتفق عليه.

المخلص

(توقيع)

رؤوف ر. دنكتاش

الرسالة الثانية

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

عزيزي السيد كليريدس،

في ما يأتي رد على رسالتك المؤرخة في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ ، والتي غابت عنها، بشكل لافت، الخاتمة غير الملزمة التي تحمل عبارة «المخلص»، الخ.... على أي حال، فما دامت سنحت لي الفرصة لأكتب إليك، فإنني أود بإخلاص شديد، أن أحدد أفكاري ومشاعري إزاء بعض جوانب المسألة القبرصية، إذ يخامرني شعور بأن الجهد الذي يبذله اليونانيون والقبارصة اليونانيون سيؤدي بنا إلى اتجاه مغاير لتسوية متفاوض عليها. وأشعر بأن من الضروري، بالنسبة إلى الجانب القبرصي اليوناني، وبالذات الشبان الذين لا يعرفون شيئاً عن مرحلة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤ ، أن يطلعوا عن كثب على مشاعر ومخاوف القباصة الأتراك، وأن يفهموا أن لنا حقوقاً بمقتضى جمهورية الشراكة في العام ١٩٦٠ ، ولماذا لا يمكننا التخلي عن هذه الحقوق الأساسية. وإني على ثقة من أنك ستوافق على أن أي حل لن يقدر له الحياة والديمومة ما لم يكن مستنداً إلى الواقع.

لذلك بالأحرى كانت هذه «الجولة» المطولة حول كيف ننظر إلى المسألة برمتها بما فيها الأحداث المفجعة التي وقعت في الأسابيع الأخيرة الماضية(*).

لقد ظلت نداءاتي المتكررة، على مر السنين، لإجراء محادثات مباشرة من أجل التوصل إلى تسوية على أساس الثوابت التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة، تلقى التجاهل تلو التجاهل من منطلق أن ليس ثمة «أساس مشترك» للمفاوضات.

وبالنسبة إلينا فإن المسار الذي تسلكونه واضح جداً: إن القيادة القبرصية اليونانية تفضل الاحتفاظ بلقب «حكومة قبرص» بدلاً من أن «تتكرّم» فتقبل مشاركة السلطة مع الشريك القبرصي التركي السابق، على أساس جديد. من هنا كانت تلك الطريقة «الرائعة» بتغيير جدول الأعمال كل مرة، فيما يحمل كل

(*) كانت جزيرة قبرص قد شهدت منذ منتصف تموز/ يوليو من العام ١٩٩٦ عدداً من الحوادث الدامية، بدأت بقيام أعداد كبيرة من راكبي الدراجات القبارصة اليونانيين باقتحام الخط الأخضر وعبور أراضي جمهورية قبرص الشمالية التركية، احتجاجاً على ما يسميه القبارصة اليونانيون «ذكرى الغزو التركي». وقد اصطدم هؤلاء بقبارصة أتراك. وأدى الاشتباك إلى سقوط قتيل يوناني من المهاجمين وجرح عدد آخر. وبعد بضعة أيام وقع حادث آخر عندما حاول قبرصي يوناني إنزال العلم التركي عن إحدى الصواري، فقتل برصاص أحد الجنود الأتراك. ثم وقع حادث ثالث حين قام قبارصة يونانيون بإطلاق النار على جنود أتراك على مقربة من الحدود فسقط قتيل وأصيب آخر بجروح خطيرة - المترجم.

المعنيين على الاعتقاد بأن لدى الجانب القبرصي اليوناني الإرادة السياسية للوصول إلى اتفاق شراكة جديد، لكن الجانب القبرصي التركي هو الذي يتهرب من ذلك.

لقد خبرنا هذا الأمر في ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، ثم في ١٩٨٦ مع المقترحات التي قدمها لنا الأمين العام للأمم المتحدة، ثم أيضاً في ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ مع مجموعة الأفكار وإجراءات بناء الثقة التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة. **ومن الواضح بالنسبة إلينا أن وصية مكاريوس للقيادة القبرصية اليونانية، ما تزال تلهم خطواتكم**. فالمعروف أن مكاريوس اعترف متباهياً بأنه أوصل قبرص إلى أقرب نقطة للأينوسيس، من خلال القضاء على جمهورية الشراكة في العام ١٩٦٣، وعبر تقديمه للعالم إدارة تتكون مئة بالمئة من قبارصة يونانيين، على أنها «حكومة قبرص». وكما تعلم فإنه أمر خلفاءه بعدم تغيير هذا المفهوم الخاص بالإينوسيس. وقد كان كبريانو، حين خسر معركته الانتخابية ضد فاسيليو، على درجة كافية من الصدق، منسجماً مع وصية مكاريوس، حين قال إنه لم يؤمن يوماً بالحل الفدرالي، وإنه اتبع نهج «القائد العظيم» مكاريوس.

فاسيليو الذي لعب معنا ومع العالم، لعبة الادعاء طوال خمس سنوات بأنه كان مخلصاً في السعي لإيجاد تسوية، تراجع حين جاء الوقت الذي كان علينا فيه أن نحدد بشكل حاسم ما إذا كنا نؤيد مجموعة الأفكار التي طرحها الأمين العام. فاسيليو

هذا الذي كان زعم أنه قد وافق على تلك المجموعة من الأفكار، عاد فأنكر أن يكون وافق على شيء. وكنا نحن أعلنّا أننا يمكن أن نقبل ٩١٪ منها ونريد التفاوض في شأن الباقي. وفي ذلك الوقت كنت أنت تشن حملة عنيفة على السيد فاسيليو وتقدم مجموعة الأفكار على أنها خيانة، ما لم تتعرض 'تعديلات جوهرية. وحتى يومنا هذا، لا نعلم ما هو موقفك نهائي من هذه المجموعة من الإفكار. غير أننا نعلم أن يادتين القبرصية اليونانية واليونانية لا تسلكان الطريق المؤدي إلى حل فدرالي، وانكم تسعون إلى قيام دولة أحادية يكون فيها للقبارصة الأتراك حقوق الأقلية، فيما تلغى الحقوق الراسخة لتركيا في قبرص، وحقها في الدفاع عنا وعن قبرص من «أعداء الداخل».

الواقع أنك كنت مصيباً بما يكفي كي تشير في مذكراتك إلى أن الصراع بين الطائفتين هو صراع مبدأي بالنسبة إلى كلا الجانبين، وأن الطرفين يفضلان بالأحرى القتال على التنازل في شأن هذه المبدأ. وهذا هو المقطع الوارد في مذكراتك «شهادتي، الجزء الثالث، الصفحة ١٠٥»:

«مثلما كان هاجس القبارصة اليونانيين هو أن قبرص ينبغي أن تكون دولة قبرصية يونانية، مع أقلية قبرصية تركية تحت الحماية، كان هاجس الأتراك هو إحباط أي مسعى كهذا، والحفاظ على مفهوم الشراكة، الذي

أوجدته برأيهم اتفاقية زوريخ المعقودة بين الطائفتين. لهذا فإن الصراع كان صراعاً مبدئياً، ومن أجل هذا المبدأ كان كلا الجانبين مستعداً لتقديم كل ما لديه من حجج، بل وحتى للقتال إذا اقتضى الأمر، بدلاً من تقديم أي تنازل.

إن المبدأ نفسه لا يزال محل نزاع، حتى في يومنا هذا، رغم أن حلاً فدرالياً قد تم القبول به، ورغم أن الفدرالية ليست سوى شراكة دستورية بين الدول أو الأقاليم أو الكانتونات التي تتألف منها هذه الفدرالية».

هذا الأمر جرى إقراره بإيجار واف في مذكراتك. وقد بحثت على مدار السنين عن مؤشرات من الجانب القبرصي اليوناني يمكن أن تفيد بأن ثمة تغييراً جوهرياً أو، على الأقل، تغييراً في النهج، لكنني لم أجد أياً منها. بالعكس، فإن كل الدلائل كانت تشير إلى سير في اتجاه الهاجس الآحادي الجانب الذي وردت الإشارة إليه أعلاه. وما هو أدهى أنكم جعلتم شعبكم يعتقد فعلاً بأنكم الحكومة الشرعية لقبرص، وأنكم بهذه الصفة مخولون الكلام باسم مجمل الجزيرة، واتخاذ القرارات وعقد الاتفاقات مع اليونان، وهي اتفاقات لو كانت سارية المفعول، لكان معناها نهايتنا في قبرص.

لذلك كانت محاولاتكم المتواصلة لتعزيز موقفكم ضدنا، على أساس الزعم بأنكم «حكومة قبرص» ولكي تفرضوا علينا لقبكم الزائف، فيما تواصلون حصاراتكم اللاشرعية واللاأخلاقية

علينا، وتوقّعون عقيدة الدفاع مع اليونان، وتكدّسون السلاح والذخيرة، وتشجعون (بما يتعارض تماماً مع الاتفاقيات رفيعة المستوى وكل الثوابت الموضوعة على طاولة المفاوضات) السياسة القائلة بـ «**استرداد كل منزل، كل قرية، كل دسكرة، الخ**» بوعودكم للقبارصة اليونانيين بأن يعودوا إلى أراضيهم كشرط مسبق لأي تسوية، فيما تعلمون جيداً أن ما من قبرصي تركي سيعود إلى الجنوب كي يعاني ما عاناه في الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٤ من الإهانات والتحرشات.

لقد دعانا الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أوكتوبر ١٩٩٤ إلى محادثات مباشرة، بهذه الرسالة المؤرخة في ١٠ تشرين الأول/ أوكتوبر، والتي نصت على الآتي:

«طبقاً لذلك، فقد طلبت من السيد فيسيل نائب ممثلي الخاص، دعوتك أنت والسيد كليريدس للالتقاء به في مقره، وإجراء عدد من المشاورات غير الرسمية، لاستكشاف السبل العملية والملموسة التي يمكن أن يتحقق بها التقدم إن لجهة تنفيذ إجراءات بناء الثقة، أو بالنسبة للحل الشامل المنشود منذ أمد بعيد للمسألة القبرصية».

هذه المرة تذرّعت بعضوية الاتحاد الأوروبي لتغيير جدول الأعمال، من خلال مطالبتي بالموافقة على طلبكم غير القانوني، والآحادي الجانب، للحصول على هذه العضوية،

كشرط مسبق لاستمرار الحوار.

وكانت تقديراتك أنه ما دام قد جرى تضليل (أو ابتزاز) بلدان الاتحاد الأوروبي من قبل اليونان، لتعتقد بأن «قبرص» جاهزة سياسياً واقتصادياً لأن تكون مقبولة كعضو في الاتحاد الأوروبي، حتى في ظل عدم وجود حل، وفي غياب الموافقة القبرصية التركية، فإن ذلك قد يشكل أمراً مشجعاً لكم لإدارة ظهركم لمجمل المسار التفاوضي لإيجاد تسوية.

وهذا الاعتقاد بأن آخرين، ممن نجحت في تضليلهم أو خداعهم دعايتكم المكثفة، سيساعدونكم في تحويل قبرص إلى جمهورية قبرصية يونانية بما يتعارض مع المعاهدات وحقوق الإنسان وحكم القانون، كان، كما تعلم، سبب الحملة التي استهدفتنا في العام ١٩٦٣ واستهدفت دولة الشراكة. وكما كتب السيد بيكارد الذي كان آنذاك قائمقام المفوض السامي البريطاني في نيقوسيا، إلى حكومته في لندن، فإن تحرك الكتيبة التركية والتهديد بالغزو وتحليق الطائرات، كانت وحدها سبباً في وقف الهجوم اليوناني في عيد الميلاد. وكما تعلم، فإن ذلك الهجوم كان من شأنه محو القبارصة الأتراك في الشطر التركي في نيقوسيا عن خارطة قبرص. لقد كنت على مسافة قريبة من الحوار الهاتفي الذي أبلغ فيه قائد الشرطة بانتيليدس نظيره في جانبنا السيد ك. نامي، بأنه إذا لم نستسلم بحلول الصباح سيبدأ قصف مواقعنا بالمدفعية وقد يسقط عدد كبير من المدنيين.

وكانت سلطاتكم تعرف، آنذاك، أن ذخيرتنا قاربت على النفاد، وكانت تعتقد بأن تركيا لا تستطيع أن تفعل شيئاً لإنقاذنا.

وتابع السيد بيكارد في تقريره أعلاه الذي أصبح الآن جزءاً من التاريخ، قائلاً: «**لكنهم الآن يعزون أنفسهم بأوهام أن اليونانيين، والولايات المتحدة، والسوفيات، والأمم المتحدة والبلدان الأفرو آسيوية، أو في آخر المطاف البريطانيين، سيحولون دون التدخل التركي**».

واستناداً إلى هذا الوهم تواصلت دون كلل الأعمال الوحشية ضد شعبي، فيما كانت شرطتكم وقوى الأمن (المكونة من مجرمين موالين للاينوسيس بتمويل وتشجيع من الكنيسة ومن قادة الأحزاب كافة) تعلن بافتخار أن قبرص قد صارت اليونان واليونان صارت قبرص. وكان وصول قوات يونانية سراً إلى قبرص، برهاناً كافياً على هذا الاعتقاد.

وإنني ألاحظ الآن أن رفضكم التعامل معنا (نحن شركاؤكم السابقون في تأسيس جمهورية ١٩٦٠) كمحاور وحيد في المحادثات بين الطائفتين، إنما كان يهدف إلى إظهار المسألة القبرصية، أمام ما تبقى من دول العالم، بأنها ليست مسألة صراع داخلي بين الطائفتين بل مسألة عالقة بين تركيا وقبرص، وأن على العالم (الاتحاد الأوروبي) مساعدتكم في حل هذه المسألة وفق تلك الأسس! ولربما كنتم قادرين فعلاً على نسيان السنوات ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٤، غير أن النسيان ليس عذراً

لاختطاف قبرص والهروب بها، وإلغاء حقوقنا الراسخة.

إن التصريحات الصادرة عن قادة الأحزاب القبرصية اليونانية في شأن ما تسعون إليه الآن من «نمط أوروبي من الفدرالية» وليس اتحاداً قائماً على ثنائية المناطق والطوائف كما تنبىء به ثوابت الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بقبرص، هي من دون شك، ثمرة لهذا «الوهم». فالأذى الذي لحق بقبرص وبعملية التفاوض، من جراء تعامل الاتحاد الأوروبي مع الطلب القبرصي اليوناني المقدم من جانب واحد للحصول على العضوية، على أنه طلب مقدم من «قبرص»، ظاهر بجلاء. وأفعالكم المبنية على هذا الوهم، باتت الآن واضحة بشكل ساطع، خصوصاً في الطريقة التي أدرتم بها ظهوركم للمحادثات بين الطائفتين! إن أولويتكم الآن هي «عضوية الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن»، بحيث تصبح قبرص عضواً من دون إقرار حقوقنا ومنزلتنا، وبحيث يصل طموحكم القديم لتحويل قبرص إلى دولة قبرصية يونانية ومعاملتها على هذا الأساس، إلى مبتغاه من خلال العضوية في الاتحاد الأوروبي، وبذلك تحولوننا إلى أقلية في قبرص يونانية، وهو ما كان (ولا يزال) هاجسكم كما أشرت في مذكراتك.

لقد أخبرتنا جهاراً بما تتوقع إنجازه من عضوية الاتحاد الأوروبي، في المقتطفات الآتية من تصريحاتك:

أ ـ «إذا أصبح مؤكداً إتمام دخول قبرص في الاتحاد... عندها لن

يكون وارداً مجرد التفكير في التدخل (التركي) في دولة عضو في الاتحاد الأوروبي».

من مقابلة مع تلفزيون قبرص والفريق الإذاعي الذي كان يزورك بمناسبة عيد ميلادك في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. وقد نشرت المقتطفات في صحيفة «فيليليفثيروس».

إن القبارصة الأتراك يعلمون جيداً ما كان يمكن أن يحصل لهم، لو أن حق التدخل لم يكن موجوداً. فكيف يمكنك أن تتوقع منا أن نسير على نهجك في هذه المرحلة، فيما ظلت حقوقنا الأساسية، على مدى ٣٣ عاماً، موضع إنكار ودوس بالإقدام دونما رحمة!

ب ـ «إن المأساة التي تعيشها قبرص مردها إلى وجود الدول الضامنة. فلو طرح عليّ حل يحرر قبرص من هؤلاء الضامنين، لقبلته. وبإمكان قوة معززة تابعة للأمم المتحدة أن تحل محل الدول الضامنة».

من مقابلة أعطيت لصحيفة Dernieres Nouvelles D'Alsace ونشرت في عددها الصادر في ٩ آب/ أغسطس ١٩٩٤، وفي صحيفة آليثيا» في ١٢ آب/ أغسطس من العام نفسه.

لقد فتح السيد جورج بول (مساعد وزير الخارجية الأميركية في حينه ـ المترجم) عينيه على تكتيكات مشابهة ترقى إلى العام ١٩٦٤. وما نعلمه من الوثيقة البريطانية ذات الرقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير ١٩٦٤، أن «السيد بول كان يعتقد بأن ما

يسعى إليه مكاريوس هو وضع المسألة القبرصية في مدار الأمم المتحدة حيث يمكن لشعار حق تقرير المصير الذي تدعمه دول عدم الانحياز، أن يمارس ضغطاً باتجاه إنشاء دولة آحادية مستقلة، يستطيع فيها أن يفعل ما يشاء بالقبارصة الأتراك». وأنتم الآن تحاولون فعل الشيء نفسه من خلال الادعاء بأن قبرص هي دولة آحادية وأنها دولة قبرصية يونانية.

ج ـ «إن ما نريده هو قبرص متحررة من القوات التركية، ومن المستوطنين ومن حق التدخل الذي تدعي تركيا امتلاكه».

من خطاب ألقي خلال احتفال برفع الستار عن تمثال لكيرياكدس ماتسيس أحد قادة «أيوكا»، في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. نشر في «فيليليفثيروس».

د ـ «. . . إذا ما دخل القبارصة اليونانيون الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك سيعطيهم أوراقاً رئيسية يلعبونها في العديد من المسائل الدستورية. . .».

٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٤

صحيفة «آغون»

هل يمكننا أن ننسى أنكم أنتم من تسبب بالمسألة القبرصية حين حاولتم تعديل دستور قبرص لإلغاء حقوقنا الراسخة كشريك مؤسس للجمهورية؟ إن الأمر لا يحتاج إلى سعة خيال من جانبنا، لنعلم أن «الأوراق الرئيسية» ستلعب ضدنا ما أن تدخلوا الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى تصريحاتك، فإن ياناكيس كاسوليدس الناطق الرسمي باسمك، أعلن في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ في صحيفة «بريوديكو»، أنه بمجرد حصول عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي، لن تكون تركيا حتى ولو امتلكت حق التدخل من جانب واحد في قبرص، قادرة على ممارسة هذا الحق في بلد عضو في الاتحاد الأوروبي. وأشار أيضاً إلى أن الارتباط والتكامل بين الدول الأعضاء في الاتحاد يتجاوزان التكامل الاقتصادي ويشملان مجالات كسياسة خارجية ودفاعية مشتركة. وبذلك فإن معاهدتكم الدفاعية مع اليونان تصبح بديلاً لنظام الضمان الذي وضع في العام ١٩٦٠! فكيف يمكن أن تتوقعوا منا أن نقع في هذه المكائد الهللينية؟

وفي هذا الإطار أود أيضاً تذكيرك بأن يورغوس مانغاكيس الذي كان في حينه وكيلاً لوزارة الخارجية اليونانية للشؤون الأوروبية، قال في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٩٥ في مقابلة أجرتها معه صحيفة «آغون»، ما نصه:

«إن القضية القبرصية، وهي قضيتنا القومية المهمة، كانت على مدى السنوات الـ ٢١ الماضية في حالة مميتة من عدم الاستقرار . . . ومع بدء عمل الاتحاد الأوروبي، أصبحت المسألة القبرصية متحررة من هذه الحالة المميتة من عدم الاستقرار. فبوسعي أن أقول ان قبرص قد خرجت من «القبر»، وأعيد إحياؤها، ومن الآن فصاعداً

لم تعد وحيدة. فمع بدء الحوار حول عضوية الاتحاد الأوروبي، بلغت قبرص مرحلة أن تكون عضواً في الأسرة الأوروبية. وهي الآن جزء من أوروبا، وبالتالي ليست وحيدة».

وهكذا نعلم علم اليقين أننا فيما كنا ندفع للجلوس على طاولة المحادثات لحل المسألة، كنتم واليونان تنظرون إلى تلك المحادثات على أنها «حالة مميتة من عدم الاستقرار» و«قبر» لطموحاتكم الهادفة إلى تحويل قبرص إلى جمهورية قبرصية يونانية! وسيعطيكم الاتحاد الأوروبي الآن تلك الفرصة التي تبحثون عنها، فيما يتساءل العالم على نطاق واسع لماذا نعارض الخطوة الآحادية، اللاشرعية واللاأخلاقية، للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبية.

إن موقفنا من عضوية الاتحاد الأوروبي واضح تماماً، فقبرص المقسمة منذ العام ١٩٦٣، لا يمكن أن تتدرج لتصبح من جديد **دولة قبرصية واحدة**، إلا عبر تسوية متفاوض عليها، وما لم تحصل على تفويض من شعبيها للتقدم بطلب عضوية الاتحاد الأوروبي، **فإنها لا تستطيع ذلك إلا في الحدود التي رسمتها لها اتفاقيات العام ١٩٦٠**. فمنذ العام ١٩٦٣ ليس ثمة «حكومة قبرصية» شرعية تمثل الطائفتين المتساويتين سياسياً. ولربما نجحتم بما بذلتموه من جهود، في خداع العالم بأن دولة الشراكة ذات الطائفتين والدينين واللغتين يمكن أن تمثل فقط

بالجناح القبرصي اليوناني كجائزة على قيامكم عمداً بتقويض تلك الدولة، غير أن تتوقعوا منا، نحن الشريك القبرصي التركي المؤسس، ان نساهم في هذا الخداع، هو أمر لا طاقة لنا عليه.

في ضوء ذلك قرأت وقيمت رسالتك المؤرخة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى الأمين العام للأمم المتحدة في شأن نزع السلاح، والتي أرفقتها برسالتك التي أرد عليها هنا. فأن تكون وقّعت تلك الرسالة بوصفك «رئيس جمهورية قبرص»، فذلك أمر لا يتفق وواقع الحال في النزاع القبرصي في هذه المرحلة، مثلما لا يتفق مضمون الرسالة وذلك الواقع. **إن لب النزاع الداخلي بين الطائفتين هو محاولة الجانب القبرصي اليوناني أن يفرض نفسه علينا كـ«حكومة قبرص» بما يتعارض وحكم القانون ومن دون أي اعتبار لـ«الحالة» التي نشأت بمقتضى معاهدات ١٩٦٠ التي أعطت بعض الحقوق لكلا الطرفين المعنيين، وتحديداً للقبارصة الأتراك، وتركيا، والقبارصة اليونانيين واليونان، وبالطبع بريطانيا.**

هذا التوزيع المتوازن للحقوق والواجبات كان ضرورياً في ضوء الحقائق القائمة على الأرض، وطبيعة الصراع الداخلي بين الطائفتين والذي سبق اتفاق ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ .**لقد كان ينبغي حماية قبرص من أن تدمّر نفسها باسم الأينوسيس أو التقسيم. ولذلك كان التوازن والمساواة في تعاطي كلا الوطنين الأم مع قبرص وطائفتيها، كما كان الحكم بأن تكون الطائفتان شريكتين**

متساويتين سياسياً، لا يملك أي منهما حق الهيمنة على الآخر. ولما كان الخطر الداخلي الذي يهدد جمهورية الشراكة خطراً قائماً (في ضوء حركة الأينوسيس والاعتقاد المستمر بأن قبرص هي أرض للهللينيين ولا مكان فيها للقبارصة الأتراك)، كان ضرورياً إنشاء نظام ضمان دائم. وعليه كانت معاهدتا الضمان والتحالف وما ترتب عليهما من قيود على حق قبرص بأن تتوحد كلياً أو جزئياً مع أي دولة أخرى، وأيضاً أن تدخل أي اتحاد لا يكون الوطنان الأم الضامنان عضوين فيه».

وحول هذه النقطة الحاسمة، لا أجد ما يفوق مصداقية المقطع الآتي من محاضر الاجتماعات التحضيرية التي تمت في لندن بين وزراء خارجية الدول الضامنة الثلاث، أي تركيا واليونان وبريطانيا. ففي هذا الاجتماع ركز كلا السيدين. زافيروف وزورلو على:

«ان الهدف هو الحؤول دون قيام قبرص بعقد اتفاقات ثنائية أكثر ملاءمة لبلدان أخرى عما للدول الثلاث، وأيضاً تجنب إمكانية أن توفر اليونان أو تركيا لنفسها موقعاً في قبرص، أكثر مؤاتاة لها مما للدولة الأخرى، كأن تنشيء اليونان مثلاً نوعاً من الأينوسيس الاقتصادية» (راجع آخر فقرة في الصفحة الرابعة من محاضر الاجتماع الذي عقد في لندن في شباط/ فبراير ١٩٥٩).

ونتيجة لهذه الحكمة في التعاطي، كانت حقوق الفيتو التي

أعطيت لكلا الطائفتين من أجل إحباط مثل هذه الأينوسيس غير المباشرة التي تحاولون إنجازها اليوم من خلال الاتحاد الأوروبي.

إن الطلب القبرصي اليوناني لعضوية الاتحاد الأوروبي هو عمل عداء سافر إزاء القبارصة الأتراك، لكونه يهدف إلى تقويض حقوقهم الراسخة بمقتضى معاهدتي ١٩٦٠، بوصفهم شريكاً مؤسساً في الدولة الراحلة المسماة «جمهورية قبرص». ولئن أتيح بكل أسف، للجانب القبرصي اليوناني استخدام هذا اللقب كما لو أنه يمثل الجمهورية القائمة على ثنائية الطوائف، فإن ذلك لا يعبر البتة عن الواقع، ذلك أن النزاع بمجمله مرده إلى أن ما يسمى الآن جمهورية قبرص ليس في الحقيقة الجمهورية ثنائية الطوائف التي نشأت عام ١٩٦٠. وعليه فإن الجانب القبرصي التركي لن يرضخ لأي مسار أو اتفاق يعامل الجانب القبرصي اليوناني على أنه «جمهورية قبرص».

إننا مستعدون للاعتراف بكم كجمهورية قبرصية يونانية في الجنوب، ولكن ليس مطلقاً كجمهورية أو حكومة الجزيرة بكاملها. وموقفنا يستند إلى حكم القانون وقدسية المعاهدات الدولية، والدفاع عن حقوقنا الراسخة كشريك مؤسس ديمقراطياً لجمهورية ١٩٦٠ الراحلة.

وكما أشرت أعلاه في المقطع المأخوذ من مذكراتك، فإن هاجسنا هو الحؤول دون أن تحوّلوا قبرص إلى جمهورية قبرصية

يونانية تتمتعون فيها بترف التعامل مع القبارصة الأتراك على أنهم «أقلية محمية».

إن من الواضح لكل دارسي المسألة القبرصية أن محاولة الجانب القبرصي اليوناني تحويل قبرص إلى جمهورية قبرصية يونانية، لم تتوقف. وقد وضع الطلب الآحادي لعضوية الاتحاد الأوروبي، من أجل «وقّع واختم وسلّم» قبرص لأيدي القبارصة اليونانيين، في تجاهل تام لحقوق الأطراف المعنية كما تكرّسها المعاهدات. وما حاول مكاريوس القيام من خلال حملته ضدنا، تحاولون إتمامه من خلال الاتحاد الأوروبي معتقدين بأن هذا الاتحاد سيعتبر معاهدتي ١٩٦٠، وبالذات نظام الضمان، غير ساريتي المفعول. اما رسالتك للأمين العام للأمم المتحدة حول نزع السلاح فليست سوى خدعة ذكية في هذا السباق. وفي هذا الصدد فإن ردنا وارد ببعض التفصيل في الرسالة التي وجهتها في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى اللورد فينسبرغ، وهي مرفقة لإطلاعكم.

فلولا نظام الضمان هذا لما كان الجانب القبرصي التركي وافق على قيام جمهورية الشراكة في ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، إذ كان جلياً بالنسبة إلينا أن مكاريوس كان ينوي القضاء على جمهورية الشراكة هذه عند أول فرصة. وكنا نعلم، منذ البدء، كما اكتشف السيد بيكارد في المفوضية البريطانية السامية، وكتب إلى لندن في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، أن تطمينات مكاريوس

الراهنة كتطميناته السابقة لا قيمة لها. كنا نعلم، كما اكتشف السيد بيكارد لاحقاً، أن هذا الأسقف البيزنطي المنطوي على مفارقة تاريخية يشكل خطراً في العالم الحديث، لأنه يسيء التقدير، فضلاً عن كونه مضللاً. غير أن مكاريوس، منطلقاً من أوهام بأن اليونان، أو الولايات المتحدة، أو السوفيات، أو الأمم المتحدة، أو الأسيو ـ أفريقين، أو البريطانيين، سيحولون دون حصول تدخل تركي، مضى ليتحدى حكم القانون والمعاهدتين موضع البحث، محاولاً تحويل قبرص إلى نقطة وثوب للاينوسيس. وإني لآسف فعلاً إذ أرى أنكم بعد كل تلك التجارب القاسية في العقود الثلاثة الماضية، ما زلتم تعتقدون بأن هدفكم القومي يمكن بلوغه، وأن القرارات الآحادية الجانب التي اتخذتموها، في شأن قبرص، ستكفي لتجريدنا وتركيا من الحقوق والالتزامات التي توفرها لنا المعاهدتان.

بمثل هذه القناعات التي لا أساس لها، ظل فريقكم طوال تلك السنين، يقترح نزع السلاح أو «انسحاب الوحدة اليونانية إذا سحب الأتراك وحدتهم». غير أن الدبلوماسيين البريطانيين والأميركيين، كما يبدو من الوثائق القديمة التي أصبحت الآن علنية، كانوا مدركين نوايا مكاريوس. لقد أصابوا تماماً حين قالوا: أراد مكاريوس أن يلغي الاتفاقات بحيث لا تعود تركيا تحتفظ بحق التدخل، فيما يقضي هو على الطائفة القبرصية التركية. وفي الواقع فإن جورج بول، الذي كان في حينه وكيل

وزارة، كتب في مذكراته: «إن القبارصة اليونانيين لا يريدون قوة لحفظ السلام، بل مجرد تركهم وحدهم كي يقتلوا القبارصة الأتراك» («للماضي نمط آخر»، دار نورتون وشركائه، ١٩٨٢، الصفحات ٣٤١ ـ ٣٤٧).

وعليه، فإن محاولاتكم المستمرة لتغيير نظام ١٩٦٠ الخاص بالضمان، لا توحي لنا بالثقة في المستقبل. فليس بمقدورنا تحمل تغيير نظام كان معناه الحؤول ـ وقد حال فعلاً في النهاية ـ بينكم وبين أن ترتكبوا بحقنا وحق قبرص ما ارتكبتموه في الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٤. إن تعايشنا في المستقبل (إذا ما كان مرغوباً) ينبغي أن يستند على الدوام إلى نظام الضمان هذا، لأن الخطر الذي يتهدد قبرص من الداخل ما زال قائماً، وليس ثمة ما يؤكد أن هذه الحال وتلك الذهنية القائلة بأن قبرص يونانية أو هللينية، قد تتغيران يوماً، ما لم يتحقق المستحيل: أن تتخلى الكنيسة عن نهجها المغامر، وان يتوقف المنهج التربوي القبرصي اليوناني عن تسميم أفكار الشبان حول تركيا وحولنا، وأن يتم التخلي عن «الميغالي أيديا» (عقيدة يونانية تقول بإحياء الإمبراطورية الهللينية ـ المترجم).

إننا لا نستطيع الاعتماد على المعجزات، بل على العكس، فإن تصريحاتك الخاصة بانتصار الهللينية في قبرص، الخ... لا تساعد إلا في إبقاء التقسيم ونسف الجهود التي تبذل للتوصل إلى تسوية عبر التفاوض، فيما يزداد عمق مشاعر الشكوك

ثقة التي تنتابنا إزاء سياساتكم. وفي ما يأتي أقدم لك ساطعاً عن تصريحاتك التقسيمية الهدامة:

«من وقت لآخر، تمارس علينا ضغوط كي نقدم تنازلات في مسائل لا يمكن أن تخضع لمساومة، غير أننا لن نرضخ لأي ضغط. وأود أن أردد أمامكم مرة أخرى، إن نطاق هدفنا هو أن نصون مستقبل القبارصة اليونانيين، أن نكون على تعاون وثيق عن كثب مع الوطن الأم، اليونان، وأن نقف معاً، في إطار عقيدة الدفاع المشترك، ضد المخاطر التي تتهددنا في بحر أيجه وأماكن أخرى.

«أريدكم أن تعلموا أن المشاورات قائمة حالياً، في مقر الأمم المتحدة، بالنسبة إلى القرارات التي سيتخذها مجلس الأمن الدولي في المستقبل.

«ومهما يكن، فإن القرار النهائي سيتخذه غلافكوس كليريدس رئيس جمهورية قبرص، الذي يعتز بأن الجنرال غريفاس أعطاه الاسم الحركي «هيبريدس» (بطل يوناني في الأساطير الإغريقية).

«لا الضغوط الأميركية ولا البريطانية ستجعلنا نرضخ. فسنستمر في نضالنا، في الخنادق، ورؤوسنا مرفوعة، حتى النصر النهائي لقبرص الهللينية.

«كل القرارات التي ستتخذ في شأن قبرص، سيتم اتخاذها هنا في قبرص».

تصريحك كما نشرته الصحافة القبرصية اليونانية في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤.

إن هذا هو الإطار الذي ينبغي أن يحكم به على الحوادث التي وقعت في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٦، وبعد ذلك التاريخ، والتي نجمت عن موت ثلاثة شبان (قبرصيان يونانيان وقبرصي تركي، مع قبرص تركي آخر يكافح في المستشفى للبقاء على قيد الحياة).

ولا تحتاج واقعة أن تظاهرة راكبي الدراجات النارية كانت بتنظيم وموافقة وتمويل إدارتكم والكنيسة، إلى أي برهان آخر سوى التصريحات التي أطلقتها أنت ومن هم في إدارتك مع رئيس اتحاد الدراجين الناريين القبارصة اليونانيين، كما جاء في صحيفة «بريوديكو» في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦:

«لقد وعدنا السيد كاسوليدس بمبلغ ١٠ آلاف جنيه قبرصي من خزينة الدولة لمساعدتنا في تمويل تظاهرتنا. . . أكثر من ذلك تلقينا وعداً بأن الجيش اليوناني سيؤمن نقلنا إلى ألمانيا في طائرة هركوليس للنقل تابعة لسلاح الجو اليوناني».

لا جدال إذن، في أن هذه التظاهرات التي نفذت بطريقة استفزازية عنيفة، كان مخططاً لها سلفاً. فالشعارات التي رفعت

كانت تشكل خطراً مباشراً على وجودنا نفسه، وانتهاكاً لأي مفهوم يمكن أن ينشأ بمقتضاه كيان فدرالي. فليس بمقدوركم تحدي مبادىء ثنائية المناطق والطوائف التي وافق كلا الطرفين عليها، وادعاء الحق بالعودة إلى منازلكم وممتلكاتهم من دون تهديد القبارصة الأتراك الذين أرغموا على التخلي عن كل ممتلكاتهم في الجنوب والذين لا يرغبون في العودة، وهم لم ينسوا بعد أيام الاضطهاد التي عاشوها على مدى أحد عشر عاماً. لهذا وافقنا على حل مستقبلي مبني على ثنائية المناطق، ولهذا أيضاً وافقنا على أن نسدل الستار على «الحريات الثلاث» (التنقل، الإقامة، والتملك)، من أجل أن نتوصل إلى حل قائم على ثنائية المناطق وقابل للحياة. وما إنكاركم لهذا المبدأ سوى برهان ساطع على سياستكم القائمة على إسقاط الحل الفدرالي. وهذا الأمر، كما أشرت آنفاً، واضح تماماً من تصريحات الزعماء السياسيين والناطق باسمك، والتي تفيد بأن الدولة الفدرالية التي تفكرون فيها ليست تلك التي تشير إليها مجموعة أفكار الأمم المتحدة.

لقد بدأت استفزازات راكبي الدراجات النارية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، وتفاقمت بفحواها وأبعادها إلى أن ثارت ثائرة شعبنا بالفعل وشعر بأنه مهدد. إن المفاهيم المضللة الكاذبة والدعاية السوداء القائمة على مقولة «إن الأقلية التركية (!) تعيش تحت الاحتلال، وكل شيء سيكون بخير ما أن يغادر

«المحتل» قبرص، والادعاء الزائف بأن الجيش التركي هو الذي يحول دون حرية التنقل ومتعة التملك، فيما نحن، حقيقة وواقعاً، نعيش في ظل اتفاق لوقف النار (هو الذي يرغمنا على المحافظة على الوضع القائم في انتظار التسوية)، مع منطقة محايدة تديرها قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة، لتفصل في ما بيننا. . . . هي مسائل خطيرة تثير قلقنا، خصوصاً إذ نرى الجانب القبرصي اليوناني مختبئاً وراء لقب «حكومة قبرص» الزائف، ومستخدماً له، يعطي الأولوية للمبادرات والإجراءات الهادفة إلى سلبنا حقوقنا الراسخة، عبر مثل هذه التكتيكات.

إن الخطر الذي شكله عبور راكبي الدراجات النارية (٧٠٠٠ منهم) إلى أرضنا بأي ثمن، والبيانات التي يقصد منها أنه لم يكونوا خائفين منا، ولن تردعهم أي إجراءات يمكن اتخاذها، خلقت أجواء حرب وشيكة لدى شعبنا الذي كان يعلم أن جنود وقوى أمن جمهورية قبرص الشمالية التركية لن يستسلموا أمام هؤلاء المضللين. وقد أخذ أبناء قومنا الأمر في النهاية على عاتقهم كي يظهروا للقبارصة اليونانيين أنهم لا يريدون أن يصبحوا لاجئين مرة رابعة خلال ثلاثة عقود، وأنهم مصممون على حماية أرواحهم وممتلكاتهم.

وعبثاً ذهب ندائي لك مباشرة عبر الصحافة ومن خلال الدبلوماسيين لوقف هذه المغامرة الرعناء الشديدة الاستفزاز، فلم يلق سوى آذان صماء. وحتى محاولتك في اللحظة الأخيرة

لوقف التظاهرات لا تعفيك من المسؤولية الكاملة عما حصل، إذ كان بمقدورك بعد سقوط القتيلين، أن تتخذ الإجراءات الضرورية (التي كنت أعلم أنك كنت دائماً في موقع القادر على اتخاذها لولا دعمك الكامل للتظاهرات)، وبذلك أثبتت أن الاستفزازات من خلال التظاهرات كانت بدعم كامل من السلطات القبرصية اليونانية. فلو لم تساند التظاهرات، ولو اتخذت تلك الاحتياطات في اليوم الأول ولو منعت القبارصة اليونانيين من الهجوم على المنطقة المحايدة وعناصر قوات حفظ السلام، لما وقعت إصابات، ولا سقط قتلى، ولا قام كوماندوس يونانيون بعمليات قتل ثأرية، كما تقر اليوم الصحف في اليونان، وأورد منها:

> «إن هجوم ٨ أيلول/ ستبمبر ضد الأتراك نفذه عناصر كوماندوس يونانيون بهدف الثأر لعمليات القتل التي وقعت في ١١ و١٤ آب/ أغسطس ١٩٩٦.

(من تقرير في صحيفة «ستوخوس» نشر في اليونان واستند إلى بيان وزع في ليماسول بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦).

لقد قال رئيس اتحاد راكبي الدراجات النارية القبارصة اليونانيين، يورغوس حاجي كوستاس، انه توقع النتائج التي ترتبت على ما قاموا به، ومع ذلك نفذوه. وحين سئل في مقابلة مع مجلة «سيليدس»، عما إذا كان أغفل التفكير في أن أعمالهم من شأنها أن تؤدي إلى سقوط ضحايا، أجاب حاجي كوستاس:

«بالطبع فكرت. لكنني قلت لنفسي: إذا كانت هذه الرحلة ستعود بنفع على المسألة القبرصية، وإذا كان الثمن سقوط ٣، ٥، ١٠ أو أكثر من راكبي الدراجات النارية، فليكن. وكما تعلم، فإن حوالي ٤٠ راكب دراجة نارية يموتون على الطرقات كل يوم. فليمت بعضهم من أجل البلاد. إن الأمر يستأهل».

(من عدد سيليدس الصادر في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٩٦).

هل يمكنك أن نتصور كيف يشعر الجانب القبرصي التركي عندما يؤكد الناطق الرسمي باسمك، بكل وضوح، الرأي (الذي يؤيده تماماً قيامكم بتكديس السلاح والعتاد) القائل بأنكم ستغيرون على الشمال ما أن تشعروا بقدرتكم على ذلك؟ في ما يأتي ما قاله السيد كاسوليدس لإذاعة «استرا» في الجنوب:

«إذا كنا واثقين من أن قواتنا المسلحة ستحقق انتصارات تبلغ بها مدينة كيرينيا، وأن العكس لن يحصل بحيث يتاح للأتراك بلوغ ليماسول، فإننا قد نلجأ عندها إلى الكفاح المسلح».

هذا التصريح موجه إلى تركيا وإلى الجانب القبرصي التركي الذي يمكنه في أي وقت الوصول إلى ليماسول، لكنه لم يفعل طوال السنوات الـ٢٢ الماضية، والذي يشير في كل مناسبة إلى أنه لا ينوي، ولا يخطط، ولا يرغب، ولا يرى سبباً لتهديد

الجنوب، ويؤكد أن واجبه هو الحفاظ على الشمال في وجه أمثال هؤلاء السياسيين المغامرين الذين كشفت عنهم التطورات المشار إليها وأكد وجودهم تصريح الناطق الرسمي باسمكم الوارد آنفاً.

إن «قَسَم الثأر» في معسكرات ما يسمى «الحرس الوطني» في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦، «بشرب الدم التركي»، كان ينبغي أن ينبهك إلى واقع أن شيئاً ما كان في غير محله، وكان يجدر بك أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بوقف مثل هذه الغارات على خفرائنا. غير أن شيئاً من ذلك لم يحصل، وهكذا فقد شرب عناصر الكوماندوس اليوناني الدم التركي! وفيما أكتب لك هذه الرسالة اليوم (٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، نرى في صحفكم أن ثمة قمصاناً تباع في معسكراتكم، وهي تحمل شعارات مفادها أنهم جائعون ومتعطشون للدم التركي. فيا لها من أرضية «صحيّة» تعدونها من أجل تسوية في المستقبل؟

الثأر وحش قبيح، وعندنا، لسوء الحظ، عدد كبير من الذين فقدوا أحبة لهم جرى إرغامهم على الإصطفاف، وأطلق عليهم الرصاص لمجرد انهم كانوا قبارصة أتراك. وهذا الأمر كان متفقاً مع قول مأثور لمكاريوس يعود إلى آب/أغسطس ١٩٦٤ وفيه «**إذا جاءت تركيا لتنقذ القبارصة الأتراك، فإنها لن تجد قبارصة أتراك لتنقذهم**». وكنا آنذاك رهائن في أيديكم لا خيار لنا سوى أن نرضخ لحكمكم اللاشرعي واللاأخلاقي وأن نقبل بأن نكون «أقلية

محمية في جمورية قبرصية يونانية». ولو أننا لم نفعل ذلك وقاومنا سلطتكم اللاشرعية، كما كان من حقنا أن نفعل، لكان عقابنا الإرضاخ بقوة السلاح وبالحصار غير الشرعي. وكان لتركيا الحقّ في نجدتنا والحؤول دون تحويل جمهورية الشراكة إلى جمهورية قبرصية يونانية. ولو أنها لم تتحرك لتفي بالتزاماتها لكنا لحظة وصولها «محيدين» في قبرص. ودعني أذكّرك بأن كلمة «تحييد» مأخوذة عنك حين كنا عام ١٩٧٢ تشارك في مؤتمر في روما، وكانت الطائفة القبرصية التركية آنذاك لا تزال مستضعفة. وفي ذلك الوقت أدهشت الجميع حين أيدت قول مكاريوس المشار إليه، بقولك إنه كان على حق وان القبارصة الأتراك كان ينبغي «تحييدهم» إذا ما جاءت تركيا إلى قبرص.

إنني أرفق هنا مغلفاً بمشاهد لقبارصة أتراك «محيّدين» فحتى الأطفال الذين لم يتجاوزوا يومهم السادس عشر أو عامهم الثاني أو الثالث، لم يوفروا. وعجائز في الثمانين أو التسعين تمت تصفيتهم بالرصاص دونما شفقة.

وستجد في الملحق الثاني تقارير الصحافيين الأجانب عن القبارصة الأتراك «المحيدين».

وفي الملحق الثالث أقوال رجلين محظوظين نجيا بالصدفة من المجازر.

وفي الملحق الرابع ستجد صوراً لطلاب مدارس ابتدائية

جرى اصطفافهم وإطلاق الرصاص عليهم. والمدرسة هي اليوم متحف لإحياء ذكراهم. فالقبور الجماعية أو النصب التذكارية، تحيي ذكرى هذه المآسي في كل أرجاء الشمال.

وكما سترى من هذه الوثائق، فإن أسماء «الأبطال» الذين ارتكبوا تلك الجرائم بقيادتكم، معروفون جيداً، وهذه الأسماء أعطيت لك في حينه. ولا أتذكر أن ثمة إجراء ما اتخذ بحق أي من هؤلاء «الأبطال»، الذين كان معظمهم بلباس عسكري، أو يتصرفون كأفراد وحدة خاصة من رجال الشرطة الذين جندوا بشكل غير دستوري بهدف «صيد الأتراك».

إن مسؤوليتنا كزعيمين لطائفتينا تقتضي بأن نكبح جماح مشاعر الثأر لا أن نخل بالتوازن الذي نشأ بمقتضى نظام الضمان لعام ١٩٦٠. فبالنسبة إلى شعبي الذي لم ينج من الفظاعات الموصوفة أعلاه إلا بفضل نظام الضمان، لا يمكنك أن تدافع عن نظام ضمان آخر وتأمل بأن يكون مقبولاً.

فإذا كان التعايش هو جوهر أي حل آت في المستقبل، فإن عليك أن تكف عن اللعب بفكرة أن نظام الضمان للعام ١٩٦٠ لم يكن صالحاً وينبغي استبداله. فهذا النظام انشيء تحديداً للحؤول دون ما خططتم وارتكبتم بحقنا منذ ١٩٦٠ وحتى ١٩٧٤.

وشكواك من أن معاهدتي الضمان والتحالف باتاحتهما

المجال للتدخل من طرف واحد، قد ألحقتا الأذى بقبرص، لا يمكن الدفاع عنها. يكفي أن تسأل نفسك ماذا كان يمكن أن يحصل للقبارصة الأتراك لو لم تكن تلك الضمانة قائمة، وأن تلقي مرة أخرى نظرة على الصور والأقوال الواردة أعلاه. وفي حال وقع اختيارك على التذرع بأن كل هذه الأمور حصلت بعد وصول تركيا في العام ١٩٧٤، فإنني أضم أيضاً، كي ترى بأم عينيك، صوراً عن القبور الجماعية في أيوس فاسيليو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ حيث أخذ المدنيون القبارصة الأتراك (نساء وأطفالاً وعجائز) من منازلهم، وأوقفوا في صفوف وأطلق الرصاص عليهم. وعدد من قتل أو جرح أو فقد من القبارصة الأتراك خلال الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٤ يصل إلى عدة آلاف. والقرى القبرصية التركية التي دمرت يبلغ عددها ١٠٣، أما المساجد التي انتهكت حرمتها فتصل إلى ١٠٧. ولا بد أنك تعلم أسماء القرى المختلطة الأخرى التي جرت فيها «عملية التطهير» نفسها. وفي حينه كنت أنت مسؤولاً عن «المنظمة» (وفق مخطط أكريتاس المشؤوم المنشور أيضاً في مذكراتك) وتعمل بنشاط على جعل قبرص مستعمرة يونانية. وقد نلت شرف حمل الاسم الحركي «هيبيريدس» وأقسمت اليمين على توحيد الجزيرة مع اليونان. أما نحن فكان ينظر إلينا على أننا أعداء قبرص لمجرد أننا قلنا «لا» ووقفنا ندافع عن ما كان موطننا طوال أربعة قرون.

وفي شأن معاهدة الضمان، أود أن أكرر أن أي تدخل من جانب واحد بمقتضى المادة الرابعة، ما كان ليحصل لو أن كل طرف أدى ما التزم بتأديته. وأنتم لم تتوانوا فحسب عن لعب دوركم كجناح قبرصي يوناني في حكومة ثنائية الطوائف، بل سعيتم لتقويض ما كان مضموناً، ومعه للقضاء على الطائفة التركية. لقد تعهدتم الحفاظ على الأمن في الجزيرة ومراعاة الدستور، غير أنكم فضلتم إعلان الدستور «ميتاً ومدفوناً». لذا فبأي حق تشتكون من أن نظام الضمان قد خيّب أملكم؟ إن هذا النظام حال دون أن تقضوا علينا وأن تحولوا الجزيرة إلى جهمورية يونانية! وهذا التهديد الموجه لنا ولقبرص، لا يزال قائماً دون أن يعتريه أي وهن، ونحن نشعر بأنكم، كما أشرت في مذكراتك، بدلاً من أن تساوموا على «مبدئكم» القائل بتحويل قبرص إلى دولة قبرصية يونانية آحادية، تقرنون القول بالفعل وتستعدون للقيام بعمل عسكري من أجل إنجاز «هدفكم الهلليني القومي».

رجاء دقق مرة أخرى في أشرطة الفيديو عن أحداث ١١ و١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦، وتطلع من جديد إلى الوجوه وتصرفات «الأبطال» اليونانيين الذين يشهرون السكاكين، وأولئك الذين أطلقوا العبارات المشينة بحق ديننا ونسائنا. فهل ثمة أي تغيير في هذا الموقف العدائي من القبارصة الأتراك عما كان في العام ١٩٦٣؟ وانظر رجاء إلى المقطع الآتي في صحيفة الغارديان (٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨) وقرر ما إذا كنتم مستعدين

في مثل هذه الظروف ومع هذه الحالة الذهنية، لدخول الاتحاد الأوروبي: **على قبرص أن تطهّر نفسها أخلاقياً وسياسياً، بالموافقة على تسوية لا تعطي مطلقاً الجانب القبرصي اليوناني الفرصة كي يرتكب بحق القبارصة الأتراك ما ارتكب على مدار السنين.**

إن المقطع الآتي المأخوذ من تقرير سري رفعه من قبل، القائد باكارد الذي كان ضابطاً بريطانيا رفيعاً يعمل في الجزيرة، والذي نشر في صحيفة الغارديان في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨، هو شهادة على الطبيعة المروعة للأحداث التي جرت في الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤:

«إحدى أولى مهام باكارد كانت محاولة معرفة ما حصل لمرضى المستشفى التركي. وقد جرت محادثات مع الوزير اليوناني في الحكومة المنهارة. وبعد تحقيق سريع كان بمقدوره تأكيد الشائعات المحلية.

«لقد بدا أن الفريق الطبي اليوناني حزّ أعناق المرضى الأتراك فيما كانوا ينامون في أسرّتهم، ووضعت جثثهم على متن شاحنة ونقلت إلى مزرعة في شمال المدينة حيث تم تقطيع جثثهم بواسطة مفارم آلية، ودفنت الأشلاء في التراب».

ويوصفنا محامين فكلانا يعلم أن الاتهامات والصور المسجلة على أشرطة فيديو لا تثبت بحد ذاتها القليل أو حتى لا تبرهن

شيئاً ما لم تكن معززة بأدلة حسية.

ويبدو عملياً أن كل الأتراك الذين خمنتم أو أشتبهتم كانوا في محيط الأحداث التي وقعت في ١١ و١
أغسطس ١٩٩٦، من دون ذكر استفزازاتكم وتحريضاتك
جرى انتفاؤهم ليكونوا موضوع اتهام. غير أن قائمة
التي قدمتموها لا تؤيدها الوقائع ولا الصور. وبإمكاني
قائمة مشابهة تتضمن كل أسماء أولئك الذين تسببوا و
وحرّضوا على أحداث ١١ و١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦.

وفي ظل النمط المعتاد من الأنانية والنظر بعين واحد
تواصل التلويح بمقاضاة بعض الأفراد (لا أعلم في أي
مؤهلة دستورياً) لا بد أنك تقدّر أنني لا أملك الحق
أجحف بحق دفاع أي كان، من خلال الكشف عن
للأحداث. وكل ما يسعني قوله هو أن بعض الصور التي
عندكم تحمل مؤشرات على «التحوير»، بواسطة
الكومبيوتر، والأسماء التي أوردتها لا تتفق والصور الرا
يهم انكم (ووسائل الإعلام اليونانية) قررتم مسبقاً
المذنبون، فأدنتموهم وحكمتم عليهم بالقتل ثأراً. أ
الطريقة الصحيحة لتنفيس احتقان وضع خطر تسببتم أنت
المقام الأول؟ ثانياً، كيف يمكنكم أن تكونوا انتقائيين
الحد، في ما يتعلق بحوادث ١٤ آب/أغسطس ٩٩٦
تسموا حقنا المشروع في الدفاع عن النفس «قضية ق

مقابل استفزازاتكم التي لا تحصى والتي استمرت شهوراً، وبلغت ذروتها في إحراق المباني، وإلقاء الحجارة، وحمل الأسلحة خلال التظاهرات، والتهديدات بالقتل من قبل أشخاص لفوا أجسادهم أو حملوا أعلاماً يونانية، ما يشكل بالنسبة إلينا خطراً على حريتنا وأرواحنا، يرقى إلى استعمارنا من قبل اليونانيين.

لقد قَتَلتُم وقُتِلتم، منذ العام ١٩٥٥، من أجل الأينوسيس. وبدورنا قُتِلنا وقَتَلنا من أجل أن نتلافى مثل هذا المصير، أو من أجل أن لا نحيا تحت الهيمنة القبرصية اليونانية. فكيف يمكنك أن تهوّن من الاستفزازات التي واجهها قومنا، بالزي العسكري أو بدونه، في ذلك اليوم؟ إنني لأتساءل عما إذا كنت شاهدت فتيانكم يهاجمون بالعصي والحجارة، شرطيينا الذين كانوا يحاولون إخماد الحرائق التي اضرمها «متظاهروكم المسالمون». أما سبب أن أياً من شرطيينا لم يلق مصرعه، فمرده إلى وصول زملائهم في الوقت المناسب، فطردوا المهاجمين وهم من الشبان القبارصة اليونانيين الذين جرى إبقاؤهم على جهل تام بمرحلة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤، والذين يرفضون الإقرار بأننا نشكل جزءاً من قبرص بقدر ما يشكلون، وأن لنا ما لهم من حق في الحياة على أرض وطننا وأن نحكم أنفسنا بكرامة ومن دون أن يتعرض أحد لنا بسوء.

إن علينا، نحن القادة، أن نخبر شعبنا بأن ليس ثمة طريق

آخر في قبرص سوى التعايش كجيران جيدين تحت سقف
مستقلين، أو كشريكين مؤسسين تحت سقف ثنائي المناط
والطوائف. ومطالبتنا بالرضوخ للقوة الوحشية، والتلو
بالأعلام اليونانية، وإشعارنا بأن الهللينية ستنتصر في قبرص
فذلك كله ليس بالتأكيد السبيل إلى حل عن طريق التفاوض.

وفي ما يخص تلميحك بأنني استخلصت نتيجة ساب
لأوانها، بأن قتل الجندي القبرصي التركي وجرح آخر في
أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كان عملاً ثأرياً من قبل الجانب القبرص
اليوناني، فإنني أجد نفسي مرة أخرى مضطراً لتذكيرك بالمق
الوارد آنفاً في صحيفة «ستوخوس» الصادرة في اليونان.

إن عناصر كوماندوس من الصنف نفسه ـ كما أشار
«ستوخوس»، هم الذين ساعدوا «ايوكا ـ ب» والذين نف
الانقلاب في العام ١٩٧٤. ولا تنس أنهم جميعاً قد تم
دعوتهم إلى قبرص من قبل مكاريوس، لتحويل الجزيرة
أرض يونانية. وهو يوم حزين لقبرص أن يكون هؤ
الأشخاص ما زالوا معكم، وقادرين على أن يقوموا بأعمال ث
ضد القبارصة الأتراك، بعد جعل القبارصة اليونانيين الش
يقسمون على الثأر «بشرب الدماء التركية»! وسنرى ما
الإجراءات التي ستتخذونها بحق هؤلاء «الشجعان»!.

أما تذكيرك بأنه في العام ١٩٧٥ جرى توقيف قاتل الوالد
الشابتين وأطفالهما الصغار الثلاثة، وحوكم وصدر عليه ح

بالإعدام، وأن الحكم خفف لاحقاً إلى السجن مدى الحياة، وأنه نفذ جزءاً من هذه العقوبة... فلا علاقة لذلك بحوادث ١١ و١٤ آب/أغسطس و٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. هذه القضية كان موضوعها قيام المرأتين بدفع ٢٠٠ جنيه قبرصي على الشخص (١٠٠٠ جنيه قبرصي بالإجمال) إلى سائق قبرصي يوناني لنقلهم إلى القطاع القبرصي التركي حيث الحرية والخلاص هرباً من الاضطهاد الذي عانوا منه على مدى أحد عشر عاماً تحت الهيمنة القبرصية اليونانية. وكان موقفكم آنذاك عدم السماح لأي قبرصي يوناني بالانتقال من الشمال إلى الجنوب، ولأي قبرصي تركي بالانتقال من الجنوب إلى الشمال، ما حمل قومنا على اللجوء إلى مثل هذه الأساليب السرية للمجيء إلى الشمال حيث الحرية، فيما كنتم ترغمون قومكم على البقاء في شمال قبرص، خلافاً لإرادتهم وخدمة لمصالحكم السياسية. وثمة أيضاً قبارصة أتراك عديدون آخرون قضوا وهم في طريقهم إلى الشمال قبل أن نوقّع سوية اتفاقاً يتعلق بذلك العدد الذي فاق الثلاثين من القبارصة الأتراك، الذين قبض عليهم مسلحوكم فيما كانوا يعبرون مشياً نحو الحرية فوق جبال ترودوس. فهؤلاء تعرضوا للضرب وأعيدوا إلى «كتيما» حيث ارغموا على الاصطفاف وعرضوا على القبارصة اليونانيين الذين كانوا يمرون بهم ويبصقون في وجوههم. هل يمكنك أن تتخيل مقدار الألم والإذلال اللذين عانى منهما هؤلاء الأشخاص بضلوعهم المكسرة بأعقاب البنادق؟

وبالنسبة إلى المجرم الذي قتل الأمّين الشابتين وأطفالهما يهدف سرقة ما تحملانه من مقتنيات ثمينة، فقد كان أمراً بالغ الدلالة أنه حينما ألقي القبض عليه لارتكابه هذه الجرائم، عبر عن دهشته قائلاً: «لكنهم كانوا أتراكاً»! فعلى مدى السنين أوقف مئات القبارصة الأتراك في صفوف وأطلق عليهم الرصاص مع تمتع القتلة بحصانة مطلقة، وهذا هو السبب الذي من أجله لم يستطع ذلك الرجل أن يفهم لماذا جرى توقيفه لقتله أتراكاً. وبعد ذلك كله، فإن أولئك الذين قتلهم كانوا أتراكاً! فإذا لم تخنني ذاكرتي فإن القاتل ارجىء تنفيذ الحكم الصادر بحقه بعد قضائه فترة قصيرة في السجن، ثم مات لاحقاً في ظروف غامضة وتردد أنه انتحر.

إن سوء معاملة القبارصة الأتراك الذين كانوا يعيشون في الجنوب بلغ حداً بحيث أنه بالكاد اختار ٢٠٠ من هؤلاء البقاء في الجنوب، إما لارتباطات عائلية أو لعامل السن أو لأسباب أخرى. وقد انتقل حوالي ٥٠ ألفاً منهم إلى الشمال. فلو أن التحرشات تواصلت وظلت الجرائم من النوع الذي تصفه من دون عقاب، لكان يمكن للشبان الذين تم نقلهم إلى الشمال بعد تحريرهم من الاحتجاز أن يتجرأوا على العودة إلى الجنوب من أجل تحرير أحبائهم. وأي محاولة من جهتكم لوقفهم بالقوة كان من المحتمل أن تتسبب بتدخل تركي جديد. لذا كانت خطوة حكيمة من قبلكم أن تحيلوا على القضاء مثل هذه

الجرائم التي ارتكبت بحق مدنيين أبرياء بهدف الربح أو الثأر.

والمثل الثاني الذي تقدمه أيضاً، لا يتوافق إطلاقاً مع الحوادث التي جرت في آب/أغسطس ١٩٩٦. ففي تلك القضية توقف قبرصيان تركيان على الطريق الرئيسي لنقل المياه فتم اعتقالهما من قبل جنودكم، ونقلا إلى معسكر قريب وأطلق الرصاص عليهما لمجرد كونهما قبرصيين تركيين. هذان القبرصيان التركيان لم يكونا يشكلان خطراً عليكم، بل كانا يستخدمان طريقاً عامة.

إن الطريقة التي عومل بها القبارصة الأتراك مفصلة تماماً في مقالات الصحافيين الأجانب التي أرفقها ربطاً «للاطلاع». وبسبب تلك المعاملة كان التحرك التركي السريع لإنقاذهم من مصير القبور الجماعية.

لعلك نسيت أن تذكر مقتل أحد جنودنا في شارع «برهان تان» في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٩، على يد عنصر من الحرس الوطني القبرصي اليوناني. وفي حينه أعلن وزير دفاعكم السيد الونيفتيس في بيانه «أن الحرس الوطني كان يحمل أوامر بإطلاق النار على أي شخص يدخل المنطقة المحايدة، وأن هذه الأوامر كانت سارية في كل الأوقات». فعلى نقيض الحادث الذي وقع في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦، لم يدخل جندينا المنطقة المحايدة ولا عبر خط وقف النار القبرصي اليوناني. ومع ذلك لم يتخذ أي إجراء بحق العنصر في الحرس الوطني، الذي كان

في ما يبدو يؤدي واجبه الوطني!

إن المزارع القبرصي التركي الذي قتل عام ١٩٨٨ على يد جندي أوسترالي من قوة حفظ السلام الدولية، بينما كان يبحث عن قطيعه في منطقة برغاموس (بايار مودو) المحايدة، قد دفعت ديته قوة حفظ السلام، بينما ظل أولئك القبارصة اليونانيون الذين وضعوا هذا الضابط كي يرتكب هذه الجريمة وأمدوه بالمال والذخيرة، طليقين من دون أي محاسبة. ولم تكن الجريمة التي قتل بسببها هذا القبرصي التركي، وهو أب لأربعة، تتعدى رفع العلم التركي على أرضه في المنطقة المحايدة!

هذه الأمور مجتمعة تثبت شيئاً واحداً هو أنكم غير مستعدين للمصالحة لأن الجانب القبرصي اليوناني لم يتخل بعد عن فكرة ادعاء أن قبرص يونانية وبالتالي عن تحويل الجزيرة إلى جمهورية قبرصية يونانية. وفي الواقع فإن اعتقادكم بأنكم عبر عضوية الاتحاد الأوروبي، ستصبحون «الوطن»، وإن القبارصة الأتراك سيكون عليهم، شاؤوا أم لا، اللحاق بكم إلى الاتحاد الأوروبي - خلافاً لحكم القانون، وفي تعارض تام مع حقوقهم المكرسة (وحقوق تركيا) بمقتضى معاهدتي ١٩٦٠ - قد سد الطريق على حل عن طريق التفاوض، من خلال إدارتكم ظهوركم لكل الثوابت الموضوعة على طاولة المفاوضات.

إن السبيل إلى ذلك هو أن يكون المرء صادقاً مع نفسه ومع

العالم عموماً. ونحن صادقون في إعلاننا أننا لن نعترف مطلقاً بالجناح القبرصي اليوناني في دولة الشراكة القائمة على ثنائية الطوائف، وثنائية الدين، وثنائية اللغة، وثنائية الثقافة (وهي الدولة التي جرى القضاء عليها بقوة السلاح في العام ١٩٦٣)، على أنه حكومة قبرص الشرعية، وسنبذل أقصى ما نستطيع للحؤول دون أن تحولوا قبرص إلى جمهورية قبرصية يونانية، وأن تجعلوا منا أقلية تحت الحماية في هذه الجمهورية. وسوف نواصل الدفاع عن حقوقنا الثابتة كطائفة مساوية سياسياً، ومخولة بأن تدير شؤونها بنفسها، تماماً كطائفتكم، ومتحررة كشعب حر يعيش على أرضه، من أي مضايقات من قبل الجانب القبرصي اليوناني. وسوف نظل أوفياء لإيماننا بأن حكومتنا ودولتنا في الشمال لا تقلان في شيء عن حكومتكم ودولتكم في الجنوب، وأننا لا ندين بأي ولاء لإدارتكم، وأن عرضكم لوقائع المسألة القبرصية (في إغفال مطلق لمرحلة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤) لا يحملنا على الثقة بأنكم تنوون أن تعيدوا معنا إنشاء كيان قائم على ثنائية المناطق، أو أن هدفكم هو تقاسم السلطة. إننا لن نتنازل مطلقاً عن نظام الضمان للعام ١٩٦٠ الذي أنقذنا من القبور الجماعية، ولا يمكننا تحمل التفكير في التعايش من دون ضمانات بأن هذا النظام سوف يستمر وأن القيود الفريدة من نوعها التي وضعت في شأن استقلال قبرص (من أجل الحؤول دون الانتحار) سوف تستمر أيضاً بحيث أن قبرص لن تتحد، كلياً أو جزئياً، مع أي دولة، ولن تنضم إلى أي اتحاد لا يكون الوطنان الأم عضوين فيه.

يخامرني شعور بأن مرحلة من بناء الثقة لا بد منها بحيث يمكن لكل منا أن يختبر نوايا الآخر في شأن إعادة التوحيد. فمجرد توقيعنا معاً على أي اتفاق لن يكون كافياً لجعل طائفتينا تثق إحداهما بالأخرى، فيما الكنيسة ووسائل الإعلام حرة في تسميم أفكار الشبان القبارصة اليونانيين. فلا بد من فترة زمنية في جانبكم كي تعلّموا خلالها شبيبتكم أن التقسيم الراهن في الجزيرة، ليس من فعلنا، بل إنه نتيجة للمحاولات القبرصية اليونانية لجعل قبرص جمهورية قبرصية يونانية من خلال حرمان القبارصة الأتراك من حقوقهم كافة كطائفة مساوية سياسياً، ولهذا السبب فإن تبادل الممتلكات هو شرط ضروري لأي تسوية بحيث يخفت الادعاء القبرصي اليوناني بحقّ العودة. فلا يمكننا قطعاً التوصل إلى تسوية، فيما الجانب القبرصي اليوناني يعتقد أنه هو الحكومة الشرعية للقبارصة الأتراك، وأن له كل الحقوق في ادعاء ذلك.

لقد قدّمنا تكراراً للأمين العام للأمم المتحدة، سواء شفهياً أو خطياً، أراءنا في شأن التسوية، غير أننا لا نعلم شيئاً عما تريدونه من جهتكم باستثناء أنكم تريدون تخفيف أحكام نظام الضمان، أو إلغاءه، أو استبداله بقوة متعددة الجنسيات، والإقرار بلقب «حكومة قبرص» الذي اغتصبه القبارصة اليونانيون، وأن تغادر القوات التركية كافة الجزيرة حتى قبل التوصل إلى تسوية، متناسين جدول الأعمال الذي وضعه أمين عام الامم المتحدة،

بموافقة كلا الجانبين، وبنى عليه ثوابته. كما أنكم تريدون أيضاً أن لا نكون على قدر المساواة معكم، بل أدنى بدرجة ما، فيما ترون أننا لا نتمتع بحقوق السيادة إطلاقاً، رغم أننا نشير، في هذه النقطة، إلى النموذج السويسري داحضين بذلك زعمكم بأننا نسعى لإيجاد ثلاث سيادات في الجزيرة (المقصود حق سيادة خاص بالقبارصة اليونانيين وآخر بالقبارصة الأتراك وثالث تتمتع به القاعدتان البريطانيتان القائمتان في الجنوب ـ المترجم).

في اعتقادي أن الرسالة التي وجهتها لكم صحيفة «سيبروس ميل» (صحيفة يومية تصدر باللغة الإنكليزية في الشطر الجنوبي ـ المترجم) في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ حول الأحداث المأساوية التي وقعت في ذلك الشهر معبرة في ما يخص موقفكم إزاء تسوية المسألة القبرصية. وأورد هنا الفقرات الآتية.

«... غير أن السؤال الحقيقي الذي طرحته الحوادث في المنطقة المحايدة والمناطق المحتلة، هو ما إذا كان يمكننا السماح لمجموعة من المعترضين بأن تقرر السياسة الدفاعية والأمنية لبلدنا.

فبالنسبة إلى بعض الشخصيات العامة، وتحديداً رئيس الأساقفة وزعيم حزب «أديك» الاشتراكي، فإن حوادث الإيام القليلة الماضية هي التعبير البطولي عن غضبة الشبيبة القبرصية اليونانية.

إن زعيم «أديك» فاسوس ليساريدس، بشكل خاص،

أشاد بالتظاهرات بوصفها إشارات تعزز الكبرياء الاتنية للقبارصة اليونانيين وتظهر للمؤسسة السياسية، وللحكومة، الطريق التي ينبغي سلوكها. ومع ذلك فما عجز عن قوله، كما فعل المقيم الورع في الأسقفية، هو ما إذا كان ينبغي للقبارصة اليونانيين أن يسعوا لحل المسألة القبرصية عبر الحرب. ان الخطب الطنانة التي صدرت عن هاتين الشخصتين البارزتين، تطرح ولا شك السؤال الآتي: هل يناديان بشن حملة عسكرية لتحرير الجزء المحتل من قبرص؟

وحده الجواب بـ«نعم» يمكن أن يفيد بأن حوادث «ذيرينيا» قد حققت أي هدف سياسي.. فإذا كان القبارصة اليونانيون يريدون أن يظهروا للعالم الخارجي أن السلام والتعايش ممكنان بين يونانيي الجزيرة وأتراكها، فإن إلقاء الحجارة وشهر العصي يتركان انطباعاً معاكساً. ولا يحتاج الأمر إلى ذكاء كبير لاستخلاص أنه بقدر ما يزداد التوتر بين الطائفتين، وتتسع قائمة الإصابات، بقدر ما تتضاءل فرص إعادة توحيد قبرص...

في هذه الأثناء فإن على الحكومة، والرئيس قبل الجميع، الكف عن الوقوف على الحياد. فالحوادث التي تبدت لأعيننا منذ الأحد، تنطوي على احتمالات تفجيرية، ومن واجب الحكومة التعاطي معها بمسؤولية. فإذا كان بعض

الشخصيات العامة يبحث عن تسجيل حفنة من النقاط الانتخابية من خلال تشجيع أو تبرير الاحتجاجات العنيفة من قبل شبان قبارصة يونانيين، فإن الرئيس المنتخب ينبغي أن يمتنع عن محاكاة شعاراتهم الرخيصة وتحريضهم البائس على الحرب».

وفي ضوء ما وارد آنفاً وحقيقة أن علينا تغيير الاتجاه التصعيدي الخطر القائم حالياً، أرجو أن تحيطنا علماً، بصراحة وإخلاص وفي أسرع وقت ممكن، بنظرتك إلى أي تسوية مقبلة، كي يكون في مقدورنا أن نقيّم موقفنا بدقّة.

المخلص

رؤوف دنكتاش

ملحق (١)

صور ناطقة لقبارصة أتراك «محيّدين»



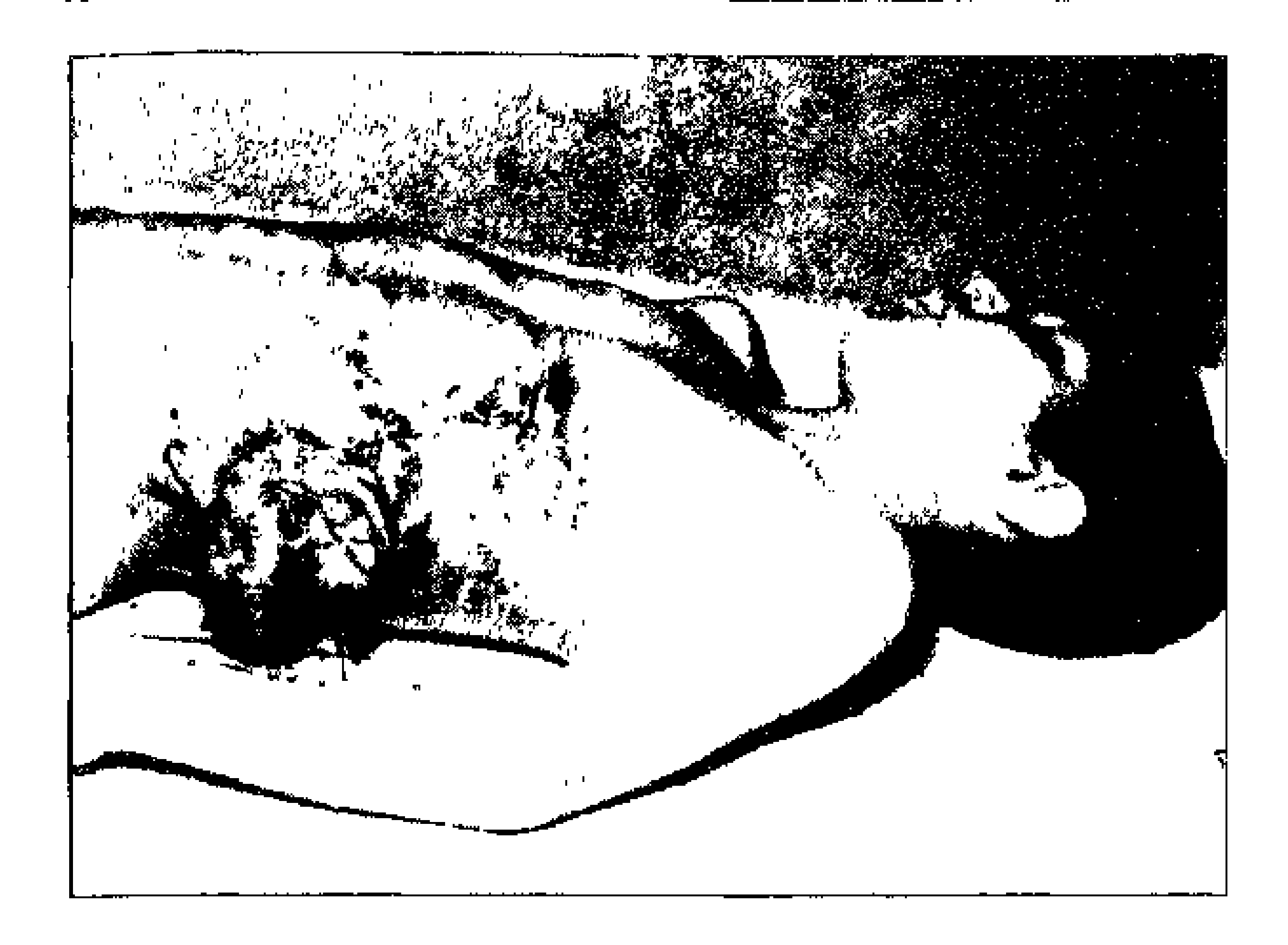


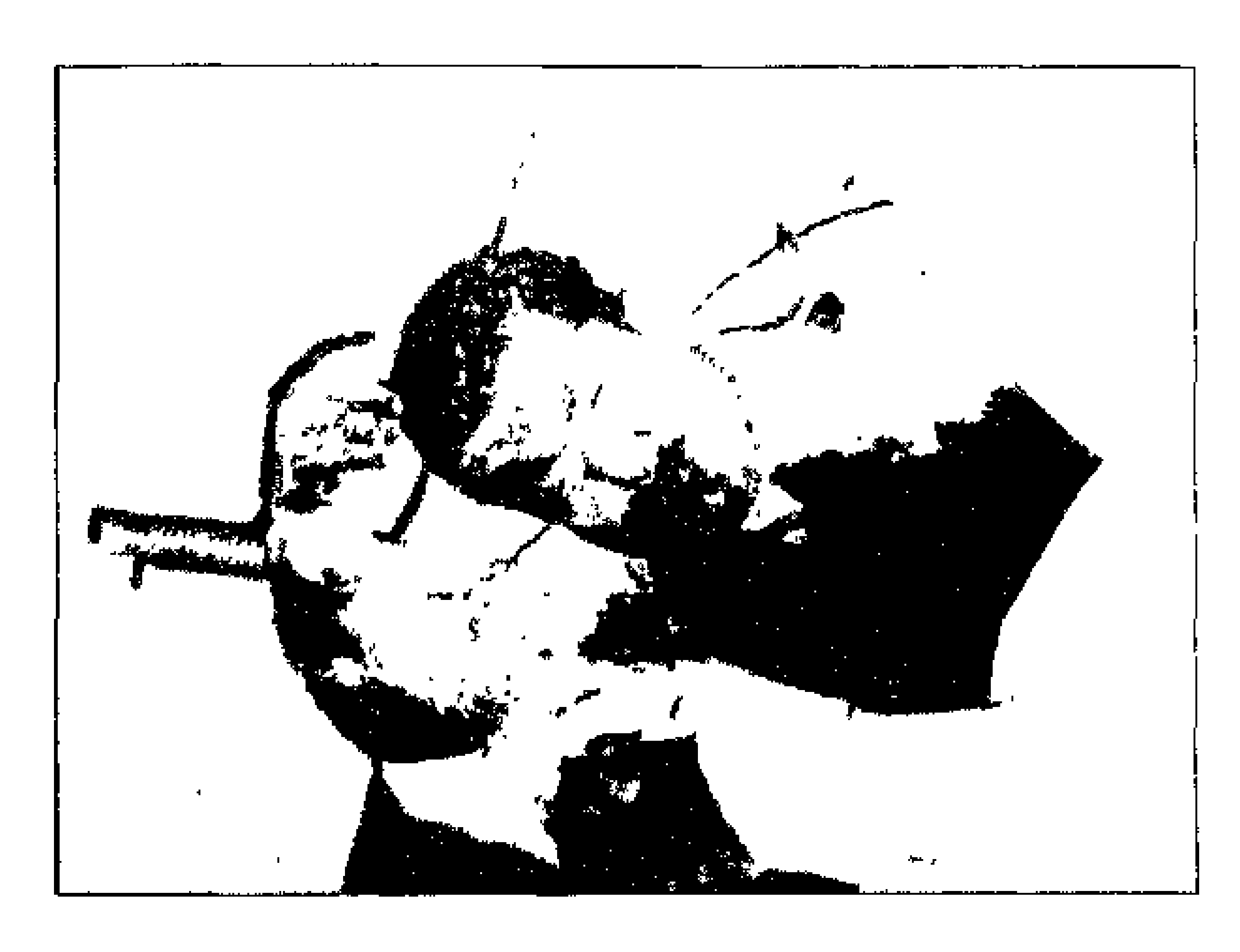




















ملحق (٢)

تقارير الصحافيين الأجانب عن القبارصة الأتراك «المحيدين»

«ذهبنا الليلة إلى الحي التركي المغلق بأحكام في نيقوسيا، حيث تعرض ٢٠٠ إلى ٣٠٠ قبرصي تركي للذبح خلال الأيام الخمسة الأخيرة. كنا أول المراسلين الغربيين الذين يصلون إلى هذا المكان، وقد رأينا مشاهد مرعبة إلى حد يفوق الوصف بالقلم، وبلغ ذعر السكان درجة بدوا معها مصعوقين وراء دموعهم، وقد وصلوا إلى حالة هستيرية فراحوا يطلقون قهقهات مرحة أشد هولاً من الدموع».

«دايلي اكسبرس» في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ ـ تقرير كتبه رينيه ماك كول ودانييل ماك غيشي

«يتواصل الإرهاب في قبرص. وفي هذه اللحظة بالذات نشهد نزوح الأتراك من القرى. آلاف الأشخاص يتركون منازلهم، أراضيهم، قطعانعم. الإرهاب اليوناني بلا هوادة. هذه المرة لا تكفي بلاغة الهللينيين ولا تماثيل أفلاطون في تبرير هذه التصرفات البربرية الهمجية».

«آل جورنو» في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ ـ تقرير كتبه جورجيو بوكا

«لقد رأيت في حوض حمام جثث أم وأطفالها الصغار الثلاثة قتلوا لمجرد أن والدهم ضابط تركي.. الواقع أنه (مكاريوس) لم يقم مطلقاً بأي إدانة علنية للممارسات المتطرفة التي يقوم بها أنصاره، تاركاً للصحافة المصابة بالهذيان مهمة مواصلة الحملة ضد الأتراك.. وتبعاً لما يقوله فإن بعض التعديلات في الدستور ستكون كافية. والمشكلة أن هذه «التعديلات» برمتها تسعى لحرمان الأتراك من الحقوق والضمانات الممنوحة لهم في العام ١٩٦٠. أما الأتراك فيردون: هذا الأمر أشبه بمن يقول لرجل غريق: انزع حزام النجاة وكل شيء سيكون بخير!».

«لوفيغارو» في ٢٥ ـ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ ـ تقرير كتبه ماكس كلو.

«في قرية العار هذه وجدت اليوم دليلاً ساطعاً على ما تسبب به الحقد بين اليونانيين والأتراك من تشويه لهذه الجزيرة الجميلة. فقبل بضعة أيام كان ثمة ١٠٠٠ شخص يقيمون هنا، في منازلهم الحجرية الصلبة التي تعانق الطريق الساحلي المؤدي إلى كبرينيا، على مسافة ١٣ ميلاً من نيقوسيا ثم، وفي إحدى ليالي الرعب، اختفى ٣٥٠ قروياً بين رجل وامرأة وطفل».

دايلي هيرالد، لندن ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣

«إن رئيس الأساقفة مكاريوس، هذا الكاهن الملتحي الذي يعمل كرئيس لقبرص، يتمتع بموهبة بيزنطية في المراوغة.

. . . لقد تسببت حكومته عمداً بالاشتباكات، وهي مصممة على إبادة السكان الأتراك. . .».

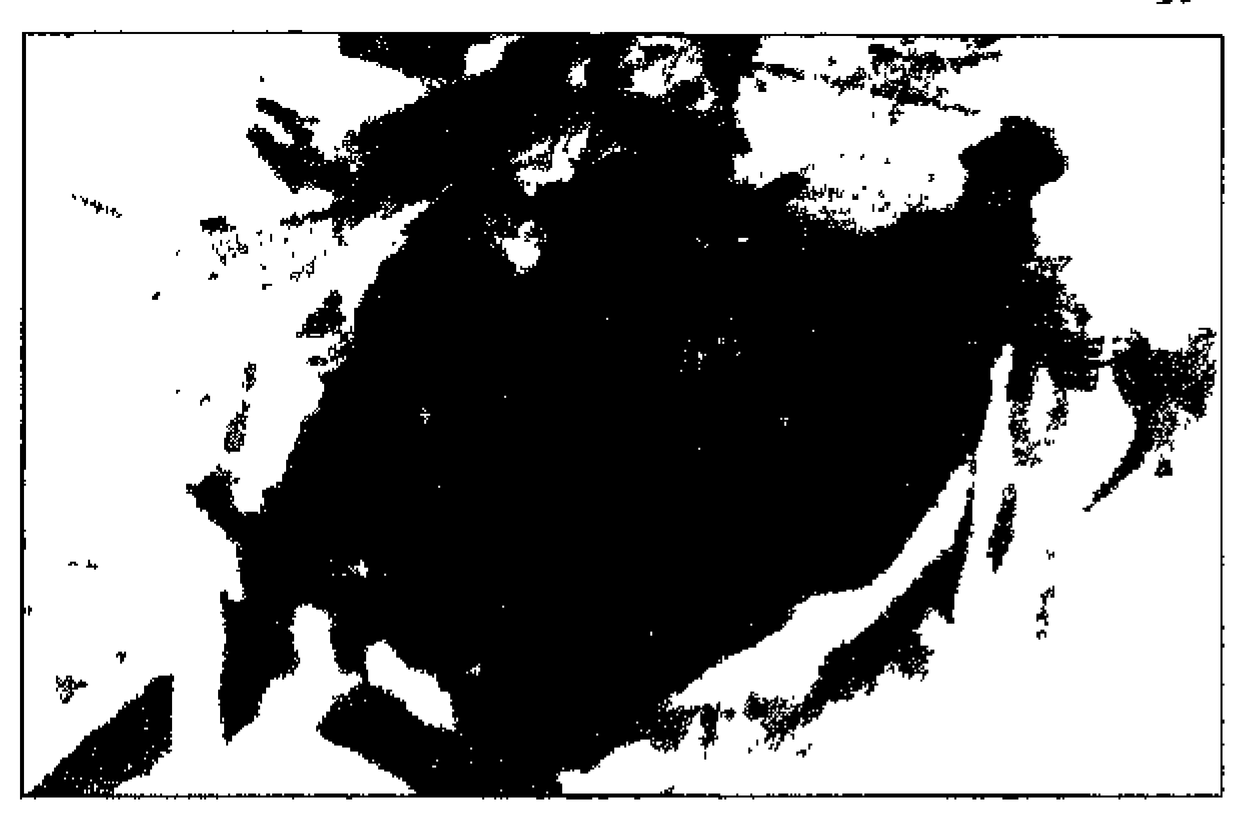
«واشنطن بوست»، مقطعان من تقريرين نشرا في ١٥ ـ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٦٤

«يبدو أن المتعصبين القبارصة اليونانيين مصممون على سياسة الإبادة. . .»

«واشنطن بوست، افتتاحية في عدد ١٧ شباط/ فبراير ١٩٦٤.

قتلوا العجائز ... وأحرقوهم!

في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ شن القائد الإرهابي السيء الصيت الجنرال غريفاس الذي كان مكاريوس قد عينه قائداً أعلى للقوات المسلحة اليونانية والقبرصية اليونانية، هجوماً على قرية كوفينو (غيشيكتالي) والسكان الأتراك في قرية آيوس ثيودوروس (بوغازيجي) في منطقة لارنكا. كانت العملية همجية بكثافتها وآثارها. فخلال بضع ساعات قتل ٢٨ تركياً وسقط العديد من الجرحى. وقد تم نهب وهدم منازل الأتراك. وجرى صب الكاز على بعض الجرحى، ثم أشعلت فيهم النيران.



الكهول كمحمد أمين الذي كان يتجاوز الثمانين من العمر، لم يتمكنوا من النجاة من الوحشية اليونانية في كوفينو. وقد أحرق هو أيضاً.

عيد ميلاد مظلم!

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣



«إن رئيس الأساقفة مكاريوس يملك الآن من الوقاحة ما يجعله يحاول أن يضع الجزيرة في المدار اليوناني، فيما هو يختبىء وراء القوات البريطانية».

دايلي اكسبرس ـ ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤

مـا قـالتـه الـصحـافـة الـعـالـميـة

٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ هو الموعد الذي نفذ فيه القبارصة اليونانيون، بالتضافر مع اليونان، انقلاباً قضوا به على «جمهورية قبرص» من خلال شن عدوان مسلح على القبارصة الأتراك، الشركاء المؤسسين في الجمهورية. ولا أحد، في الواقع، غير رئيس الأساقفة مكاريوس نفسه الذي كان آنذاك «رئيساً»، من أعلن أن «جمهورية قبرص ماتت ودفنت». وكان الهدف من العملية اليونانية ـ القبرصية اليونانية بمجملها تحقيق الأينوسيس (ضم الجزيرة إلى اليونان). وقد تمت بمقتضى مخطط أكريتاس السري الذي وضع بمشاركة قبرصية يونانية ويونانية. إن الضراوة التي شن بها القبارصة اليونانيون واليونانيون حملتهم على الشعب القبرصي التركي، عبرت عنها الصحافة العالمية كما سيبدو من الصفحات الآتية كتذكير بعيد ميلاد مظلم»:

«. . . أبرقت اليوم بشكل عاجل إلى الرئيس أشير عليه باقتراحي . . . وكتبت في برقيتي أن القبارصة اليونانيين لا يريدون قوة لحفظ السلام، بل يريدون فقط تركهم لوحدهم كي يقتلوا القبارصة الأتراك. وشدّدت على أن الأتراك لن ينتظروا، في هذه الأثناء، معالجة طويلة الأمد في مجلس الأمن، . . .» (ص٢٤٧).

جورج. و. بول(*)
مذكرات «للماضي نمط آخر»

(دار نورتون وشركائه للنشر، ١٩٨٢، الصفحات ٣٤١ ـ ٣٤٧)

الأتراك يُقتلون بوحشية

«من الهراء الزعم، كما يفعل اليونانيون، بأن كل الأصابات نسبب بها القتال بين مسلحين من كلا الجانبين. فعشية عيد الميلاد تعرض العديد من الأتراك لاعتداءات وحشية وقتلوا في منازلهم في الضواحي، بمن في ذلك زوجة قائد الخدمات الطبية في الوحدة التركية وأطفاله الصغار الثلاثة، على أيدي أشخاص يزعم أنهم مجموعة من أربعين رجلاً، كان العديد منهم ينتعل أحذية عسكرية ومعاطف ثقيلة».

«الغارديان» (لندن)
٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣

(*) وكيل وزارة خلال إدراتي كنيدي وجونسون (١٩٦١ ـ ١٩٦٦) ـ (المترجم).

في قرية وادعة وفي ليلة رعب واحدة اختفى ٣٥٠ رجلاً وامرأة وطفلاً

«في قرية العار هذه وجدت اليوم دليلاً ساطعاً على ما تسبب به الحقد بين اليونانيين والأتراك من تشويه لهذه الجزيرة الجميلة. فقبل بضعة أيام كان ثمة ١٠٠٠ شخص يقيمون هنا، في منازلهم الحجرية الصلبة التي تعانق الطريق الساحلي المؤدي إلى كيرينيا، على مسافة ١٣ ميلاً من نيقوسيا. ثم، وفي إحدى ليالي الرعب اختفى ٣٥٠ قروياً بين رجل وامرأة وطفل. وكانوا جميعاً من الأتراك. لقد كنت اليوم واحداً من المراسلين البريطانيين اللذين اتجها بسيارتهما إلى القرى للتحقيق في اللغز، وقد وجدت في شارع القرية المليء بالغبار أطفالاً يونانيين جائعين يلعبون بلا مبالاة. ومن فتحات الأبواب كان الرجال والنساء يرمقونني بنظرات الريبة. وحين سألت: أين الأتراك؟ أشاحت النسوة بأبصارهن. أما الرجال فقالوا مراوغين: لا علم لنا. لقد غادروا فحسب».

«دايلي هيرالد» (لندن)

من تقرير لبيتر مورهيد من قرية سكايلورا

قبرص ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤

مشهد مروع

«وحين مررت بمنازل الأتراك كان ثمة مشهد مروع. فباستثناء الجدران لم يكن ثمة وجود لتلك المنازل. وقد خامرني الشك بأن هجوماً بقنابل النابالم يمكن أن يحقق تخريباً أكثر مما أرى. أحصيت ٤٠ قطعة قرميد وهيكلاً لما كان يوماً منزلاً. وتحت الأسطح القرميدية المتساقطة، وجدت كتلة مجدولة من رفاصات الأسرّة وأسرّة ومهود أطفال وبقايا رمادية داكنة لأقدام ما كان يوماً كراسي وطاولات وخزانات ملابس.

في القرى المجاورة لأيوس فاسيليوس، وعلى بعد ميل، أحصيت ١٦ منزلاً مدمراً ومحترقاً كانت كلها ملكاً لأتراك. ومن هذه القرية اختفى أيضاً أكثر من ١٠٠ قروي. ولم أعثر في أي قرية على أثر لأضرار لحقت بأي منزل يوناني».

«دايلي هيرالد» (لندن)
١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤

وحشية رجال أيوكا

«لقد تعرضت المنازل التركية في المدينة للإحراق بواسطة أسهم وضعت على رؤوسها خرق من الجوارب أغمست في الكاز وتم إشعالها، وكان المئات من رجال ايوكا الأشداء

يجوبون البلدات والقرى وهم مدججين بالسلاح».

«دايلي سكيتش» (لندن)
تقرير كتبه من نيقوسيا لويس كيربي
في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤

«إنها عملية عسكرية حقيقية شنها اليونانيون صباح أمس ضد الـ٦ آلاف مقيم في الحي التركي. وقد اعترف ناطق باسم الحكومة القبرصية اليونانية بذلك رسمياً. ومن الصعب تصور كيف يمكن لليونانيين والأتراك أن يفكروا جدياً في العمل معاً بعد كل هذا الذي حصل».

«لوفيغارو» (باريس)
مقاطع من تقرير كتبه ماكس كلو
في ١٥ ـ ١٦ شباط/فبراير ١٩٦٤

أتراك برسم الإبادة

«... على الجانب القبرصي اليوناني، يعارض المتطرفون قبول الرئيس مكاريوس بالتدخل البريطاني، وقد كانوا يفضلون استمرار القتال إلى أن تتم إبادة الطائفة التركية».

«التايمس» (لندن)
٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤

إنهم يصطادون الأتراك ويريدون إبادتهم

«بدأت المحادثات في لندن، أما في قبرص فإن الإرهاب مستمر. وفي هذه اللحظة بالذات نشهد نزوح الأتراك من القرى. آلاف الأشخاص يتركون منازلهم، أرضهم، قطعانهم. الإرهاب اليوناني بلا هوادة. هذه المرة لن تنفع البلاغة الهللينية ولا تماثيل أفلاطون في تبرير التصرفات البربرية الهمجية؟

«إل جورنو» (إيطاليا)
مقال كتبه جورجيو بوكا
في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤

«أخبرني الدكتور فاسوس ليساريدس النائب القبرصي اليوناني وطبيب الرئيس مكاريوس أنه سيقود هذه الليلة إحدى المنظمات التي تقاتل الأتراك. وكان ذلك أول تأكيد على أن هناك حوالي أربعة جيوش خاصة في الجانب اليوناني متورطة في الاشتباكات».

«دايلي ميل» (لندن)
١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤

«جرى استعراض مشؤوم لقوة أيوكا في ذروة أزمة عيد الميلاد في كيرينيا، البلدة الساحلية الواقعة في الشمال. لقد سيطر رجال «ايوكا» الذين يعملون مع الشرطة النظامية القبرصية اليونانية، على النقاط الأساسية. وكان ذلك يشمل مركز

الاتصالات الهاتفية، حيث أرغم رجال أيوكا ببنادقهم الرشاشة، العاملين الأتراك على مغادرة مراكزهم وهم مرفوعي الأيدي والبنادق في ظهورهم. وقيل لهم أن يعودوا إلى منازلهم وأن لا يغادروها. وقد قطعت الاتصالات الهاتفية عن معظم البريطانيين والمقيمين الأجانب في المنطقة، ولا تزال غير صالحة».

«دايلي تلغراف» (لندن)

موهبة بيزنطية

«إن رئيس الأساقفة مكاريوس، هذا الكاهن الملتحي الذي يعمل كرئيس لقبرص، يتمتع بموهبة بيزنطية في المراوغة.

... لقد تسببت حكومته عمداً، بالاشتباكات، وهي مصممة على إبادة السكان الأتراك. وثمة نوع من النظام الفدرالي لطائفتين مستقلتين يبدو لا مناص منه كحد أقصى لتطمين القبارصة الأتراك الذين يجاهرون بطلب التقسيم».

«واشنطن بوست»
مقاطع من مقال
كتبه روبرت. هـ. استابروك
في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٦٤

فشلت الأمم المتحدة

«لا يمكن توقع تخفيف حدة التوتر السياسي قبل أن يكون الأتراك قادرين على العيش بأمان، وهذا ما قد فشلت الأمم المتحدة فيه. وفي الواقع فإن بعض الإجراءات المتخذة من قبل الأمم المتحدة لا تؤدي سوى إلى تعزيز شعور الأتراك بالظلم وعدم الأمان. فإجراءات مكافحة تهريب السلاح، مثلاً، مجحفة بحق القبارصة الأتراك ما دامت الحكومة القبرصية والأفراد في الجانب اليوناني، يستوردون كميات كبيرة من الأسلحة بحرية كاملة. ومع أن مخططات إزالة التحصينات اليونانية والتركية، تبدو محايدة في ظاهرها إلا أنها تضعف الدفاعات التركية فحسب، ما دامت الأمم المتحدة غير قادرة على توفير الأمن الكافي، وأن ٣٠ ألف جندي أو أكثر من القبارصة اليونانيين يحتفظون بسلاحهم وهم غالباً خارج السيطرة. وقد جاء قرار الأمم المتحدة بتوفير مواكبات للقوافل التركية، بعد وقت قصير من موجة واسعة النطاق من عمليات الخطف التي تعرض لها أتراك».

نانسي كراوشو
في «العالم اليوم» من محطة الإذاعة البريطانية
آب/ أغسطس ١٩٦٤

كفاح من أجل البقاء

«إن الطائفة التركية في الجزيرة تعيش وضعاً حرجاً عسكرياً واقتصادياً. فاليونانيون يسيطرون على نقاط الدخول الرئيسية، والخدمات العامة ومعظم الطرقات. والأتراك المحرومون من التسهيلات البريدية والبرقية، والعاجزون عن دخول أو مغادرة قبرص بدون أن يتعرضوا للتوقيف أو الاختطاف، يرون أن وضعهم هو نوع من الكفاح من أجل البقاء.

فمنذ عيد الميلاد وهم يعيشون داخل مجموعات معزولة، في حالة من الحصار. وقد ترك حوالي ١٧ ألفاً منهم منازلهم، و٦٠ في المئة من هؤلاء النازحين يعيشون الآن في أوضاع مزرية في أحياء نيقوسيا وكيرينيا، وزهاء ٥٥ ألف فرد من الطائفة التركية، يعتمدون بشكل واسع على إمدادات الغذاء والأدوية المرسلة من تركيا».

نانسي كراوشو
في «العالم اليوم» في محطة الإذاعة البريطانية
آب/أغسطس ١٩٦٤

«في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر اختفى زهاء ٢٥ مريضاً تركياً في مستشفى نيقوسيا العام من أسرتهم.

«وكانت إحدى أولى مهام مارتن باكارد وهو ضابط استخبارات في الأسطول البريطاني يتكلم اليونانية، محاولة

معرفة ما حل بهؤلاء المرضى الأتراك. وقد جرت مناقشات سرية مع وزير يوناني في الحكومة المنهارة. وبعد تحقيق قصير، كان قادراً على تأكيد الشائعات المحلية.

«فالفريق الطبي اليوناني حز أعناق المرضى فيما كانوا ينامون في أسرّتهم. ووضعت جثثهم على شاحنة توجهت نحو مزرعة في شمال المدينة حيث ألقي بالجثث إلى مفرمة آلية ومن ثم دفنت الأشلاء في التراب».

من تقرير سري بريطاني وضع عام ١٩٦٤، وكشف النقاب عنه في آذار/ مارس ١٩٨٨، ونشرت مقاطع واسعة منه في «الغارديان» بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ١٩٨٨

إراقة دماء بمباركة من مكاريوس

«دشّن قتال عيد الميلاد في العام الماضي، مرحلة جديدة في الحملة اليونانية لحل المسألة بالقوة.. إن الهجوم الواسع الذي شن ضد الأتراك في نيقوسيا حظي بمباركة مكاريوس وحكومته. غير أنه وبعض الوزراء فوجئوا بالتجاوزات التي حصلت. فقد شاركت في العملية زمر من الأعضاء السابقين في أيوكا وآخرين غير نظاميين، شكلوا مجموعات تضم كل واحدة منها زهاء ١٠٠ عنصر، بقيادة عناصر من قوى الأمن. وتم في الضواحي الشمالية أخذ ٧٠٠ رهينة، بينها نساء وأطفال، وقتل أتراك في منازلهم. وكان اليونانيون يسعون إلى إخضاع الطائفة التركية في

نيقوسيا، بضربة قاضية تؤدي تلقائياً إلى استسلام الطائفة التركية الصغيرة في باقي أنحاء الجزيرة».

نانسي غراوشو
في «العالم اليوم» من محطة الإذاعة البريطانية
آب/ أغسطس ١٩٦٤

ملحق (٣)

إفادة الأستاذ المتقاعد «حسن نِهاد»

في العام ١٩٦٤ أفاد حسن نهاد (بكسر النون خلافاً للطريقة
نطق بها الاسم بالعربية ـ المترجم) بأنه بعد تقاعده استقر
ية التي ولد فيها، وتدعى «مراد آغا» (ماراثا)، مع زوجته
اله، وأن «مراد آغا» (ماراثا باليونانية) التي يناهز عدد
نها ١٢٠ نسمة هي قرية قبرصية تركية صافية تجاورها من
رق «صاندللار» (صاندللارسي) وآتلار (الودا) القبرصيتان
لتركيتان، ومن الغرب «آلانيجي» (بيبير يسترونا)، وهي قرية
قبرصية يونانية كبيرة.

وتابع إفادته قائلاً انه بعد فترة قصيرة من ٢٠ تموز/يوليو
١٩٧٤، وصل إلى «مراد آغا» (ماراثا) مسلحون قبارصة يونانيون
ن قرية «آلانيجي» (بيبيريسترونا) المجاورة، بعضهم على
الإقدام وبعضهم الآخر في باصين. وقد تعرف إلى عدد منهم
وأفاد أن بين من تعرف إليهم:

١ ـ يورغو بانتيلي (٢٥ عاماً) وهو مزارع.

٢ ـ ياسومي باناييي (٣٥ عاماً) وهو مزارع.

٣ ـ سكيتوس (٢٣ عاماً) وهو سائق.

٤ ـ أفجنيو لوكا (٢٣ عاماً) وهو سائق.

ومضى قائلاً انه، كمعظم أبناء قريته، اختبأ وعائلته في منزلهم، وأنه بعد فترة رد على طرق على بابه فوجد نفسه وجهاً لوجه أمام يورغو بانتيلي الذي أخبره بأن عليه أن ينتقل مع كل أفراد عائلته إلى ساحة القرية. وهذا ما فعلوه.

أضاف حسن نهاد أن القبارصة الأتراك جميعاً نقلوا من ساحة القرية في باصين وأخذوا إلى مدرسة «آلانيجي» (بيبريسترونا) الابتدائية حيث أحضر بعد فترة قصيرة كل السكان القبارصة الأتراك من قرية «صاند اللار». وقبل حلول الظلام بفترة وجيزة أخذت النساء والأطفال جميعاً إلى قريتهم، وأمضى الرجال الليلة في مدرسة «آلانيجي» الابتدائية.

في ٢١ تموز/يوليو ١٩٧٤ أعيد أيضاً بعض الكبار في السن إلى قريتهم، وكان بينهم شقيقه كمال مصطفى، وبعد ظهر اليوم نفسه أحضر أيضاً كافة الرجال القبارصة الأتراك من آثلار (آلودا) إلى المدرسة الابتدائية.

وواصل حسن نهاد إفادته قائلاً إنهم مساء ٢١ تموز/يوليو ١٩٧٤، وضعوا جميعاً في باصات ونقلوا إلى معسكر الحرس الوطني القبرصي اليوناني في «كركول» (كراولوس)، وإنهم وضعوا جميعاً في حظيرة كبيرة حيث كان أيضاً قبارصة أتراك من قرى قبرصية تركية أخرى.

وبعد أسبوع فصلوا خمسة من الكبار في السن وقالوا انهم سيعيدونهم إلى القرية. وبعد أسبوع من إعادة هؤلاء أعيد هو أيضاً مع عدد من المسنين الأتراك إلى القرية.

ومضى قائلاً انه حين عاد أدرك أن الحياة بائسة. فالقبارصة اليونانيون المسلحون تجمعوا في مقهى صغير في ساحة القرية حيث كانوا يأكلون ويشربون ليلاً نهاراً، ويطلقون الرصاص في الهواء من حين لآخر، ويغتصبون النساء القبرصيات التركيات والفتيات الشابات اللواتي كن يؤخذن بالقوة من منازلهن إلى المقهى.

في ١٠ آب/أغسطس ١٩٧٤، أو في موعد قريب من هذا التاريخ، قامت شاحنتان، إحداهما تابعة للصليب الأحمر والأخرى للأمم المتحدة، بزيارة القرى فأخذوا محمد حسن طاووكجي الذي كان مريضاً إلى المستشفى التركي في «ماغوسا» (فاماغوستا).

أضاف أن الأوضاع في القرية كانت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم وأن بعض النساء القبرصيات التركيات جئن يشتكين من اغتصابهن ثم رحلن. ولسوء الحظ كان ثمة القليل مما يستطعن فعله، إذ كان ثمة إطلاق نار كثيف في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٤.

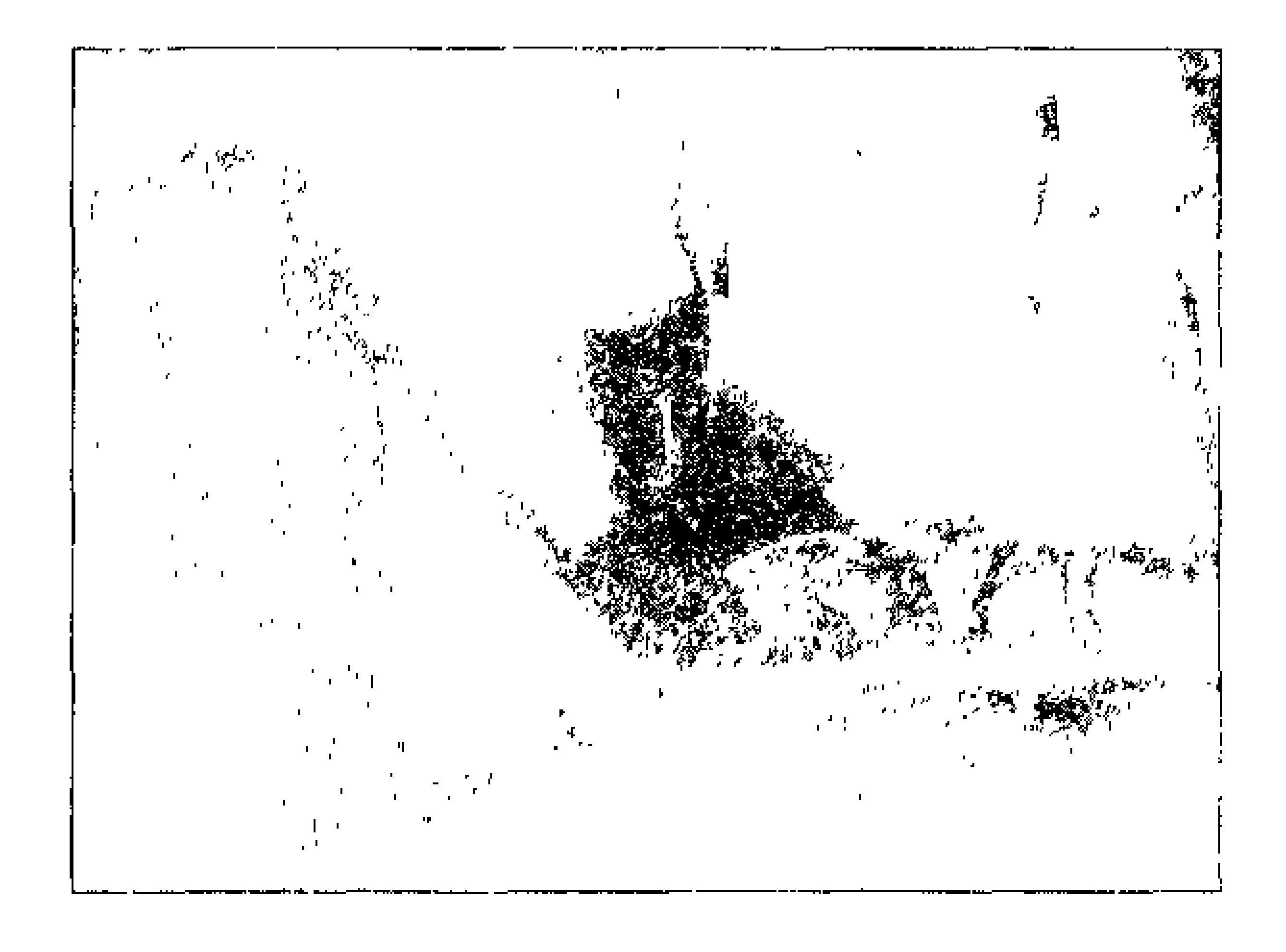
وتابع قائلاً بأن المسلحين القبارصة اليونانيين من آلانجي (بيبير يسترونا) كانوا يتقدمون باتجاه «مراد آغا» (ماراثا)، وأنهم هم - أي القبارصة الأتراك - اختبأوا حيثما كان بمقدورهم. ومن

المكان الذي اختبأ فيه كان بمقدوره سماع صراخ النساء القبرصيات التركيات والأطفال وأزيز الرصاص.

وقد ظل وعائلته مختبئين إلى أن وصل الجيش التركي. وحين وصلوا كان كل السكان القبارصة الأتراك موجودين، باستثناء شقيقه وعائلته وعدد قليل آخر.

وأفاد أخيراً بأنه بحث عن المفقودين في القرى المجاورة، لكنه لم يعثر على أي أثر لهم.

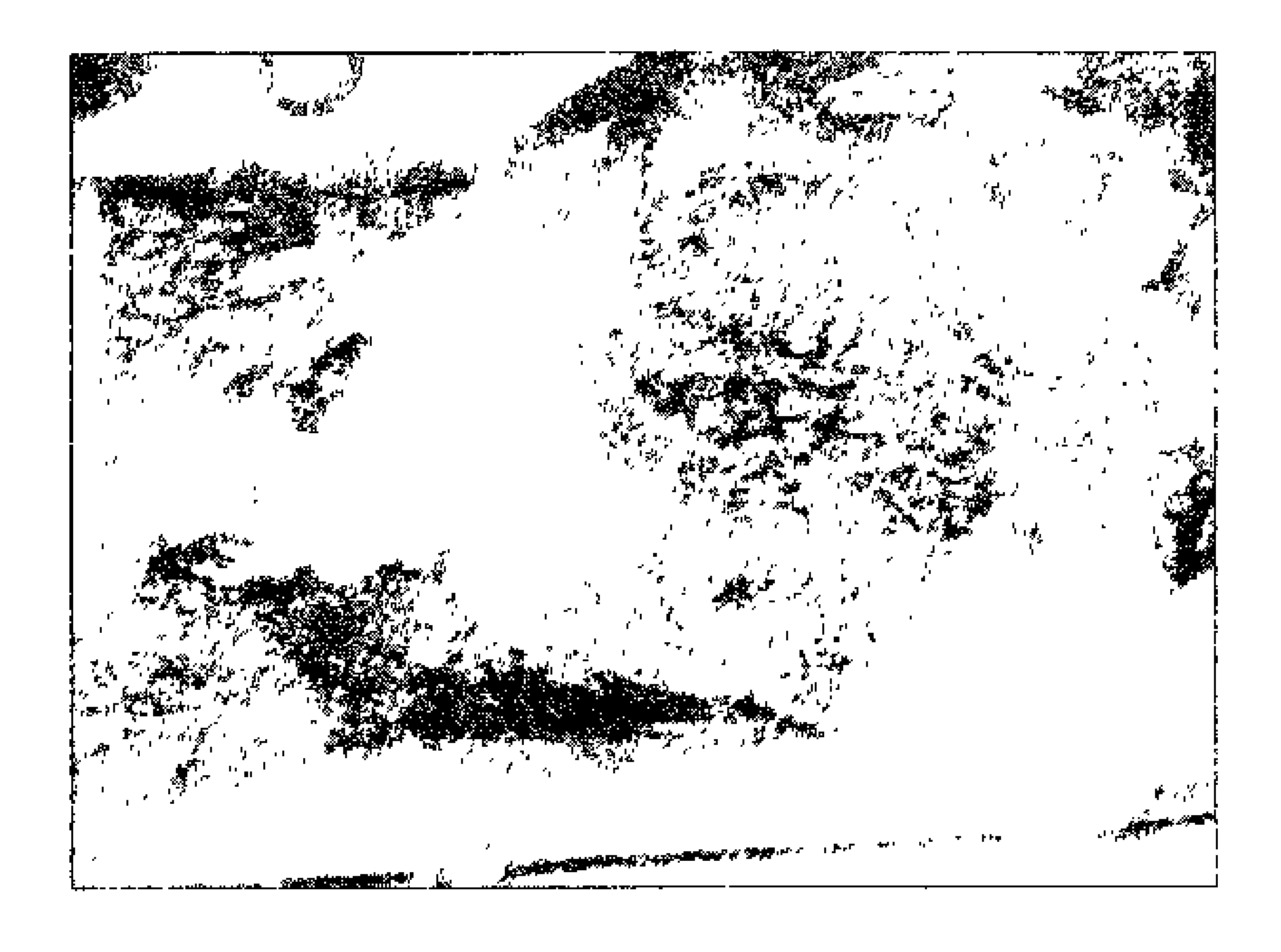
وختم إفادته قائلاً بأنه بات ثابتاً خلال التحريات أن ما مجموعه ٨٩ قبرصياً تركياً من مراد آغا (ماراثا) وصاندالار (صاندالاري)، كانوا مفقودين.













إفادة سعاد حسين

(ملاحظة من المترجم: «سعاد» هو اسم مذكر في اللغة التركية بعكس ما هو الحال في اللغة العربية. وهناك نماذج كثيرة من هذا النوع من التناقض في استخدام الأسماء التي قد يكون بعضها من أصل عربي يستخدمه الأتراك، أو من أصل تركي استخدمه العرب).

«في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٤ وصل قبارصة يونانيون مسلحون إلى منزلنا. كنت في الداخل مع والدي حسين محمد رشيد، وأمي سنيحة حسين، وشقيقي شرف حسين(*). طلب أحد القبارصة اليونانيين من أبي وشقيقي ومني، أن نرافقه للتحقيق معنا. وكان بين الخاطفين أندريكو ديمتري ميلوني وشقيقاه تاكي وآفيرتي، وستاسي من قرية آراديبو وقلة آخرون لم أتمكن من التعرف إليهم أو تذكر أسمائهم. وقد علمت من أمي لاحقاً أن بين الخاطفين كان أيضاً آفرتيس ارودوكريتو وهو سمان

(*) (كانت العادات التركية التي انتقلت إلى قبرص تقضي بأن يحمل الأبناء والزوجات الاسم الأول للأب أو الزوج كاسم عائلة. وقد غيّر مصطفى كمال هذه القاعدة وفرض على كل تركي أن يختار له اسم عائلة. لكن الوضع ظل قائماً في بعض الحالات إن في تركيا أو في المناطق التركية. وهذه واحدة منها ـ المترجم).

من «طشقند» (توخني) وجورجيوس كيرياكو (عم اندرياكو).

أخذونا إلى المدرسة الابتدائية اليونانية في القطاع اليوناني من «طشقند» (توخني). وحين كنا هناك وصل إلى المدرسة ضابط يوناني على كتفيه نجمتان. وقفنا جميعاً لتحيته، فقال: «اجلسوا، ولا تقلقوا، فأنتم أسرى حرب».

في اليوم التالي (١٩٧٤/٨/١٥) أحضروا إلى قريتنا ١٥ رجلاً قبرصياً تركياً آخر جمعوهم من قريتي «ماري» و«زيي». قسمونا إلى مجموعات. وكنت في مجموعة من حوالي ٥٠ شخصاً وضعوا في باص بحراسة أربعة يونانيين مسلحين برشاشات. كان والدي حسين محمد وابن عمي غونر يجلسان بالقرب مني، ووراءنا شقيقي شرف حسين.

عبرنا ليماسول، ووصلنا إلى تقاطع طرق آيا فيلا ـ بالوذيا. وهناك أمرنا آسرونا بالنزول وطلبوا منا أن نمشي باتجاه ناحية معزولة. وحين وصلنا إلى منطقة مهجورة يبدو أنها مخصصة لاستخراج التربة، أمرونا بالتوقف. وقد سمح لنا المسلحون اليونانيون الأربعة بالتدخين. كان ذلك، على ما أعتقد، مع «المجة» الثالثة من السيجارة، حين جاءت الرصاصات. استمر إطلاق النار لثوان. سقطت إذ أصبت في بطني وساقي. وقعت مع الآخرين، زاعماً أنني ميت. كان وجهي مغطى بالدماء وبأشلاء نخاع ضحية أخرى. ثم سمعت المسلحين الأربعة

يتكلمون بلكنة الوطن الأم(*): «هذه نهايتهم. لنذهب الآن ونحضر جرّافات وندفنهم».

لم يكن ثمة أصوات غير أنين الألم الصادر عن الجرحى. وفي ذلك الوقت لاحظت أن ابن عمي «آيدين» كان على قيد الحياة مصاباً بجروح بليغة. طلب مني أن أنقذه، غير أنني لم أستطع حمله لأنني كنت خائر القوى بسبب ما نزف من دمي. لذا طلب مني في النهاية أن أنقذ نفسي. وعندها هربت من مكان الحادثة.

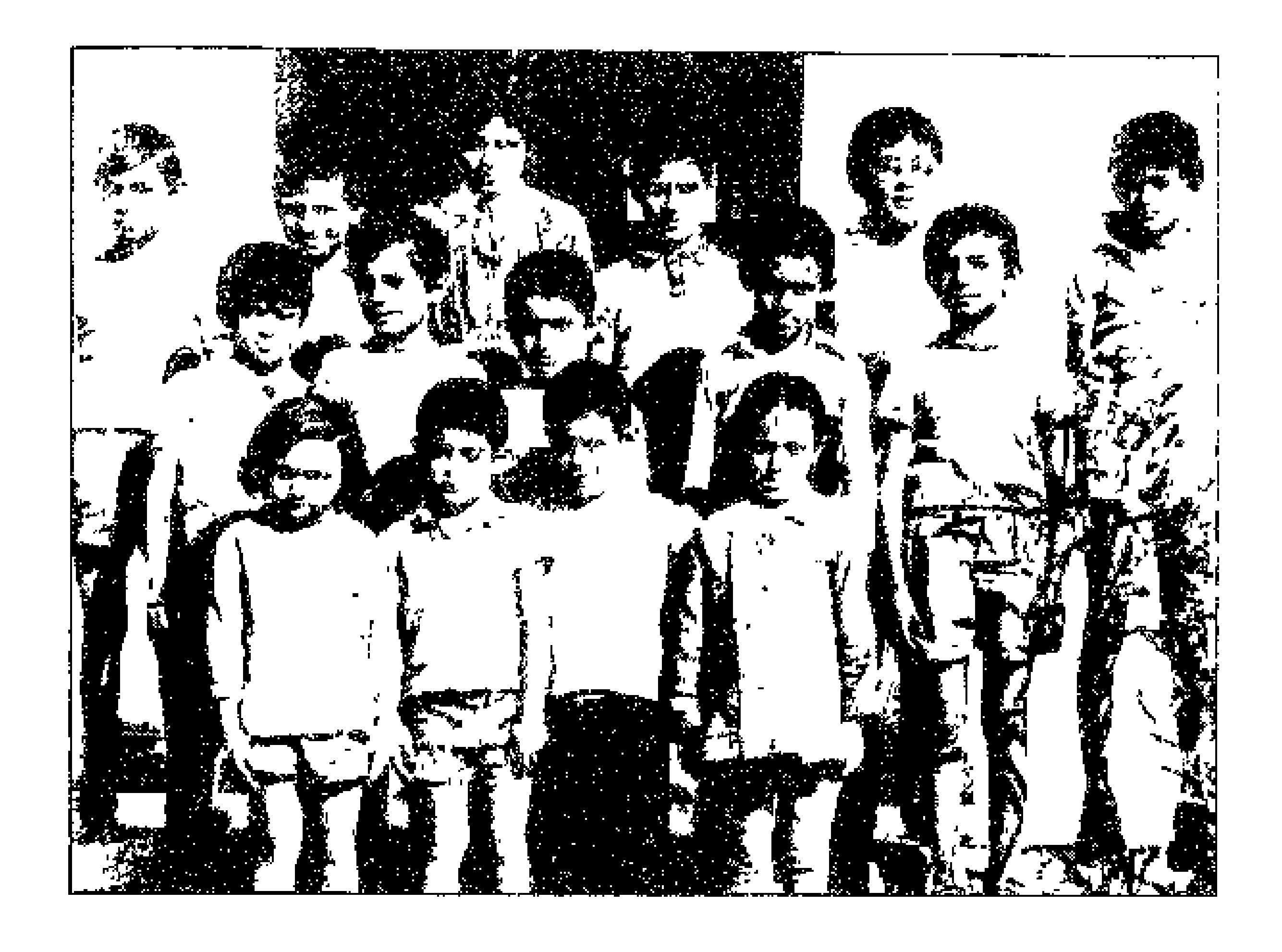
اختبأت في التلال ستة أيام، وتمكنت في النهاية من أن أصل إلى قرية «موتاياكا». وشيئاً فشيئاً ازدادت جروحي سوءاً. وعندها نقلت في سيارة إسعاف تابعة للأمم المتحدة إلى قاعدة أبيسكوبي البريطانية. وعدت لاحقاً إلى الشمال في طائرة هليكوبتر وبرفقتي الممثل القبرصي التركي للنازحين في القاعدتين البريطانيتين.

(*) (تختلف لكنة اللغة القبرصية اليونانية عن اللغة المستخدمة في اليونان بشكل واضح يسهل تمييزه ـ المترجم).

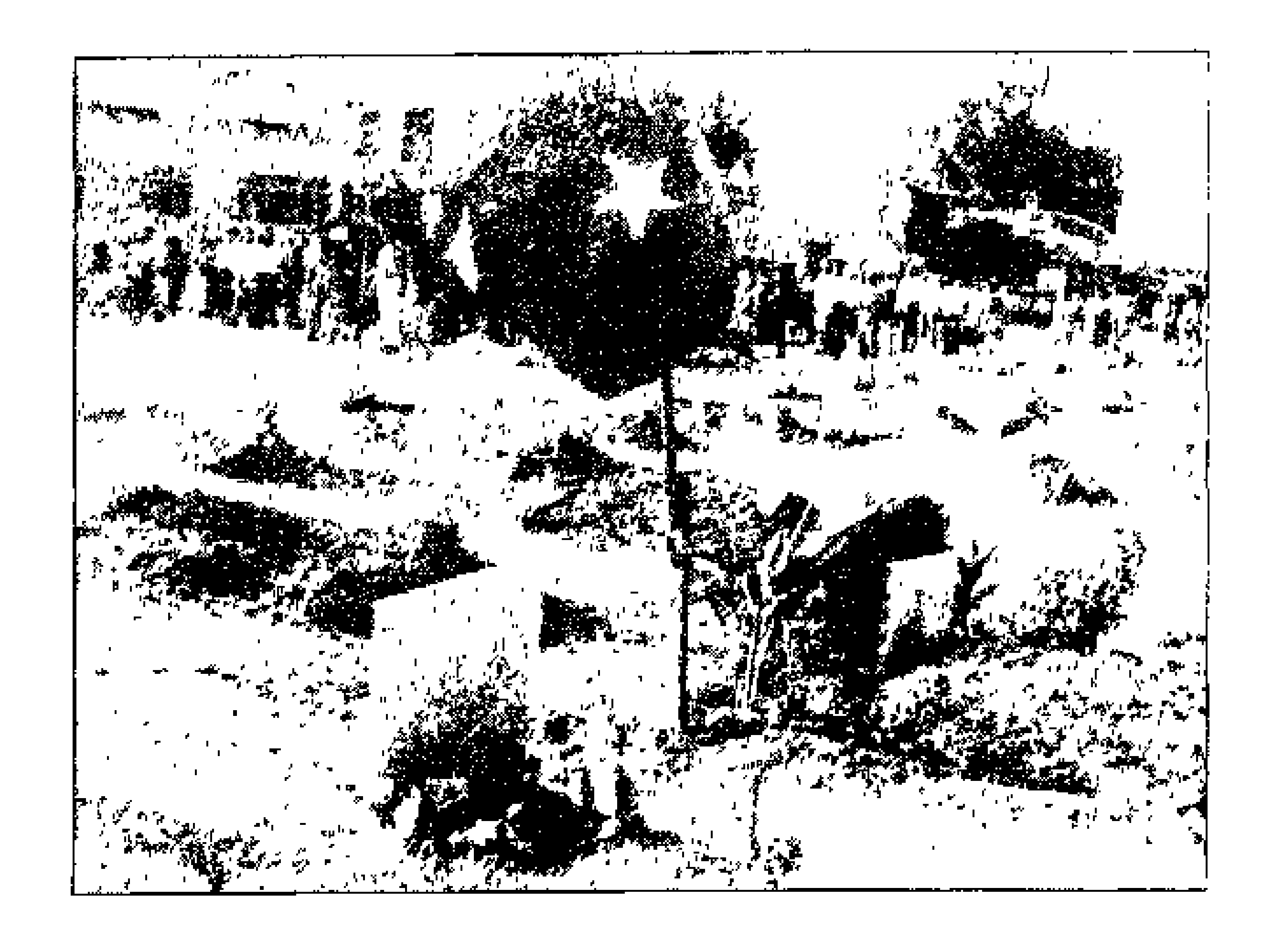
صور من القبور الجماعية في آيوس فاسيليوس

















ملحق (٤)

خطة أكريتاس

مخطط أكريتاس

(مقدمة من المترجم: هذا المخطط هو أحد أخطر وثائق المسألة القبرصية. من جهة لأنه يحدد بوضوح الطرف الذي تسبب بالأحداث الدموية التي جرت عشية عيد الميلاد في العام ١٩٦٣، ومن جهة أخرى لأن جهة قبرصية يونانية هي التي كشفت النقاب عنه. وقد قامت بنشر المخطط السري للغاية، للمرة الأولى، صحيفة «باتريس» القبرصية اليونانية، وذلك في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٦٦، أي بعد نيف وسنتين من وقوع الأحداث الداخلية. وكان الهدف من النشر إظهار سوء إدارة رئيس الأساقفة مكاريوس للقضية القومية للقبارصة اليونانيين.

ولسنوات أنكرت الجهات الرسمية القبرصية اليونانية صحة هذا المخطط، وثار جدال كبير في شأنه. غير أن شهادات لاحقة لا يرقى إليها الشك أكدت وجوده وصحة كل ما تضمنته الوثيقة. وآخر من قطع كل شك باليقين لم يكن سوى غلافكوس كليريدس الرئيس الحالي للإدارة القبرصية اليونانية الذي جدد له القبارصة اليونانيون أوائل العام ١٩٩٨ ولاية رئاسية جديدة من خمس سنوات. ففي كتاب بعنوان «قبرص: شهادتي»، صدر في العام ١٩٨٧، لم يكتف كليريدس بتأكيد وجود منظمة أكريتاس ومخططها، بل روى تفاصيل كثيرة عنها، وأكثر من ذلك نشر النص الحرفي للوثيقة المدرجة أدناه ترجمتها إلى العربية).

سري للغاية

من مقر القيادة

التطورات الأخيرة:

لقد أظهرت التصريحات التي أدلى بها مؤخراً رئيس الأسقافة مكاريوس، المنحى الذي ستسلكه قضيتنا القومية في المستقبل القريب. فكما أكدنا في السابق، فإن النضالات القومية لا يمكن الحكم عليها أو حل رموزها يوماً بعد يوم، كما أن من غير الممكن على الدوام تحديد مهل زمنية نهائية لإنجاز المراحل المتعددة لتطورها. فقضيتنا القومية ينبغي دائماً النظر إليها في ضوء ظروف وتطورات المرحلة، ذلك أن الإجراءات الواجب اتخاذها، والتكتيكات، ومواعيد التنفيذ، يتحدد كل منها تبعاً للظروف القائمة في حينه سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي. إن الجهد بكامله يحاول، وينبغي، أن يمر عبر مراحل مختلفة، لأن العوامل التي تؤثر في المحصلة النهائية عديدة ومتنوعة. لهذا ينبغي أن يفهم الجميع أن كل إجراء يتم اتخاذه إنما هو نتيجة لدراسات متواصلة ويشكل في غضون ذلك الأساس لإجراءات مقبلة. وينبغي إدراك أن الإجراءات المشار

إليها هنا تشكل فقط الخطوة الأولى، مجرد خطوة بسيطة باتجاه الهدف القومي النهائي للممارسة الكاملة وغير المقيدة لحق الشعب في تقرير المصير.

ولما كان الهدف ثابتاً لا عودة عنه، فإن ما يبقى رهن الدراسة هو موضوع التكتيكات. وهذا الموضوع ينبغي، بشكلٍ ضروري، أن يقسم إلى: داخلي وخارجي (دولي)، ما دام التعامل مع قضيتنا وأسلوب عرضها سيكونان مختلفين في كل حالة على حدة.

أولاً: التكتيكات الخارجية (الدولية):

خلال المراحل حديثة العهد من نضالنا القومي، جرى تقديم المسألة القبرصية إلى الرأي العام العالمي والدوائر الدبلوماسية، على أساس أنها مطلب للشعب القبرصي لكي يُمارس حق تقرير المصير. وفي سياق ممارسة هذا الحق طرح موضوع الأقلية التركية في ظل الظروف المعروفة. وقد شكل وقوع صدامات بين الطائفتين ذريعة لمحاولة إيجاد قناعة بأن التعايش بين الطائفتين تحت إدارة واحدة هو أمر مستحيل. وفي النهاية فإن القضية بالنسبة إلى العديد من الدوائر الدولية، قد تم حلها من خلال اتفاقيات لندن وزيورخ، وهو الحل الذي جرى تقديمه بأنه كان نتيجة لمفاوضات بين الجانبين واتفاق توصلا إليه.

أ ـ بناء عليه، فإن ما نسعى لتحقيقه هو، في المقام الأول،

إيجاد انطباع دولي بأن المسألة القبرصية لم تحل فعلياً، وأن الحل يقتضي إعادة نظر.

ب ـ إن هدفنا الأول هو السعي لإثبات حقنا كأكثرية يونانية، وإيجاد الانطباع بـ:

١ ـ إن الحل المقدم ليس مرضياً ولا عادلاً.

٢ ـ إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه لم يكن نتيجة القبول الحر والطوعي بتسوية بين وجهات النظر المختلفة.

٣ ـ إن إعادة النظر في الاتفاقيات تشكل ضرورة ملحة للبقاء، وليس محاولة من اليونانيين للتنصل من توقيعهم.

٤ ـ إن التعايش بين الطائفتين ممكن.

٥ ـ إن العنصر القوي الذي يبنغي للدول الأجنبية الاعتماد عليه هو الأغلبية اليونانية وليس الأتراك.

ج ـ كل ما ورد آنفاً، وما كان يقتضي جهوداً مضنية، قد أنجز بدرجة مرضية. فمعظم البعثات الدبلوماسية باتت مقتنعة بأن الحل الذي قُدم لم يكن عادلاً أو مرضياً، وأنه وقّع تحت الضغط ومن دون مفاوضات حقيقية، وتم فرضه في ظل تهديدات مختلفة. في هذا الإطار فإن واقع أن الحل لم يحصل على مصادقة هو ذريعة مهمة، لأن قيادتنا بحكمة تصرفها تجنبت دعوة الشعب لإعطاء موافقته الرسمية على الاتفاق من خلال استفتاء أو ما شابه، وهو ما كان الشعب، بالذهنية التي كانت

سائدة عام ١٩٥٩، مستعداً لإعطاء موافقته النهائية عليه. عموماً لقد أصبح راسخاً أن قبرص كانت حتى اليوم تحت إدارة اليونانيين، وأن الأتراك اقتصروا على لعب دور سلبي وتصرفوا كمعرقلين.

د ـ الهدف الثاني: أما وقد أُنجزت المرحلة الأولى بالكامل، فإن علينا برمجة المرحلة الثانية من نشاطاتنا وأهدافنا في المجال الدولي. وبشكلٍ عام يمكن إجمال هذه الأهداف على النحو التالي:

١ ـ إن الجهود التي يبذلها اليونانيون لا تستهدف اضطهاد الأتراك، بل إزالة البنود غير المنطقية وغير العادلة في آلية الحكم.

٢ ـ إن إزالة هذه العوامل ينبغي أن تتم اليوم لأن الغد سيكون متأخراً جداً.

٣ ـ إن إزالة هذه العوامل في آلية الحكم، غير ممكنة رغم كونها منطقية وضرورية، بسبب الموقف غير المنطقي الذي يتخذه الأتراك. لذلك فإن العمل المنفرد مبرر، ما دامت غير ممكنة من خلال الاتفاق مع الأتراك.

٤ ـ إن مسألة إعادة النظر هذه هي شأن داخلي للقبارصة ولا تعطي أياً كان الحق بالتدخل، بالقوة أو بسواها.

٥ ـ إن التعديلات المقترحة منطقية وعادلة، وتصون الحقوق المعقولة للأقلية.

هـ ـ لقد ثبت، عموماً، أن الأجواء الدولية هي اليوم ضد أي نوع من الاضطهاد، وبالذات اضطهاد الأقليات. وقد نجح الأتراك في إقناع الرأي العام العالمي بأن وحدة قبرص مع اليونان ترقى إلى أن تكون محاولة لاستعبادهم. على أننا نمتلك إمكانات عظيمة للنجاح في استمالة الرأي العام العالمي إلى جانبنا، إذا ما طرحنا مطلبنا، مثلما فعلنا خلال فترة الكفاح، على أنه مطلب لممارسة حق تقرير المصير وليس بالأحرى مطلباً لتحقيق الإينوسيس. لكن ممارسة حق تقرير المصير بحرية وبشكلٍ تام، تقتضي منا، قبل أي شيء، التخلص من تلك البنود الواردة في الدستور والاتفاقيات (معاهدة الضمان، معاهدة التحالف، إلخ. . .) التي تعيق التعبير بحرية ومن دون أية قيود، عن أماني شعبنا وتحقيقها، والتي يمكن أن تفسح المجال لمخاطر التدخل الخارجي. لهذا السبب تحديدا فإن حملتنا تستهدف في المقام الأول معاهدة الضمان التي تقرر أن لا يقر بها القبارصة اليونانيون بعد اليوم.

وعندما يتحقق ذلك لا تعود ثمة قوة شرعية أو معنوية، قادرة على الحؤول بيننا وبين أن نقرر مصيرنا بمفردنا، وبحرية، وأن نُمارس حق تقرير المصير من خلال استفتاء.

نستخلص مما ورد آنفاً أن نجاح مخططنا يقتضي سلسلة من الإجراءات والتطورات، كل منها ضروري وواجب، وإلا فإن خطواتنا المقبلة ستكون غير مبررة شرعياً وغير قابلة للبلوغ

سياسياً، فيما سنعرّض، في الوقت نفسه، الشعب والبلاد إلى عواقب وخيمة. أما الإجراءات التي ينبغي القيام بها فيمكن تصنيفها وفق العناوين التالية:

أ ـ تعديل العناصر السلبية في الاتفاقيات، وفي الوقت نفسه التخلي عملياً عن تطبيق معاهدتي الضمان والتحالف. هذه الخطوة ضرورية لأن الحاجة إلى إجراء تعديلات للجوانب السلبية من المعاهدتين مقبولة دولياً، بصفة عامة، وتُعتبر مبررة (يمكننا حتى أن نبرر عملنا من جانبٍ واحد)، في حين أن التدخل الخارجي للحؤول بيننا وبين تعديلها سيكون غير مبرر وغير قابل للتطبيق.

ب ـ بعد تطبيق الخطوات الواردة آنفاً، تصبح معاهدة الضمان (حق التدخل) غير قابلة للتطبيق شرعياً وجوهرياً.

ج ـ ما أن تتخلص قبرص من القيود (الواردة في معاهدتي الضمان والتحالف) المتعلقة بممارسة حق تقرير المصير، حتى يصبح الشعب حراً في التعبير عن إرادته ووضعها موضع التنفيذ.

د ـ المواجهة المشروعة من خلال القوات المسلحة التابعة للدولة (الشرطة وحتى القوى المسلحة الصديقة) لأي تدخل داخلي أو خارجي، لأننا سوف نكون حينئذٍ مستقلين تماماً.

لهذا السبب فإن الإجراءات من (أ) إلى (د) ضرورية بشكلٍ مطلق، وينبغي أن تنفذ وفق التسلسل والتوقيت اللذين وردت فيهما.

وعليه فمن الجلي أننا إذا كنا نأمل بأن تتوفر لنا إمكانية النجاح دولياً في خطواتنا المذكورة آنفاً، لا يمكننا، ولا ينبغي، أن نكشف أو نعلن أياً من المراحل المختلفة من كفاحنا، قبل أن يكتمل تنفيذ المرحلة التي تسبقها. على سبيل المثال إذا تم الإقرار بأن المراحل الأربع الواردة أعلاه هي السياق الضروري، فمن غير الممكن عندها أن يخطر في البال الحديث عن (المرحلة أ) إذا ما كشف عن (المرحلة د)، إذ كيف يكون ممكناً أن نسعى لتعديل الجوانب السلبية متذرعين بأن ذلك ضروري لسلامة عمل الدولة والاتفاقيات؟.

إن ما ورد آنفاً مرتبط بالأهداف، والغايات، والتكتيكات في الحقل الدولي. فلننتقل الآن إلى الجبهة الداخلية:

الجبهة الداخلية:

إن الأعمال التي ستجري في الداخل محكومة بالتفسيرات التي ستعطى لها دولياً، وأيضاً بما ستتركه إجراءاتنا من تأثيرات على قضيتنا القومية.

١ ـ إن الخطر الوحيد الذي يمكن وصفه بأنه لا يمكن التغلب عليه، هو إمكانية التدخل الخارجي. وليس مرد ذلك إلى الأضرار المادية ولا إلى الخطر نفسه (الذي يمكننا، في التحليل الأخير، التعامل معه جزئياً أو كلياً)، وإنما أساساً بسبب العواقب السياسية الممكنة. فإذا ما حصل التهديد بالتدخل ونُفذ

فعلاً قبل (المرحلة ج)، فإن مثل هذا التدخل سيكون قابلاً للجدل من الناحية الشرعية، إن لم يكن مبرراً. وهذه الحقيقة بالغة الأهمية سواء على المستوى الدولي أو في الأمم المتحدة. فقد تعلمنا من بعض الأمثلة التي وقعت مؤخراً، أنه ما من حالة تدخل، حتى ولو كان غير مبرر شرعياً، نجحت فيها الأمم المتحدة أو أية قوة أخرى في إجلاء المعتدي من دون تنازلات جدية يقدمها المعتدى عليه. فحتى في حالة الهجوم الإسرائيلي على السويس، والذي أدانه تقريباً معظم الدول ويسببه هدد الاتحاد السوفياتي بالتدخل، فإن إسرائيل انسحبت، لكنها «احتفظت» بميناء إيلات على البحر الأحمر، بعد تنازل الطرف المصري. وبالطبع فإن قبرص معرضة لمخاطر جدية أكبر بكثير.

ولكن، إذا ما فكرنا ملياً وبررنا خطواتنا الواردة في الفقرة (أ) بشكلٍ جيد، فإن التدخل سيكونُ من جهة غير مبرر، ومن جهة أخرى سنحصل منذ البدء على كل ما تحتاجه من مساعدة ما دام التدخل، بموجب معاهدة الضمان، لا يمكن أن يحصل قبل إجراء استشارات بين القوى الضامنة، أي بريطانيا واليونان وتركيا. وهذه المرحلة من الاستشارات (قبل التدخل) هي التي سنحتاج فيها إلى دعم دولي. ولسوف نحصل عليه إذا ما بدت التعديلات المقترحة من قبلنا منطقية ومبررة.

من هنا فإن الهدف الأول هو تجنب التدخل من خلال اختيار

التعديلات التي سنقترحها في المرحلة الأولى.

التكتيكات:

إن الجهود الهادفة إلى إجراء تعديلات دستورية معقولة على أساس التفاهم المشترك مع الأتراك، قد استنفدت. ونظراً لاستحالة الاتفاق المشترك فإننا سنحاول تبرير عملنا من جانب واحد، وفي هذه المرحلة يكون البندان الأول والثاني من الصفحة ٢١ قابلين للتطبيق في آنٍ واحد.

٢ ـ من الجلي أنه لكي يكون للتدخل ما يبرره لا بد من وجود المزيد من العوامل الخطيرة والخطر الداهم وليس مجرد تعديلات دستورية.

مثل هذه الأسباب قد تكون:

أ ـ إعلان الإينوسيس فوراً قبل إنجاز المرحلتين (أ) و (ج).

ب ـ وقوع حوادث خطيرة بين الطائفتين يمكن إظهارها بأنها مجزرة يتعرض لها الأتراك.

إن السبب (أ) قد تم التعاطي معه في الفقرة الأولى، وبالتالي فإن خطر وقوع أعمال عنف بين الطائفتين يبقى الوحيد الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار. ولما كنا لا ننوي، ما لم نتعرض لاستفزاز، ارتكاب مجزرة أو هجوم ضد الأتراك، فإن الاحتمال الذي يظل قائماً هو أن يرد الأتراك تلقائياً ما أن نبدأ بتنفيذ التعديل من جانب واحد لأي مادة في الدستور، فيفتعلون

حوادث أو صدامات أو يدبرون اغتيالات مزيفة، أو أعمالاً وحشية، أو هجمات بالقنابل على الأتراك، من أجل إيجاد انطباع بأن اليونانيين قد قاموا بالفعل بالهجوم على الأتراك، وأن تدخل تركيا، في مثل هذه الحالة، ملح من أجل حمايتهم.

التكتيكات:

إن إجراءاتنا الخاصة بالتعديلات ستكون معلنة وسنظهر دائماً بمظهر المستعدين لإجراء محادثات سلمية. وهذه الإجراءات لن تكون ذات طبيعة استفزازية أو عنيفة. وأية حوادث يمكن أن تقع سيتم الرد عليها، في البدء، بشكلٍ شرعي من خلال قوى الأمن الشرعية، وفقاً للمخطط. فكل الإجراءات ستكون بغطاء شرعي.

٣ ـ قبل أن يصبح الحق في إجراء التعديلات الدستورية من جانب واحد مكرّساً ومقبولاً، ينبغي تجنب الإقدام على قرارات وأفعال تتطلب منا إجراءات حاسمة، كتوحيد البلديات على سبيل المثال. فمثل هذا العمل سيرغم الحكومة على التدخل بقوة لتحقيق التوحيد ووضع اليد على الممتلكات البلدية، مما قد يرغم الأتراك على استخدام القوة للرد. لهذا السبب فإن من الأسهل بالنسبة إلينا استخدام الوسائل الشرعية لتعديل نسبة ٧٠ إلى ٣٠، على سبيل المثال، إذ سيكون الأتراك عندها هم الذين سيبادرون إلى استخدام القوة في حين أن هذا الإجراء لن يرقى،

بالنسبة إلينا، إلى مستوى الفعل، بل إلى رد الفعل. والأمر نفسه ينطبق على مسألة البلديات المستقلة في ما يتعلق بالتشريع الضريبي. وقد تمت دراسة هذه الإجراءات وثمة سلسلة من الإجراءات تقرر وضعها موضع التنفيذ. فما أن يتكرس حقنا في إجراء تعديلات على الدستور، من جانب واحدٍ، وعلى أساس الأمر الواقع، من خلال عددٍ من الإجراءات، حتى نكون قادرين على التقدم مستخدمين وعينا وقوتنا بشكلٍ أكثر فعالية.

٤ ـ على أن من السذاجة الاعتقاد بأنه من الممكن المضي في القيام بإجراءات جوهرية لتعديل الدستور، كخطوة أولى في مخططنا العام، حسبما شرحنا آنفاً، من دون أن يحاول الأتراك ارتكاب أو تدبير صدامات مسلحة. لهذا السبب تحديداً فإن وجود منظمتنا وتقويتها هما أمران ملحان للأسباب التالية:

أ ـ في حال حصول ردود فعل تركية عفوية، وما لم تكن هجماتنا المضادة فورية، فإننا سنتعرض إلى خطر أن يدب الذعر بين اليونانيين، خصوصاً في المدن، وبذلك سنتعرض، بشكلٍ لا يمكن تلافيه، لخطر فقدان مناطق حيوية جوهرياً. بالمقابل فإن إظهارنا قوتنا بشكلٍ فوري وفي الوقت المناسب، قد يعيد الأتراك إلى صوابهم ويجعلهم يقتصرون على حوادث معزولة غير ذات أهمية.

ب ـ وفي حال قيام الأتراك بهجوم مدبر أو انطلاقاً من مبررات ملفقة، وسواء كان هذا الهجوم منظماً أم لا، فإن

الضرورة القصوى تحتم التغلب عليه في أقصر وقت ممكن، إذ لو نجحنا في أن نسيطر على الوضع خلال يوم أو يومين لأصبح أي تدخل خارجي غير ممكن، وغير محتمل، وغير مبرر.

ج ـ في كافة الحالات الواردة آنفاً، فإن المواجهة القوية والحاسمة لأي مجهود تركي ستسهل بشكلٍ كبير إجراءاتنا اللاحقة من أجل المزيد من التعديلات الدستورية. وسيكون إذ ذاك من الممكن إجراء التعديلات من جانب واحد من دون رد فعل تركي، لأنهم سيعلمون أن رد فعلهم سيكون مستحيلاً أو يرتد على طائفتهم بأفدح الأضرار.

د ـ وإذا صارت الصدامات واسعة النطاق وشاملة، ينبغي أن نكون مستعدين للمضي فوراً إلى الإجراءات المنصوص عليها من الفقرتين (أ) إلى (د) بما فيها الإعلان الفوري عن الإينوسيس، إذ لن يكون ثمة، عندئذٍ، سبب للانتظار أو مجال للعمل الدبلوماسي.

٥ ـ في هذه المراحل مجتمعة ينبغي أن لا نغفل أهمية عامل الدعاية، وأن نتصدى للدعاية التي يشنها أولئك الذين لا يعرفون، أو لا يمكن توقع أن يكون عارفين بمخططاتنا، فضلاً عن العناصر الرجعية. فكما بيّنا فإن كفاحنا ينبغي أن يمر عبر أربع مراحل وإن علينا عدم الكشف علناً ومسبقاً عن أي من مخططاتنا ونوايانا. فالحيطة والسرية هما أكثر من واجب قومي. **إنهما ضرورة حيوية للبقاء والنجاح.**

هـذا الأمـر لـن يـشـكـل حـائـلاً دون أن يـقـوم الـر
والغوغائيون المتهورون بحملات مسعورة لاستغلال
الوطنية والقيام بأعمال استفزازية. فالمخطط يتيح لـ
خصبة لكونه يعطيهم الفرصة للزعم بأن القيادة تقتص
تنشده على التعديلات الدستورية وليس على الأهداف
الصرف. إن مهمتنا تصبح أكثر صعوبة إذ، وفقاً ا
والظروف السائدة، حتى التعديلات الدستورية ينبغي
على مراحل. ومهما يكن فهذا كله ينبغي أن لا يـ
ديماغوجية متهورة، أو سياسة رخيصة، أو الدخول
الولاء القومي. فأفعالنا ستكون خير مدافع عنا. وعلى
ولكون المهمة الواردة آنفاً ينبغي أن تحقق تقدماً جو
تسفر عن نتائج قبل الانتخابات المقبلة بفترة طويلة، فإ
لأسباب جلية، أن نظهر في المسافة الزمنية الفاصلة
نسبياً، قدراً من ضبط النفس وأن نحتفظ برباطة جأ
ذلك فإن علينا، في الوقت نفسه، ليس فقط المحافظ
هو قائم حالياً من وحدة وانضباط القوى الوطنية، بل تـ
وليس بمقدورنا تحقيق ذلك إلا عبر تقديم التعليمات
للأعضاء ومن خلالهم إلى شعبنا.

إن علينا، أولاً وقبل أي شيء، أن نكشف الهويات
للرجعيين، فهؤلاء ديماغوجيون، خسيسون، متـ
وانتهازيون، كما يشهد بذلك تاريخهم القريب. إنهم

سلبيون لا هدف لهم، ومتعصبون في معارضتهم لقيادتنا، لكنهم في الوقت نفسه لا يقدمون أي حل جوهري وعملي. فلكي تنجح كافة أعمالنا، فإننا بحاجة إلى حكومة قوية ومستقرة حتى اللحظة الأخيرة. أما أولئك فمعروفون بكونهم أصحاب شعارات وخطب دنيئة، غير أنهم عاجزون وليسوا مستعدين للقيام بأعمال ملموسة أو تقديم تضحيات. وأبرز مثال على ذلك أنهم، حتى في هذه المرحلة، لا يطرحون شيئاً ملموساً أكثر من اللجوء إلى الأمم المتحدة، أي، مرة أخرى، كلمات لا تكلفهم شيئاً. لذا ينبغي عزلهم والابتعاد عنهم.

في موازاة ذلك، وفي الوقت نفسه، يجب أن نوجز لأعضاء منظمتنا ما يتعلق بمخططنا الوارد آنفاً ونوايانا، ولكن **شفهياً فقط**. وعلى مراكز قياداتنا الفرعية أن تحلل، في الاجتماعات التي تعقدها للأعضاء، وتشرح بشكلٍ كامل ودائم كل ما ورد آنفاً، إلى أن يصبح كل عضو من أعضاء منظمتنا مدركاً بشكلٍ تام ومؤهلاً لتوعية الآخرين. **ومن غير المسموح به إطلاقاً وضع أي تقرير خطي. وضياع أو تسريب أي من الوثائق المتعلقة بما أوردناه آنفاً، هما أمران يرقيان إلى درجة الخيانة العظمى.** فما من فعل يمكن أن يلحق ضرراً بنضالنا باعتباره مصيرياً وحاسماً، كالكشف عن هذه الوثيقة، أو نشرها من قبل أخصامنا.

باستثناء التوجيه الشفهي، فإن كافة أعمالنا، وخصوصاً المطبوعات والمقررات، إلخ... ينبغي أن تكون في أضيق

نطاق وأن لا يرد أي ذكر لما أوردناه آنفاً. كذلك فإن الأشخاص المسؤولين وحدهم يمكنهم، في خطبهم العامة والاجتماعات التي يشاركون فيها، أن يشيروا بعبارات عامة إلى ما يتضمنه المخطط الوارد آنفاً، ولكن على المسؤولية الشخصية لرئيس المركز الفرعي. ولا يتم هذا إلا بعد موافقة صريحة من رئيس المركز الفرعي الذي يناط به أيضاً الإشراف على النص. **وحتى في هذه الحالة، من غير المسموح به مهما كانت الأسباب، الإشارة إلى هذا النص في الصحافة، أو في أية مطبوعة أخرى.**

التكتيكات:

كل التعليمات الموجهة إلى شعبنا وإلى الرأي العام، ينبغي أن تتم شفهياً. وعلينا أن نبذل كل جهد ممكن للظهور بمظهر المعتدلين أمام الجمهور. ويحظر بشكلٍ مطلق، عرض مخططاتنا، أو الإشارة إليها في الصحف أو عن طريق الكتابة. إن الأشخاص ذوي الصفة الرسمية وغيرهم من المسؤولين، سيواصلون تزويد شعبنا بالتوجيهات الضرورية ورفع معنوياته وروحه القتالية، ولكن من دون أي استخفاف بمخططنا وأي طرح له عبر الصحافة أو أية وسيلة أخرى.

ملاحظة:

هذه الوثيقة سيتم إتلافها حرقاً، وعلى مسؤولية رئيس مركز

القيادة الفرعي شخصياً، وبحضور كافة أعضاء هيئة القيادة، خلال عشرة أيام من تسلمها. ومن غير المسموح به إطلاقاً إجراء أي عملية استنساخ كلية أو جزئية لها. وبمقدور أعضاء هيئة مركز القيادة الفرعي الحصول على المخطط على مسؤولية رئيس مركز القيادة الفرعي شخصياً، غير أنه لا يحق لهم إخراجه من مقر القيادة الفرعي.

الزعيم أكريتاس

الرسالة الثالثة

١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

السيد غلافكوس كليريدس
نيقوسيا

عزيزي كليريدس،

ما دمنا غير قادرين على اللقاء بسبب إصرارك على أننا لا نملك بعد «قاعدة مشتركة» لاتفاق، اقترح أن نستخدم هذه القناة المتبقية للحوار بشكل بناء وأكثر مسؤولية.

بهذه الذهنية، أرجو أن تسمح لي بأن أتوقف بإيجاز عند بعض النقاط التي أثرتها في رسالتك بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قبل أن أنتقل إلى بعض الاقتراحات البناءة التي يمكن أن تساعد في تغيير المنحى التصعيدي في الجزيرة والذي يضرّ، باعتقادي، بالمصالح الحيوية لطائفتينا معاً.

أ ـ موت بتروس كاكولليس

لقد أخّرت الرد على رسالتك إلى اليوم، منتظراً تقريراً كاملاً عن موت بتروس كاكولليس، في ضوء اتهامك الجدي بأن رب أسرة

محلياً، كان في الحقول يجمع البزاق بعد سقوط المطر، قد أطلق عليه الرصاص ثلاث مرات من قبل جنود أتراك، وأن الرصاصة الأخيرة أطلقت عليه فيما كان ممدداً على الأرض مصاباً بجروح مميتة.

وما توصلت إليه من خلاصة بأن «القيادة القبرصية التركية والحكومة التركية» قد أصدرتا أوامر لإطلاق النار وقتل القبارصة اليونانيين الذي يدخلون المنطقة المحايدة أو المنطقة التي تقع تحت السيطرة التركية، هو بالطبع تلفيق دعائي بعيد المدى لا يستأهل أخذه جدياً بعين الاعتبار. فكما أشرت آنفاً في رسالتي إليك في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، فإن لوزير دفاعكم السيد الونفتيس تصريحاً مسجلاً جاء فيه أنكم أنتم من أصدرتم مثل هذه الأوامر. وللتذكير أورد مجدداً ما جاء على لسانه: «**إن ثمة أوامر للحرس الوطني بإطلاق النار على أي كان يدخل المنطقة المحايدة، وهذا الأمر قابل للتنفيذ في أي وقت**».

وإذا لم يكن أي قبرصي تركي قتل مؤخراً من قبلكم (باستثناء الجريمة الوحشية ـ على حد اعتراف منفذيها من رجال الكوماندوس التابعين لكم ـ التي راح ضحيتها أحد جنودنا وجرح اثنان آخرون، ليس في المنطقة المحايدة، بل فيما كانوا في مواقعهم في غوفر جينكيك)، فمرد ذلك إلى أن أي تركي لم يعبر إلى مناطقكم العسكرية ويحاول الهرب حين يطلب منه التوقف والتعريف عن نفسه. وينبغي أن يتعاون كلا الجانبين

مع قوات حفظ السلام الدولية لوضع ميثاق سلوك يتم الاتفاق عليه، ويتم بموجبه إلغاء أوامركم بإطلاق النار بهدف القتل. وفي هذا الإطار أعلمنا قوات حفظ السلام بأننا متشوقون للتعاون في شأن المناطق غير المأهولة، مع علمنا بأننا لم نكن بحاجة إلى أي شيء من هذا النوع لو أن سلطاتكم أوقفت فقط الغوغائية الاستفزازية على حدودكم.

أما وقد تسلمت الآن التقرير الكامل من سلطاتنا المختصة في شأن قضية كاكولليس، فإنني أود أن أسجل الملاحظات والتصحيحات الآتية لما عرضتموه من وقائع:

١ ـ إن السيد كاكولليس كان على ما يبدو، في حاجة إلى سلسلة يستخدمها رجال الكوماندوس في القتل وإلى خنجر عسكري، كي يجمع البزاق! فـ«رب الأسرة» هذا كان أحد رجال الميليشيا الموثوق فيهم من قبلكم، وشارك سابقاً، باللباس الرسمي، في مقتل العديد من القبارصة الأتراك في ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤. والصور التي نشرت له في الصحف اليومية اليونانية تظهره على أنه أحد أبطال تلك المرحلة، يقف سعيداً مع عدد من زملائه فوق جثث العديد من القبارصة الأتراك. ولعل هذا هو السبب الذي حمله على عدم التوقف للتعريف عن نفسه حين طلب منه ذلك. فترادف اكتشاف ما يحمل من أسلحة للقتل مع ماضيه «البطولي»، كان سيسبب له حرجاً بالغاً.

٢ ـ لقد أسفت، لكنني لم أفاجأ، لرؤيتك تسير على خطى

القائمين بشؤون الدعاية عندكم، فاعتقدت بأن من المناسب الإشارة إلى الجنود القبارصة الأتراك المتورطين في إطلاق النار على السيد كاكولليس على أنهم «جنود أتراك»، مع علمك بأن الجنود الأتراك لم يكونوا متورطين في أي من الحالات التي أوردتها في رسالتك، أقله في حالة كاكولليس.

٣ ـ لقد درست التقارير التشريحية واستدعيت الأطباء لسؤالهم مرة أخرى، من أجل معرفة مدى صحة مزاعمكم عن إطلاق النار على كاكولليس فيما كان ممدداً على الأرض بعد إصابته بجروح قاتلة. غير ان تقرير التشريح يؤيد إفادة جنودنا بأن النار أطلقت على كوكالليس من مسافة بعيدة، وأن جنودنا لم يكونوا قادرين على الاقتراب منه بسبب وجود بقعة من الوحل تفصلهم عنه.

وفي ضوء ترددكم في الموافقة على التعاون مع قوى الأمن القبرصية التركية والنيابة العامة في الشمال، فإن فجوات كبيرة ظلت قائمة في كافة التحقيقات المتعلقة بحوادث وقعت على الحدود. وأنني أقترح أن نوافق على التعاون مباشرة في هذه المسائل برعاية ضباط الأمم المتحدة. وينبغي أن لا يكون مستحيلاً الموافقة على ضرورة أن تقوم قوى الأمن، في كلا الجانبين، بأن تتحرك بشكل مشترك عند وقوع مثل هذه الحوادث، وأن تتبادل المعلومات والأدلة، ويعطي كل منهم للآخر فرصة أن يكون حاضراً عند إجراء عملية التشريح وأن

يقوموا معاً بفحص المقذوفات، والبصمات، الخ، بحيث لا يكون ثمة مجال لأن يبقى أي آثم طليقاً.

وما دام هذا سيكون الحال حين نصل إلى ما نأمله من تسوية، فإنني لا أرى سبباً يحول دون أن تبدأ سلطاتنا بمثل هذا التعاون منذ الآن. وهذا الأمر لن يكون بأي حال تجاوزاً للموقف السياسي لأي طرف، باعتباره سيكون «مسألة اتفاق بين الطائفتين». وليس «اتفاقاً بين الدولتين»، ولا بد أنك تتذكر أنني دعوت مراراً إلى اتفاق مشابه حول «عدم الاعتداء» وهو اتفاق ما زلت أؤمن بأنه سيساهم مساهمة كبيرة في تخفيف حدة التوتر على الجانبين. وينبغي أن يكون واضحاً لنا جميعاً نحن الذين عشنا في قبرص منذ الستينات، أنه من غير الممكن حل المسألة القبرصية عبر القوة، وأن الوسيلة الوحيدة لذلك هي الموافقة على معايشة قائمة على التعايش الآمن، جنباً إلى جنب، في تركيبة قائمة على ثنائية الطوائف والمناطق، كما تم الاتفاق في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩.

ب ـ الحاجة إلى التطلع قدماً ومشاركة الأسى

إن الفقرة الأخيرة من رسالتي إليك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ نصت على الآتي:

«في ضوء ما ورد آنفاً، وانطلاقاً من واقع أن علينا أن نقلب، قبل فوات الأوان، المنحى التصعيدي الخطر، دعنا، رجاء،

نعلم بشكل صادق وصريح وفي أقرب وقت ممكن، كيف ترون الحل مستقبلاً، كي نستطيع أن نقيم موقفنا بشكل صحيح.

وقد أسفت إذ لم أر في رسالتك الأخيرة أي إشارة إلى هذا العرض ذي الأبعاد المستقبلية، فكنت فيها تشير بإصبع الاتهام إلى الجانب التركي، متناسياً أنك فيما تفعل ذلك، فإن ثلاثة من أصابعك إنما تشير إليكم بالذات.

إنني أكرر بكل إخلاص، أسفي وحزني العميق (وقد أدليت بتصريحات بهذا الخصوص إلى الإذاعة والتلفزيون والصحف) في كل مرة يسقط فيها شبان على كلا الجانبين، خلافاً لزعمك أنني لم أفعل شيئاً. وما يدعو للأسف هو أن الجانب القبرصي اليوناني يرفض الإقرار بحقيقة أن أياً من هذه الحوادث ما كان ليقع، لو لم تضع القيادة القبرصية اليونانية موضع التنفيذ، في العام ١٩٦٣، مخططاً لعمل عسكري من أجل ما تحدثت عنه بنفسك من «تحويل دولة الشراكة إلى دولة قبرصية يونانية». وإذا كنا عشنا هذه الحياة الشاذة طوال ٣٣ عاماً، فما ذلك إلا بسبب إصراركم على أن تفرضوا على شريككم القبرصي التركي في تأسيس جمهورية ١٩٦٠ الراحلة، إرادتكم السياسية من موقعكم كحكومة قائمة في الجنوب تنتحل اسم «حكومة قبرص». وما دمنا نبحث (أو ينبغي أن نبحث) في كيفية إعادة إنشاء دولة الشراكة المقوضة (هذه المرة وفق أحكام متفق عليها في شأن تسوية قائمة على ثنائية المناطق)، وأنك في رسالتك المشار إليها

تذكر بيانك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أكدت فيه أنكم تؤيدون مثل هذه التسوية، فإنني لا أرى سبباً، كائناً ما كان، يحول دون أن نكون قادرين على الاتفاق في مسائل مثل المنطقة غير المأهولة، التعاون بين سلطاتنا في شأن الحوادث الجدية التي تشمل كلا الجانبين، اتفاق على إعادة كل من يهرب ليلجأ إلى الجانب الآخر، التعاون في المسائل البيئية الملحة، وإزالة العراقيل التي تحول دون التبادل التجاري والرياضي بين الجانبين. فكل ذلك من شأنه أن يكون مفيداً في تخفيف حدة التوتر على الجزيرة.

إنني على ثقة تامة بأن كل أولئك الذين يعيشون في الجنوب باتوا مقتنعين بأن العزلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المفروضة علينا، قد أدت إلى نتائج عكسية، إذ أن مثل هذا المعاملة ساهمت في جعلنا تقف على أقدامنا بشكل أكثر ثباتاً، وأن نجد البدائل المناسبة للحفاظ على بقائنا. وذلك كله يساعد على تعزيز تقسيم الجزيرة وإعطائه صفة الديمومة. ومحاولتكم الأخيرة الآحادية الجانب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، والتي تشكل خرقاً وتحدياً سافرين لحكم القانون، ستكمّل بالطبع هذه الحلقة من الأحداث وتقسم الجزيرة إلى الأبد. فليس ثمة سبيل لإرغامنا على دخول الاتحاد الأوروبي وفق شروطكم. إذ ينبغي أولاً أن يعاد توحيد قبرص، ولكي يتحقق ذلك لا بد من الاعتراف بحقوقنا الثابتة كشريك مؤسس،

وحقنا في سيادة قبرص، واستمرار نظام الضمان لعام ١٩٦٠.

ج ـ الميليشيا القبرصية اليونانية على طول الحدود

أشكر لك ما بذلت من جهود لتهدئة الوضع في منطقة «أفغورو». أما في شأن تصريحك بأن كل عناصر الميليشيا التابعة لكم قد زودت بالسلاح والذخيرة والبزات العسكرية، فكل ما أستطيع قوله هو أن هذا الأمر لا يتفق و«ثقافة السلام» والمصالحة، اللتين تحتاج إليهما قبرص، بل بالعكس تحافظان على «قدر الحرب» في حالة الغليان، وتغذيان العداء بدلاً من الصداقة. وأن تكون تلك الميليشيا لم تهاجم أي قبرصي تركي أو أي تركي من تركيا، فذلك لا يشكل عزاء لأحد، نظراً لواقع أن أي قبرصي تركي أو تركي من تركيا، لم يحاول عبور مناطقكم العسكرية المحظورة. وما زلت أتساءل كيف ستتعاملون مع هؤلاء «الوحوش» وأفراد الميليشيا في الجنوب، وقد باتوا، أو أوشكوا، يتحركون من تلقاء أنفسهم ويهددون السلطة المركزية. وهذا للأسف، كان حال ما سمي تظاهرة سلمية لراكبي الدراجات النارية، خلال آب/أغسطس ١٩٩٦.

د ـ الإرادة السياسية

إن زعمكم بأنه ليس ثمة إرادة سياسية في الجانب القبرصي التركي لحل المسألة القبرصية، هو أمر يدعو للأسف. فأنت ولا شك تذكر أنني قُدمت من قبل الصحافة القبرصية اليونانية،

طوال السنوات الممتدة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٤ (فيما كنت أبحث معكم في شأن التسوية) في صورة «المتعنت» و«الرجل الذي يفتقر إلى إرادة سياسية لحل المسألة السياسية»، في الوقت الذي كنتم جميعاً تعلمون أنني كنت أقدم كل التنازلات الضرورية للحل باستثناء مسألتين: الأولى تتعلق بحق شعبي في موقع الشريك المؤسس (رفضنا أن نصبح أقلية محمية في جمهورية قبرصية يونانية كما حاولتم أن تجعلوا منا) والثانية هي الخاصة بنظام الضمان لعام ١٩٦٠ (الذي كان ولا يزال مسألة حياتية بالنسبة إلى الحفاظ على موقعنا كشريك مؤسس في الدولة التي ستقام لاحقاً، والحفاظ على استقلال قبرص).

وفي الصفحة ٢٠٦ من المجلد الثالث من مذكراتك «شهادتي»، تؤكد بنفسك هذه الحقيقة بالكلمات الآتية:

«إن القرار الذي اتخذه مكاريوس في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، بعدم المساومة، بعد التنازلات التي قدمها الجانب التركي، قد جعل مصيره محتوماً وكذا مصير قبرص. فقد سبق السيف العذل وأعقبه الأسوأ».

حول هذه النقطة نفسها ينقل عن السيد ميخائيل دوكليريس الخبير اليوناني الدستوري، الذي انضم إلينا مع نظيره التركي البروفسور الديكاجتي، في المحادثات الموسعة التي جرت عام ١٩٧٢، في تقرير نشرته صحيفة «فيليليفثيروس» بتاريخ ٦ تشرين الأول/ أوكتوبر ١٩٩٦، قوله:

«في أيام شبابه (رؤوف دنكتاش) كان مشهوراً بأنه متصلب، لكنني حين عرفته وجدته رجلاً واقعياً، معتدلاً على طاولة المفاوضات. كان في موقفه يبدو رجلاً حاداً في طلب التوصل إلى اتفاق والإصرار عليه. لقد عايشت هذا الرجل وتفاوضت معه طوال عامين ونصف العام، وأستطيع القول بأنه تصرف خلال هذه الفترة بطريقة مسؤولة ومعتدلة».

وعلى الرغم من ذلك، فإن شهرتي كـ«مفاوض متعنت» ظلت عالقة وللأسف، بفضل الآلة الدعائية القبرصية اليونانية.

وأنت تعلم جيداً أنك في اليوم نفسه الذي سعيت فيه لأن تنتزع من الأمين العام للأمم المتحدة تصريحه القائل بأننا «نفتقر إلى الإرادة السياسية»، الخ. كنا قد وافقنا على ما طرحه السيد غوستاف فيسيل في شأن كيفية تطبيق إجراءات بناء الثقة. غير أن الأمين العام، ولأسباب غير واضحة بالنسبة إلينا، لم يقم بتصحيح تقريره إلا بعد أن أتيح لكم استغلاله ضدنا لفترة من الوقت. ورغم أن هذا التوصيف الخاطىء قد تم تصحيحه من قبل الأمين العام في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٤، إلا أن ما يدعو للأسف الشديد هو أن آلتكم الدعائية لا تزال توزع ذلك التقرير في كل أرجاء المعالم. وأنت تغفل أيضاً ذكر أنني لست من «أساء» بكل تهذيب استخدام دعوة الأمين العام لنا في ١٠ تشرين الأول/أوكتوبر ١٩٩٤:

«. . . للانضمام إليه (أي السيد فيسيل) في مقره من أجل

إجراء عدد من المشاورات غير الرسمية، بهدف استكشاف الوسائل العملية والملموسة التي يمكن أن تحقق تقدماً ان في شأن مراعاة تنفيذ إجراءات بناء الثقة، أو في شأن التسوية الشاملة المنشودة منذ أمد بعيد، للمسألة القبرصية».

ففيما رفضتم كلياً تنفيذ إجراءات بناء الثقة (كما أشارت إليها الة أمين عام الأمم المتحدة في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ن خلال تقديم شرط مسبق جديد في صورة الانضمام إلى لاتحاد الأوروبي (وبذلك قضيتم، بالنسبة إلينا، على جدول الأعمال الذي وضعه الأمين العام) فإنكم منذ ذلك الحين رفضتم الالتقاء بالجانب القبرصي التركي والتحادث معه، رغم كل الجهود الحثيثة التي بذلتها الأمم المتحدة والدبلوماسيون المعنيون بالقضية القبرصية. ولكي تتستروا على غياب إرادتكم السياسية بالتوصل إلى تسوية على أساس الاتفاقات رفيعة المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩، خرجتم بتلك الحجة غير المقنعة القائلة بأن ليس ثمة أرضية مشتركة كافية للتسوية.

هـ ـ أحداث ١٩٦٣

لا أستطيع أن أنهي هذا الجزء من رسالتي من دون الإشارة إلى ما ذهبتم إليه (استناداً إلى الفيلد مارشال لورد كارفر) من أن القبارصة الأتراك قد فجروا المشكلة من قبل أن يكون اليونانيون جاهزين ليشنوا علينا هجومهم المخطط سلفاً! لقد كنا نعلم أننا لم نكن في وضع يتيح لنا أن نفجر أي مشكلة معكم، نظراً

لمعرفتنا بأنكم كنتم في جهوزية تامة للهجوم علينا. وكنا نعلم أيضاً أن تركيا لم تكن تعي هذا الخطر وأنها لم تتخذ الترتيبات لتلافيه. وحقائق المرحلة من ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٤ تثبت هذه النقطة بجلاء. غير أنني أود، لمجرد التسجيل، أن أورد في ما يأتي الخلاصات التي توصلت إليها أنت نفسك، فضلاً عما توصل إليه البروفسور فورستهوف رئيس المحكمة الدستورية العليا، والجنرال جورج كاراياتيس الضابط اليوناني الذي كان آنذاك قائداً لـ«الجيش القبرصي»، والسيد أنجلوس فلاخوس الذي كان في حينه قنصلاً عاماً لليونان في قبرص:

١ ـ لقد استخلصت في مذكراتك أنه:

«ما من شك في أن الزعامة القبرصية اليونانية كانت في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، تقود سفينة الجمهورية في مسار صدامي بوجود مكاريوس على الدفة، وأن الزعامة القبرصية التركية قد اتخذت قرارها باتباع مسار من شأنه أن يؤدي إلى مجابهة هذه المناطحة الصدامية» (شهادتي، ص٢١١، المجلد الثالث).

٢ ـ في تصريحه المنشور في صحيفة «دي ويلت» بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، استخلص البروفسور فورستهوف أن:

«مكاريوس يتحمل بمفرده مسؤولية الأحداث المأساوية الأخيرة... هدفه هو حرمان الطائفة التركية من حقوقها».

٣ ـ في تصريح نشرته صحيفة «اثنيكوس كيريكس» التي تصدر في أثينا، بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٦٥، نقل عن الجنرال كارايانيس قوله:

«في آب/أغسطس ١٩٦٠.. قرر مكاريوس المضي في الآتي:

أ ـ تنظيم القبارصة اليونانيين للقتال وتسليحهم.

ب ـ المضي في تعديل الدستور، بحيث يصبح ممكناً، بعد إلغاء حق «الفيتو» الذي يملكه نائب الرئيس، وضع الدولة في نظام عمل صحيح.

وقد بدأ بأن وضع موضع التنفيذ مخططاً أعد خصيصاً لتنظيم القبارصة اليونانيين من أجل القتال.

وفي نهاية المطاف، فإن منظمة القبارصة اليونانيين الجاهزة للقتال التي أنشئت بمقتضى هذا المخطط وحملت في البدء اسم «المنظمة»، اطلق عليها اسم «الحرس الوطني القبرصي»..

وفي تصريح نشرته الصحيفة نفسها بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو ١٩٦٥، أقر الجنرال كارايانيس بأنه:

«حين اعترض الأتراك على تعديل الدستور، وضع رئيس الأساقفة مكاريوس مخططه موضع التنفيذ وبدأ الهجوم اليوناني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣».

إن اعترافات الجنرال كارايانيس تعني أن الرئيس مكاريوس كان قد قرر في وقت مبكر يرقى إلى آب/أغسطس ١٩٦٠، أي الشهر الذي تم فيه نقل السلطات من بريطانيا إلى الجمهورية الجديدة، وحتى قبل أن يحظى الدستور الجديد بفرصة التطبيق، أن يرغم بقوة السلاح شريكه القبرصي التركي على القبول بتعديل الدستور.

٤ ـ أخيراً لا آخراً، فإن السيد أنجلوس فلاخوس الذي كان في حينه قنصلاً عاماً لليونان، كتب في مذكراته التي حملت عنوان «عشر سنوات من المسألة القبرصية» ما يأتي:

«في كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، ومن دون معرفة الحكومة اليونانية، جرت في القصر الجمهوري في نيقوسيا، تدريبات عسكرية هدفها شل قدرات القبارصة الأتراك..

وقد انتظر رئيس الأساقفة أن يخرج السيد كرامنليس الذي وقع اتفاقيتي زيورخ ولندن، من الحكم، كي يبدأ حملته الجديدة».

أعتقد أنني قلت ما يكفي بخصوص النقاط التي أثرتها في رسالتك الأخيرة، في سعيي لتقديم صورة عن الحقائق كما حصلت في الماضي. غير أننا نحتاج إلى أن ننظر إلى المستقبل بقدر مواز من الحماسة والعاطفة إذا كنا نرغب في تجاوز مآسي الماضي والارتقاء بمستوى معيشة شعبينا.

لهذا اقترح أن نمتنع من الآن فصاعداً عن أن نورط أنفسنا

في المجادلات، والاتهامات، والاتهامات المضادة، والحوادث المنظمة على الحدود، وانتهاكات المنطقة المحايدة، فذلك كله لا يساعد في إيجاد أجواء ملائمة للسلم والحل. وأي أفعال غير بنّاءة ينبغي برأيي، أن لا تكون موضع تشجيع، بل أن يسعى كلانا، بشكل دائم، للحؤول دون حصولها.

إن موقفي واضح، وأود أن أكون فيه على قدر كبير من الصراحة والانفتاح حتى لا يكون ثمة مجال لأي التباس: فنحن أحد الشعبين المؤسسين لاستقلال وسيادة قبرص. وقبرص ليست أرضاً يونانية فحسب. إنها تركية بقدر ما هي يونانية. وهذان الشعبان هما من سيحلان المسألة القبرصية على قاعدة المساواة ودون أي تدخل خارجي. إن ثنائية المناطق هي أحد العناصر الحيوية لشعبي، وتسوية كافة القضايا المتعلقة بالملكية، إن بالمبادلة أو بالتعويض، هي مسألة ينبغي عدم التقليل من أهميتها الحيوية انطلاقاً من مبادىء كونية مزعومة. ان ديمومة استقلال قبرص لا يمكن أن تكون مضمونة، ما لم تتواصل الضوابط التي فرضتها الضمانات على استقلال قبرص (كما أقرت في العام ١٩٦٠). وهذه الضوابط التي وافقنا عليها جميعاً في العام ١٩٦٠، هي أن الأينوسيس والتقسيم ينبغي أن يكونا محظورين، وأن قبرص لا تستطيع أن تدخل في أي اتحاد لا تكون كلا الدولتين ـ الأم (تركيا واليونان باعتبارهما ضامنتين لاستقلالنا) عضوين فيه. بعبارة أخرى، فإن التوازن في علاقة

دولتينا ـ الأم بقبرص، ينبغي الحفاظ عليه. وأنا أعلم أنكم بقراركم القضاء على جمهورية الشراكة لعام ١٩٦٠ لتحويلها إلى جمهورية قبرصية يونانية، اعتمدتم في دعايتكم نهج الظهور للعالم (وخصوصاً بلدان عدم الانحياز) بمظهر «المتعطش للاستقلال التام». غير أن أحداً لم يكن يعلم مثلنا أن هدفكم هو إزالة القيود الموضوعة لاستمرار استقلال قبرص، والمضي في اتجاه الأينوسيس (الوحدة مع اليونان ـ المترجم). وقليلون فهموا أن هذه القيود كانت ضرورية للحفاظ على استقلال دولة الشراكة بين الطائفتين. وبعد قراءتي الإجزاء الأربعة من كتابك «شهادتي» تولد لدي انطباع بأنك قد فهمت واحترمت هواجس قومي، الواردة أعلاه.

الآن، ومع الطلب الذي تقدمتم به من جانب واحد لعضوية الاتحاد الأوروبي، فإنكم تزعمون أن «جمهورية قبرص» باتت دون ضوابط في شأن النقاط المشار إليها آنفاً، وأن «قبرص» قادرة شرعياً على أن تتقدم بطلب مثل هذه العضوية. وموقفنا إزاء هذه النقطة واضح جداً. فإذا كان لقب «حكومة قبرص» لا علاقة له باتفاقيتي ١٩٦٠ ـ وهو كذلك بكل وضوح ـ فإن طلبكم الآحادي الجانب يصبح إذ ذاك، بمقتضى حكم القانون، باطلاً وبالتالي ينبغي وقف كل خطوة في هذا الاتجاه، في انتظار حل المسألة القبرصية، وفقاً للفقرة ٩٢ من مجموعة الأفكار التي تقدمت بها الأمم المتحدة.

أما إذا زعمتم أن اللقب الذي اغتصبتموه على مدى ٣٣ عاماً، لا علاقة له بمعاهدتي ١٩٦٠، وأنه يعبر تحديداً عن «الجمهورية القبرصية اليونانية في الجنوب»، فإن ذلك، بالطبع، مسألة أخرى. غير أن عليكم إبلاغ الاتحاد الأوروبي تبعاً لذلك، وليس المراوغة للتوصل إلى نتيجة بأنكم تمثلون حكومة شرعية لكل قبرص وأن القبارصة الأتراك هم أقلية في الجزيرة، ينبغي «الاتصال بهم بمعرفة الحكومة الشرعية». بكلمات أخرى، لا تستطيعون ادعاء أنكم تؤيدون تسوية قائمة على ثنائية المناطق والطوائف، فيما تتنكرون ـ بتجاهلكم المعاهدتين المذكورتين ـ للحقوق الثابتة للجانب القبرصي التركي بالاعتراض على الطلب الذي تقدمتم به من جانب واحد لعضوية الاتحاد الأوروبي. هذا الموقف من قبلكم سيقضي تماماً على فرص أي تسوية. فقد كنا منذ ٣٣ عاماً، نتوقع إقرار العدالة وأن تفهموا أننا لن نقع في مثل هذه الأفخاخ فنتخلى عن حقوقنا الثابتة كشريك مؤسس على قدم المساواة سياسياً، في جمهورية ١٩٦٠ الراحلة، كما في جمهورية الشراكة التي ستقوم في المستقبل.

ولعله من المناسب الإشارة هنا إلى أن معاهدتي الضمان والتحالف الموقعتين عام ١٩٦٠، واللتين كانتا فاعلتين في حماية حقوقنا الثابتة والمصالح الحيوية لتركيا، غير قابلتين لأي تفاوض، وينبغي القبول بهما كأمر واقع في أي تسوية لاحقة.

رؤوف ر. دنكتاش

الرسالة الرابعة

٥ آذار / مارس ١٩٩٨

سعادة غلافكوس كليريدس
نيقوسيا

عزيزي غلافكوس،

أود أن أبدأ رسالتي هذه بتهنئتك على إعادة انتخابك رئيساً للقبارصة اليونانيين. ويبدو أنه لا تزال ثمة حاجة إلى مساهمة جيلنا في مساعدة شعبينا على العيش بسلام جنباً إلى جنب.

إنني على ثقة بأنك ستوافقني الرأي على أنه ينبغي لكلينا مواصلة تحمل مسؤوليته التاريخية في إيجاد مقاربة جديدة نحو تسوية نهائية للمسائل الأساسية التي اثقلت كواهلنا على مدى السنوات الـ٣٤ الماضية. فكلانا يتذكر جيداً الأحداث الحزينة التي أوصلتنا إلى هذه النقطة، غير أنني في هذه اللحظة الحرجة أود أن أركز على المستقبل.

إنني على قناعة بأن السبيل الأمثل لبناء مستقبل أفضل هو أولاً التوصل إلى فهم مشترك للمبادىء المرشدة التي تحدد ذلك المستقبل، فالالتزام المخلص بهذه المبادىء من قبل كلا

الطرفين، سيعطي كل جانب الأمل والضمانة بأن المحصلة النهائية ستستجيب لحقوقه وحاجاته ومصالحه.

من الواضح أن النقطة الأساسية في الظروف التي تعيشها قبرص هي المساواة في السيادة بين الشعبين على قاعدتي الموازاة والاحترام المتبادل. وهذا يعني اعتراف كل جانب بأن الجانب الآخر مخول، على قدر المساواة، بالحصول على الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها ويريدها لنفسه. وبمقدور التزام متبادل وغير مبهم بهذه القواعد ان يقلب تصعيد الصراع ويكسر الحلقة المفرغة التي سجن بداخلها شعبانا على مدى السنين. كما أن بمقدوره مساعدة شعبينا على سد الهوة بين شكوك الحاضر وآمال المستقبل.

إن الواقعية هي أولى متطلبات صياغة مستقبلنا. والواقعية في قبرص تبدأ بالإقرار بحقيقة أن الاستقلال والسيادة في قبرص قد عهدا إلى الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني بوصفهما الشريكين المؤسسين لـ«جمهورية قبرص»، مع منزلة سياسية متساوية. وحقوقهما المستقلة في تقرير المصير أقرّت بكل وضوح في ١٩٥٦ و١٩٥٨ من قبل بريطانيا ولاحقاً الأمم المتحدة. بكلمات أخرى، فإن أياً من الجانبين لا يمكن أن يكون حاكماً للآخر وحاكماً للجزيرة ككل.

أما الجانب الضروري الآخر من الواقع نفسه، فهو التوازن الذي انشيء بين تركيا واليونان في قبرص بمقتضى اتفاقيات

١٩٦٠. ومن هاتين الحقيقتين ينبع مستلزمان مهمان:

أ ـ إن أياً من الجانبين لا يملك الحقوق الحصرية في استقلال وسيادة قبرص.

ب ـ إن التوازن المكرّس بين تركيا واليونان ينبغي احترامه والحفاظ عليه.

لقد قضى القبارصة اليونانيين في العام ١٩٦٣ على دولة الشراكة لعام ١٩٦٠. وهذا الأمر كان أيضاً محاولة للقضاء على التوازن بين تركيا واليونان، وقد بلغ ذروته في انقلاب ١٩٧٤ الذي صمم لضم الجزيرة إلى اليونان.

وفي مواجهة هذه التطورات الخطيرة، فإن الشعب القبرصي التركي أقام إدارته الخاصة برئاسة نائب رئيس قبرص، ثم أرسى لاحقاً في العام ١٩٨٣، وفي إطار ممارسته لحقوقه المتساوية في السيادة، وبعد مسار تدرجي طويل، جمهورية قبرص الشمالية التركية. وفي الوقت نفسه تمسّك بالحفاظ على التوازن بين تركيا واليونان.

لا أنوي أن استعيد صفحات التاريخ، غير أنني لا بد من أن اشير إلى أن جمهورية قبرص الشمالية التركية لم تعلن إلا بعد عقدين من النضال من أجل إعادة إقامة دولة الشراكة، وثماني سنوات من إتفاقية تبادل السكان التي عقدت معك، وبعدما أعاق الجانب القبرصي اليوناني المحادثات التي سهّلتها الأمم المتحدة من أجل تسوية سياسية.

إن الفشل في التوصل إلى تسوية فدرالية رغم السنوات العدة من المفاوضات التي كان جانبكم يزدهر خلالها تحت لقب «حكومة قبرص» الوهمي المغتصب على حساب حقوقنا السياسية والاقتصادية، وما نجم عن ذلك من انعدام ثقة يزداد تفاقماً... قد جعل مثل هذا الحل صعب المنال. وفي الحقيقة فإن الجانب القبرصي اليوناني قد أعلن مراراً أنه غير مهتم بتسوية فدرالية كما يراها أمين عام الأمم المتحدة. أما توقع أن يكون من شأن عضوية الاتحاد الأوروبي مساعدتكم في إنجاز مخططاتكم الأنانية، فقد أدى إلى تعطيل حل سهلته الأمم المتحدة، من خلال رفض حتى رزمة الأفكار التي قدمتها المنظمة الدولية.

وأود أن أذكّرك بأن تقدمكم من جانب واحد بطلب عضوية الاتحاد الأوروبي، والطريقة التي تعامل بها هذا الاتحاد مع الطلب، بتأثير من اليونان، وعلى أساس أنه طلب قدّم بحسن نية ويصلح للجزيرة بمجملها، كان بالنسبة إلينا آخر وأخطر إثبات على أنكم لا تملكون أي نية لاحترام حقوقنا وإيجاد شراكة جديدة صالحة للعمل. وسياسة الحصار التي اتبعتها حكوماتكم المتتالية، وإنكار حقوقنا السياسية المتساوية، والاستعداد للجوء إلى استخدام القوة كي تفرضوا إرادتكم علينا... قد أظهرت بشكل مناسب هاجسكم لاستكمال هدفكم المعلن بجعل قبرص هللينية بالكامل والهيمنة على الشعب القبرصي التركي.

هذه النشاطات ترافقت مع جهود للمزيد من خلخلة التوازن بين تركيا واليونان. وقد أدى إقرار ومواصلة تنفيذ عقيدة الدفاع المشترك مع اليونان، وفتح قاعدة بافوس الجوية أمام المقاتلات اليونانية، واستعدادكم لنشر صواريخ اس ٣٠٠ المتطورة، إلى زعزعة الأمن والاستقرار على الجزيرة فضلاً عن شرقي البحر الأبيض المتوسط.

إن اغفالك للقواعد المتفق عليها في التفاوض، قد عبّر بوضوح عن رفضكم لرزمة الأفكار التي قدمتها الأمم المتحدة، كما أن عملية انضمامكم من طرف واحد إلى الاتحاد الأوروبي والتي نفذتموها في تجاهل كلي لما تنص عليه المعاهدات ذات الصلة، والنشاطات العسكرية التي قمتم وتقومون بها، قد جعلت البحث عن تسوية فدرالية ضرباً من ضروب الخيال. وبمقتضى الظروف القائمة فإن الإصرار على مثل هذا الحل قد يكون حتى أكثر خطورة. فالطريق الذي اخترتموه بابتعادكم عن أسس «حالة» ١٩٦٠، وتحديداً التوازن الداخلي بين الشعبين والخارجي بين الدولتين الأم الضامنين، لا يعد بغير المزيد من التوتر.

وعلى الرغم من هذا كله، ومن واقع أن تجربة التفاوض السابقة كانت باهظة الكلفة بالنسبة إلى الشعب القبرصي التركي، فإننا ما زلنا نريد السلام والتعاون على الجزيرة، فضلاً عن السلام والتعاون بين تركيا واليونان.

ومع اقتراب العام ٢٠٠٠، فإنني اعتقد بأن علينا أن نبدأ من قاعدة الحقائق التي أشرت إليها أعلاه. وكنتيجة لما حصل على مدى السنين فإننا نمتلك الآن دولتين ديمقراطيتين عاملتين بشكل تام على الجزيرة، لكل منهما شعبها وأرضها وحكومتها الفاعلة، ولا يمتلك أي منهما الحق الشرعي أو الأخلاقي بأن يزعم أنه حكومة الآخر. لذلك ينبغي للجهود التي ستبذل لبناء مستقبل نافع لكلا شعبينا، أن تستند إلى دولتينا كل على حدة. وما نحتاج للقيام به الآن هو العمل على وضع ترتيب يتيح للدولتين حل بعض القضايا الأساسية، خصوصاً التسوية النهائية للمزاعم المتبادلة حول المتعلقات، والمسائل الأمنية ورسم الحدود. فإن تمكنا من القيام بذاك، فسنكون أنجزنا أرضية جديدة يمكن لشعبي الجزيرة ودولتيهما التعايش عليها بسلام ومن دون مطالب من أحدهما ضد الآخر. وحين تبلغ الدولتان هذه المرحلة وتوجدان جو الثقة، يمكن لهما عندها أن تكونا في وضع تتصوران فيه مستقبلاً مشتركاً.

لقد آن الأوان لكلينا لأن نظهر القيادة الحقيقية بحيث لا تتعرض الأجيال المقبلة للتجارب المرة التي تعرضنا لها أنت وأنا، وأن نستفيد بدلاً من ذلك، على قدم المساواة، وبسلام واحترام وتعاون متبادلين، من الفرص الكثيرة التي تقدمها جزيرتنا والمنطقة بسخاء.

إن هدفنا الأول ينبغي أن يكون الإنجاز الفوري لعلاقة عمل

بين دولتينا، بحيث يمكن تأمين السلام والاستقرار والثقة المتبادلة وتجنب الأنزلاق إلى صراع جديد.

المخلص

الرئيس رؤوف دنكتاش

رسالة إلى اللورد فينسبرغ(*)

٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦

عزيزي اللورد فينسبرغ،

علاوة على رسالتي إليك في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، أود أن انتهز هذه المناسبة لأقدم لك وجهات نظرنا حيال موضوع نزع السلاح في الجزيرة.

لو أن النوايا القبرصية اليونانية إزاء حل المسألة القبرصية على أساس ثنائية الطوائف والمناطق (استناداً إلى المساواة السياسية في ما بين الطائفتين المؤسستين) كانت مخلصة وشريفة، لما كانت ثمة صعوبة في مناقشة فكرة نزع السلاح بعد التسوية (باعتبارها هدفاً نهائياً) خلال المفاوضات مع الجانب القبرصي اليوناني لإيجاد حل للمسألة القبرصية. غير أننا نعلم بالتأكيد، أن إصرار الجانب القبرصي اليوناني على نزع السلاح هو

(*) مقرّر ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي ـ ستراسبورغ.

أسلوب غير مباشر للنيل من معاهدتي الضمان والتحالف اللتين تشكلان حصناً لنا في الوقوف بوجه الأينوسيس، و«هللينة» الجزيرة، والهيمنة القبرصية اليونانية.

لهذا السبب نقول، في كل مرة يطرح هذا الموضوع، اننا لسنا من حيث المبدأ، ضد نزع السلاح، شرط أن لا يمس ذلك معاهدتي الضمان والتحالف.

إنك يا حضرة اللورد، تعلم جيداً أن المسألة القبرصية لم تنشأ ولا كانت نتيجة لهاتين المعاهدتين المشار إليهما، واللتين وضعتا للحؤول دون أي سير في اتجاه الأينوسيس أو أي اتجاه يهدف إلى الإخلال بتوازن المساواة السياسية بين الشريكين المؤسسين للجمهورية في العام ١٩٦٠. فعل الرغم من وجود هاتين المعاهدتين قام الجانب القبرصي اليوناني بتسليح نفسه سراً وهاجم الطائفة القبرصية التركية، اعتباراً من العام ١٩٦٣، من أجل تحويل الجمهورية القائمة على الشراكة إلى جمهورية قبرصية يونانية. واليوم، وبعد انقضاء ٣٣ عاماً، ما زال الجانب القبرصي اليوناني يحاول جعل قبرص هللينية لتحويلها إلى جمهورية قبرصية يونانية. وهذا الطموح والتصور القبرصيان اليونانيان هما ما ينبغي وقفه. ولسوء الحظ، لم يكن ثمة من يستطيع أن يمحو من أذهان القبارصة اليونانيين الفكرة الطاغية بأنهم مخولون تحويل الجزيرة إلى جمهورية قبرصية يونانية أو هللينية. ولا يخامرني أدنى شك في أن مثل هذه التحول الذهني

سيكون ممكناً في أي وقت.

إنني على ثقة من أنك تعي تماماً، حضرة اللورد، أن استمرار نظام الضمان لعام ١٩٦٠ هو بالنسبة إلينا مسألة حياة أو موت، لا نستطيع أن نقدم فيها أي تنازل. وكل الحديث عن إيجاد نظام ضمانات دولية ـ وهو ما أوحى به الجانب القبرصي اليوناني ـ هدفه إضعاف مفعول نظام الضمانات القائم حالياً، وفي نهاية المطاف التخلص منه. وما من شك في أنه لو لم تكن معاهدتنا الضمان والتحالف قائمتين، لكانت قبرص مستعمرة اليوم من قبل اليونان، ولكان السكان القبارصة الأتراك، على غرار النموذج الكريتي، طردوا من قبرص(*).

فمن الواضح، من خلال ما ورد آنفاً، أن الجانب القبرصي التركي، بعكس الانطباع الكاذب الذي يحاول الجانب القبرصي اليوناني خلقه، ليس ضد نزع السلاح من حيث المبدأ. وعلى أي حال فنزع السلاح لا يمكن أن يتحقق أو يكون محل تفكير، بمعزل عن سبل إنجازه، أو بمعزل عن حقائق الماضي والحاضر أيضاً. وهذا، تحديداً، هو الحال في نزاعات كتلك التي تشهدها قبرص، حيث جذور النزاع عميقة في التاريخ،

(*) كان في جزيرة كريت عدد كبير من الأتراك، غير أن مسعى جعلها هللينية وضمها إلى اليونان ترافق مع مجازر أدت إلى «تنظيف» الجزيرة من الأتراك، قتلاً أو تهجيراً مع أعمال وحشية مثبتة في الوثائق البريطانية والفرنسية. وقد ضمت الجزيرة بالفعل إلى اليونان عام ١٩١٣ ـ المترجم.

والارتياب شديد بين الطرفين المتنازعين.

وأود أن أشدد أيضاً على أن الجانب القبرصي التركي يؤيد نزع السلاح ـ **من دون أي أضرار بمعاهدتي الضمان والتحالف** ـ ولا يعارض العمل على إنجاح هذا الهدف، بعد التوصل إلى حل شامل، وتنفيذه كاملاً، وبعد أن تبنى الثقة بين الطائفتين، وبعد أن تتجذر العلاقة القائمة على المنفعة المتبادلة والتعاون بين الطائفتين الشريكتين المتساويتين. وكجزء من التسوية يمكن لقضية نزع السلاح أن تبدأ من خلال تخفيف متوازن للقوى على الجانبين، كما ورد في «مجموعة أفكار» الأمم المتحدة. فالفكرة ٥٣ من هذه المجموعة تشير في الواقع إلى «أن نزع السلاح في الجمهورية الفدرالية يظل هدفاً».

وبالفعل فقد وافقت على هذا الاقتراع في محادثاتي مع السيد كيبريانو عام ١٩٧٩. فتصور نزع السلاح شيء، واستخدامه من أجل القضاء على معاهدتي الضمان والتحالف شيء آخر.

وينبغي، في بحث موضوع نزع السلاح، تذكر أنه لا يزال في قبرص وقف إطلاق نار بين الطائفتين، وما من اتفاق على تسوية قد تم التوصل إليه، وليس ثمة على الإطلاق، إشارة من الجانب القبرصي اليوناني تفيد بأنهم تخلوا عن هدفهم تحويل قبرص إلى جمهورية قبرصية يونانية، بل بالعكس، لا يزال ما قالوه وفعلوه يشير إلى أنهم يشعرون الآن بأنهم وصلوا إلى نقطة إعطاء الشرعية لوضعهم كسلطة وحيدة في قبرص، من خلال

البدء، من جانب واحد، بمفاوضات لدخول الاتحاد الأوروبي (نيابة عن قبرص)، قبل التوصل إلى اتفاق معنا. وفي ظل هذه الظروف، وفي غياب تسوية صحيحة، فإن الوجود العسكري التركي في شمال قبرص هو مطلب أساسي لأمن الشعب القبرصي التركي وبقائه على قيد الحياة، خصوصاً في ضوء ما اضطر إلى تحمله في مرحلة ما قبل ١٩٧٤ من عنف ومعاناة تسبب بها القبارصة اليونانيون واليونانيون.

لقد أوضح القبارصة الأتراك وتركيا، مراراً وتكراراً، بأن أي قوات تركية غير تلك التي ستتم الموافقة على بقائها بمقتضى معاهدتي الضمان والتحالف، لن تظل في الجزيرة، بل ستنسحب في إطار حل دائم. ومثل هذا الحل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تطورت رؤية مشتركة، ونشأت ثقة متبادلة بين شعبي الجزيرة. وأي خفض مسبق في عدد القوات التركية هو أمر غير مقبول بتاتاً بالنسبة إلى القبارصة الأتراك. فأي خفض الآن، فيما يكدّس القبارصة اليونانيون السلاح ويعززون عقيدة الدفاع المشترك مع اليونان، يمكن دونما شك أن يشكل تهديداً خطيراً للسلام والهدوء القائمين في الجزيرة. فقد أكد الجانب القبرصي اليوناني مراراً أنهم يرون العمل العسكري كأحد الخيارات المفتوحة أمامهم لحل المسألة القبرصية. والخبراء العسكريون الروس هم الآن جزء من النظام الدفاعي للجانب القبرصي اليوناني.

ينبغي أن لا يغيب عن البال أن الجانب القبرصي اليوناني، كما جاء تفصيلاً في تقاريرالأمم المتحدة والتقارير المستقلة، هو الذي خطط وتسبب في العام ١٩٦٣ بانهيار جمهورية ١٩٦٠ القائمة على الشراكة بين الطائفتين، ما أدى إلى دخول الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية على الخط، وأن الجانب اليوناني والقبرصي اليوناني هو من قام بانقلاب ١٥ تموز/يوليو ١٩٧٤ الذي أدى إلى تدخل تركيا. وبعكس اليونان والجانب القبرصي اليوناني، فإن الجانب القبرصي التركي وتركيا ليس لديهما أي خطط، ولم يقوما بأي مبادرات للهيمنة على الجزيرة أو على الطائفة القبرصية اليونانية. فالجانب القبرصي التركي ينظر إلى قبرص على أنها وطن مشترك لكلا الطائفتين القبرصيتين، التركية واليونانية. وقد تم الاتفاق على أن ثنائية المناطق هي العلاج لإبقاء قبرص موحدة تحت سقف فدرالي.

وكما تتذكر، حضرة اللورد، فخلال حالة الطوارىء التي أعلنت في الجزيرة في الخمسينات، احتاجت بريطانيا إلى ٤٠,٠٠٠ جندي للسيطرة على نشاطات منظمة أيوكا الإرهابية السرية. وحتى هذه القوة الحاشدة لم تكن كافية لوضع نهاية للإرهاب. فالمئات من المدنيين البريطانيين والموظفين، فضلاً عن القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، قتلوا على يد أيوكا، رغم وجود مثل هذه القوة العسكرية الكبيرة. على سبيل المثال، فإن المملكة المتحدة تحتفظ اليوم بوجود عسكري ضخم في

إيرلندا الشمالية وتنفق مليار جنيه استرليني في السنة، كي
على العنف القائم هناك وتتمكن من احتوائه. ولرئيس
قبرص (مكاريوس ـ المترجم) قول مسجل جاء فيه أ
التقسيم القائم، لكانت المسألة القبرصية حلت من خلال
العصابات. وهكذا فإن وحدة الجزيرة، ونزع السلاح
غطاء لهذا الهدف النهائي.

وكما قد تتذكر أيضاً، حضرة اللورد، فإن البريطانيين
نزع السلاح في الجزيرة بعد التوقيع على اتفاقيتي زيورخ و
وخلال مرحلة الانتخابات التي سبقت مباشرة إعلان الاس
لكن الأسلحة غير الصالحة هي وحدها التي جرى تسا
فيما أخفيت الأسلحة التي يمكن استخدامها في المستقبل
فترة قصيرة من الاستقلال، وحين كان يفترض بالجز
تكون منزوعة السلاح، أخرجت هذه الأسلحة من مخاب
لبثت أن سالت الدماء. ولولا وجود الوحدة العسكرية
وحق تركيا بالتدخل بمقتضى معاهدة الضمان، لكانت
القبرصية التركية محيت من الجزيرة تماماً، على غرار ما
للسكان الأتراك في كريت.

في قناعتنا الراسخة أن ما ينبغي أن تتسلط عليه أبصار
هو إجراء مفاوضات جدية من أجل حل المسألة القبرص
قاعدة المبادىء المتفق عليها والتي أسفرت عنها مهمة ا
الحميدة التي قامت بها الأمم المتحدة. أما المضي في ا

ما تسبب به النزاع من أذى وعوارض (كالأذى الذي لحق بعائلات المفقودين من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، واستخدام الدعاية السوداء المضللة وغير الواقعية (كالحديث عن «نزع السلاح» قبل التسوية)... فلن يؤديا إلا إلى جعل الحل أكثر صعوبة.

ما من شك في أن إصرار القبارصة اليونانيين واليونانيين، من منطلق مصلحتهم، على نزع السلاح قبل التوصل إلى تسوية، يهدف إلى تجنب القضية الأساسية، أي أن تكون التسوية قائمة على مساواة سياسية بين الطائفتين القائمتين في الجزيرة، كما يهدف إلى زعزعة معاهدتي الضمان والتحالف اللتين سعوا منذ أوائل الستينات، لإلغائهما أو نزع مفعولهما. وقد أشار الزعماء القبارصة اليونانيون مراراً إلى أنهم يرون في معاهدتي الضمان والتحالف عقبة رئيسية في طريق إنجاز رؤياهم الهللينية في قبرص.

لا نريد أن نصدق أن رجلاً مثلك، يرغب في أن يولي أي اهتمام جدي لمثل هذه المقترحات المخادعة المقدمة من الجبهة القبرصية اليونانية ـ اليونانية، لأغراض دعائية سوداء. فلو كان السيد كليريدس يعتقد بصدق وأمانة بأن السلام والحل يمكن فقط أن يتحققا عبر الحوار ـ وليس عبر تكديس الأسلحة والقوة المسلحة ـ لكان عليه أن يوقف الإنفاق على صفقات الأسلحة، متجاهلاً النداءات العدة التي وجهها مجلس الأمن الدولي لوقف

سباق التسلح في الجزيرة.

إن الإدارة القبرصية اليونانية تخطط لإنفاق مليار جنيه قبرصي وفق خطة خمسية لإعادة التسلح (في الفترة ما بين ١٩٩٦ و٢٠٠٠). وتشمل مخططاتهم بناء قاعدة بحرية يونانية وقاعدة جوية في الجنوب في إطار عقيدة الدفاع المشترك اليوناني - القبرصي اليوناني.

مثل هذه المخططات وأعمال المواجهة لا يمكن إلا أن تتسبب في تصعيد النزاع، وتعميق الإحساس بانعدام الأمن والاستقرار في جزيرتنا ومنطقتنا.

وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية، فإن الجانب القبرصي التركي قد طرح منذ أمد بعيد، معاهدة عدم اعتداء بين الطرفين في قبرص. وبالإمكان التوصل إلى هذا الأمر وإجراءات أخرى، في اجتماع يتم ترتيبه بين زعيمي الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية. ففي اجتماع كهذا يمكن للزعيمين أن يناقشا الإجراءات ويوافقا عليها، بما فيها اتفاقية عدم الاعتداء وحظر التسلح، من شأنها التخفيف من أزمة الثقة العميقة يبن طائفتيهما، والمساعدة في تحضير الأرضية لتسوية شاملة، وتحسين الروابط القائمة على المنفعة المتبادلة والتعاون بين الطائفتين.

وفي ما يتعلق بمسألة «المفقودين» فإنني أرفق هنا نسخة عن

وثيقة تفسيرية شاملة بعنوان «حقائق حول المفقودين في قبرص».

تفضل، سيدي اللورد، بقبول أسمى آيات الاعتبار.

المخلص

رؤوف دنكتاش

رئيس الجمهورية

نقاط الحوار المقدمة إلى اللورد فينسبرغ مقرر لجنة الشؤون السياسية في المجلس الأوروبي

٨ شباط/فبراير ١٩٩٦

أولاً: الحاجة إلى التركيز على أزمة الثقة العميقة:

١ ـ إن الجانب القبرصي التركي موافق تماماً على تقييم الأمين العام (الفقرة ٦٣ من التقرير S/24830 الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) من «. . .إن ثمة أزمة ثقة عميقة بين الجانبين. فمن الصعب تصور أي مردود ناجح للمحادثات ما دام هذا الوضع قائماً. وما من شك في أن آفاق التقدم كانت ستتعزز بشدة لو أن عدداً من إجراءات بناء الثقة تم اعتمادها من قبل الجانبين.

وكمرحلة أولى يقترح الجانب القبرصي التركي أن يلتقي زعيما الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية، ليبحثا معاً ويوافقا على الإجراءات التي يمكن أن تخفف من أزمة الثقة العميقة بين طائفتيهما، وتطور روابط التعاون والمنفعة المتبادلة في ما بينهما.

وبالإمكان أيضا، في مثل هذا الاجتماع، بحث الاتصالات والمشاريع المشتركة بين الطائفتين وتحديد الآليات لوضعها موضع التنفيذ.

لقد طرح الجانب القبرصي التركي منذ أمد بعيد، معاهدة عدم اعتداء بين الجانبين في قبرص. وهذا الاقتراح يمكن كذلك بحثه في مثل هذا الاجتماع لإيجاد وسيلة لتحقيقه على أساس الطائفة لتفنيد المزاعم عن أن الجانب القبرصي التركي ينشد الاعتراف (يقصد الكاتب أن المعاهدة المقترحة لن تكون بين الدولتين القائمتين في شطري الجزيرة، بمعنى أن قيام القبارصة اليونانيين بتوقيعها سيعني تلقائياً اعترافهم بـ«جمهورية قبرص الشمالية التركية» ـ المترجم). ويمكن أن يطلب من اليونان وتركيا دعم مثل هذه الاتفاقية. وفي موازاة ذلك يمكن للجانبين أن يتعاونا مع قوات حفظ السلام الدولية في توسيع رقعة اتفاقية ١٩٨٩ حول المناطق غير المأهولة، لتشمل مساحات أخرى من المنطقة المحايدة التي تخضع لإشراف الأمم المتحدة، حيث الجانبان على مسافة شديدة القرب.

٢ ـ هناك أيضاً أزمة ثقة متنامية بين الجانب القبرصي التركي والاتحاد الأوروبي. ولعل هذه الأزمة بدأت في العام ١٩٩٠ كنتيجة للأسلوب الذي تم به قبول الطلب القبرصي اليوناني الآحادي الجانب وغير الشرعي لعضوية الاتحاد الأوروبي، وازدادت سوءاً مع التوصية الأوروبية الصادرة في ٥ تموز/ يوليو

١٩٩٤ والتي احتضنت الحصار القبرصي اليوناني اللاإنساني علنياً، وازدادت عمقاً نتيجة للتوصيتين اللتين اتخذهما الاتحاد الأوروبي في ٦ آذار/ مارس ١٩٩٥ و١٢ حزيران/ يونيو من العام نفسه.

كان بمقدور الاتحاد أن يعكس هذه العملية وأن يساعد في إعداد (إنضاج) جو بنّاء لإنجاز حل شامل من خلال:

أ ـ احترام المبادىء المرشدة التي انبثقت عن جهود الأمين العام للأمم المتحدة في وساطته الحميدة، والحث عليها لإنجاز حل مقبول من كلا الطرفين في قبرص (هذه المبادىء المرشدة سيتم تفصيلها لاحقاً).

ب ـ التركيز على التفاوت في النمو السياسي والاقتصادي في ما بين الجانبين، من خلال:

ـ إرشاد كلا الطائفتين إزاء مخاطر الافتراق، من جهة، والاستقرار والفوائد السياسية والاقتصادية لتسوية مقبولة من الطرفين، من جهة ثانية.

ـ الإقرار بالحقوق السياسية المتساوية لكلا الجانبين ووضعهما كشريكين مؤسسين في جمهورية ١٩٦٠ الراحلة، ويكونهما شريكين مؤسسين لجمهورية فدرالية ثنائية المناطق والطوائف، سيتم إنشاؤها.

ـ الاعتراف بحق الجانب القبرصي التركي في أن تكون له

كلمته وفُرَصُه، على قدم المساواة، وإعطاء القبارصة الأتراك الفرصة لإبداء رأيهم قبل اتخاذ أي قرار أو الإقدام على أي عمل في ما يتعلق بقبرص.

ـ تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فضلاً عن المنظمات التابعة له، لاستقبال ولقاء زعماء الجانب القبرصي التركي وممثليه، على قاعدة المساواة السياسية.

ـ القيام بعمل إيجابي برفع الحصار والعقوبات الاقتصادية غير الإنسانية، والمستمرة منذ العام ١٩٦٣، بحق الطائفة القبرصية التركية، خصوصاً في ما يتعلق بالسفر إلى ما وراء البحار والتجارة، والنشاطات الرياضية والثقافية، وتنمية الصناعة السياحية.

ـ إقامة روابط مع الجانب القبرصي التركي في مجالات النقل، التجارة، الاستثمار، الاتصالات والسياحة، فضلاً عن النشاطات الثقافية والرياضية.

وينبغي ملاحظة أن اتساع مدى التفاوت السياسي والاقتصادي بين الطائفتين، يساعد على تعميق أزمة الثقة بينهما ويجعل تحقيق حل شامل قائم على الشراكة أكثر صعوبة.

ج ـ تأكيد أن معاهدتي الضمان والتحالف لا تتناقضان مع مفهوم عضوية الاتحاد الأوروبي، وأن قبول قبرص الفدرالية التي ستقوم مستقبلاً كعضو في الاتحاد الأوروبي، سيتضمن

البنود والكفالات والضمانات كما سيتم الاتفاق عليها في سياق التسوية، من دون التعرض لاستمرار معاهدتي الضمان والتحالف فعلياً.

ثانياً: تسوية شاملة:

٣ ـ إن المبادىء المرشدة لحل ينبغي أن تستند إلى تحليل تشخيصي لمصادر الصراع. مثل هذا التحليل قام به السيد غلافكوس كليريديس نفسه في مذكراته حيث يقول:

«مثلما كان هاجس القبارصة اليونانيين هو أن قبرص ينبغي أن تكون قبرصية يونانية مع أقلية قبرصية تركية تحت الحماية، كان هاجس الأتراك هو إحباط أي مسعى كهذا، والحفاظ على مفهوم الشراكة الذي أوجدته، برأيهم، اتفاقية زيورخ المعقودة بين الطائفتين. لهذا فإن الصراع كان صراعاً مبدئياً، ومن أجل هذا المبدأ كان كلا الجانبين مستعداً لتقديم كل ما لديه من حجج، بل وحتى للقتال إذا اقتضى الأمر، بدلاً من تقديم أي تنازل.

«إن المبدأ نفسه لا يزال محل نزاع، حتى في يومنا هذا، رغم أن حلاً فدرالياً قد تم القبول به، ورغم أن الفدرالية ليست سوى شراكة دستورية بين الدول أو الأقاليم أو الكانتونات التي تتألف منها هذه الفدرالية».

(شهادتي، الجزء الثالث، ص١٠٥، ١٩٩٠)

٤ ـ إن الأمم المتحدة تقوم، منذ العام ١٩٦٤، بدور فعال في قبرص، سواء من خلال قواتها لحفظ السلام أو من خلال نشاطاتها لصنع السلام.

وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥، ومن خلال القرار ٣٦٧، أناط مجلس الأمن الدولي بالأمين العام مهمة وساطة جديدة وفق الآتي:

«يطلب، طبقاً لذلك، من الأمين العام أن يقوم بمهمة وساطة جديدة وأن يدعو لهذه الغاية الطرفين وفق إجراءات جديدة متفق عليها، ويضع نفسه بتصرفهما، بحيث يمكن بهذه الوسيلة تسهيل استئناف وتكثيف ودفع المفاوضات الشاملة التي تجري بروح من التفاهم المتبادل والاعتدال، برعايته شخصياً وإدارته حين يكون ذلك ملائماً».

وفي القرار نفسه يصف مجلس الأمن عملية التفاوض على الشكل الآتي:

«... المفاوضات بين ممثلي كلا الطائفتين على قدم المساواة، على أن يظل هدفها التوصل بحرية إلى حل يتيح تسوية سياسية وإقامة ترتيب دستوري مقبول من كلا الطرفين»...

وفي القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) يطلب مجلس الأمن الدولي من الأمين العام «... متابعة وساطته من أجل إنجاز تقدم في أقرب

وقت ممكن، وأن يقوم، لهذه الغاية، بمساعدة الطائفتين بتقديم اقتراحات لتسهيل المناقشات»...

٥ ـ بناء على الخبرة البعيدة الأمد للأمم المتحدة في قبرص، منذ العام ١٩٦٤، وتحليلها التشخيصي، انبثقت المبادىء المرشدة الآتية من جهود الأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى إنجاز حل يتفاوض عليه بحرية ويكون مقبولاً من كلا الطرفين في قبرص. وهذه المبادىء هي التي شكلت، إلى حد كبير، الأساس السياسي الذي أنشئت بمقتضاه جمهورية الشراكة في العام ١٩٦٠:

ـ إن قبرص هي وطن مشترك لكلا الطائفتين القبرصية والقبرصية اليونانية، والعلاقة في ما بينهما ليست علاقة أكثرية وأقلية، بل علاقة طائفتين متساويتين سياسياً.

ـ كلا الطائفتين شريكتان في ملكية قبرص.

ـ كلا الطائفتين تتمتعان بحقوق متساوية سياسية ولهما وضعان متساويان.

ـ السيادة تنبع بالتساوي من الشعبين المؤسسين.

ـ لا تستطيع طائفة بمفردها أن تزعم السيادة وحق التشريع على الطائفة الأخرى.

ـ إن الحل الفدرالي سيكون قائماً على ثنائية الطوائف والمناطق، وكل عناصر التسوية سوف تكون بمقتضى هذا المبدأ.

ـ إن معاهدتي الضمان والتحالف للعام ١٩٦٠، ستستمران نافذتين.

ـ إن نزع سلاح الدولة الفدرالية يظل هدفاً من دون التعرض لمعاهدتي الضمان والتحالف للعام ١٩٦٠.

ـ إن الجانب القبرصي التركي مستعد وراغب في التوصل إلى اتفاق شامل مبكر مع الجانب القبرصي اليوناني على أساس المبادىء المرشدة الصادرة عن الأمم المتحدة والواردة أعلاه.

ومن أجل ذلك، فإن الجانب القبرصي التركي يدعو الجانب القبرصي اليوناني لبدء مفاوضات جدية فوراً.

إن الجانب القبرصي التركي مقتنع تماماً بأن تحقيق تسوية شاملة مقبولة من كلا الطرفين في قبرص، سيساهم بشكل بارز في تحقيق ما تمس الحاجة إليه من استقرار وأمن ورخاء في هذه المنطقة الحيوية لا لتشمل قبرص وحدها بل شرقي البحر الأبيض المتوسط برمته.

ثالثاً: عضوية الاتحاد الأوروبي:

٧ ـ إن الجانب القبرصي التركي يشاطر كلياً الرؤية الأوروبية للديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان، واحترام حكم القانون وحرية المبادرة، غير إنه، بسبب الصراع القائم في الجزيرة، في حاجة لأن يعلم ما هي تفاصيل الاتفاق، وما سيكون وضعه في نهاية المطاف في إطار بنود اتفاق شامل، قبل أن يناقش ويوافق

على عضوية «قبرص» في الاتحاد الأوروبي.

هذا أيضاً ما اقترحه أمين عام الأمم المتحدة في الفقرة ٩٢ من مجموعة الأفكار التي قدمها عام ١٩٩٢، حيث يقترح أن «المسائل المتعلقة بعضوية الجمهورية الفدرالية في السوق الأوروبية المشتركة، ستتم مناقشتها والموافقة عليها وستخضع لموافقة كلا الطائفتين من خلال استفتاءين منفصلين».

٨ ـ بناء على ما تقدم فإن الجانب القبرصي التركي يقترح الآتي:

أ ـ أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة، حتى يقوم الجانبان القبرصيان بمناقشة المسائل المتعلقة بعضوية الدولة الفدرالية في الاتحاد الأوروبي، والموافقة عليها قبل طرح مسألة العضوية على الطائفتين في استفتاءين مستقلين، لنيل موافقتهما.

ب ـ إن عضوية الاتحاد الأوروبي ينبغي أن تصون التوازن الأساسي بين الجماعتين المؤسستين، وحق كل منهما بالاحتفاظ بمصالحها الرئيسية، فضلاً عن التوازن بين الوطنين الأم الضامنتين، بحيث لا تتيح مسألة العضوية الفرصة لأي منهما كي يكون لها موقع أكثر ملاءمة في قبرص مما للأخرى.

ج ـ وبناء على ما تقدم، فإن محادثات العضوية مع الاتحاد الأوروبي تحتاج لإجرائها إلى مشاركة كلا الجانبين على قدم المساواة وفي إطار المواقع المشتركة التي ستتم الموافقة عليها،

حيث سيكون لكل جانب فرصة متساوية للتعبير بشكل منفصل عن موافقته على الترتيبات التي تم التوصل إليها.

د ـ إن الجانب القبرصي التركي لا يعترف بالطلب غير الشرعي الذي قدمه الجانب القبرصي اليوناني من طرف واحد لعضوية الاتحاد الأوروبي. واستناداً إلى ما تقدم فإن طلباً جديداً ينبغي أن يقدم بموافقة ورضا الجانبين باسم الدولة الفدرالية التي سيتم إنشاؤها.

٩ ـ أما في شأن العرض الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي لتسهيل التوصل إلى حل في قبرص، فإننا لا نعتقد بأن الاتحاد الأوروبي الذي يضم في عضويته اليونان فيما لا يضم تركيا، يمكن أن يساهم بشكل حيادي وبناء في تحقيق حل للمسألة القبرصية. وفي الواقع، فإن الاتحاد الأوروبي قرر بضغط من اليونان، وبشكل غير عادل، اعتبار الطلب الآحادي الجانب الذي تقدم به الجانب القبرصي اليوناني، باسم «قبرص» أو نيابة عنها، صحيحاً. وخلافاً لحكم القانون، وللوقائع التاريخية الراسخة على الأرض، والمبادىء المرشدة التي وضعتها الأمم المتحدة لتسوية في قبرص، فإن ثمة محاولة في هذا القرار لإنزال الطائفة القبرصية التركية من مرتبتها كشريك مؤسس إلى مرتبة الأقلية في دولة قبرصية يونانية. وهذا بالضبط ما يحاول القبارصة اليونانيون واليونان تحقيقه منذ عقود. ولا حاجة للقول بأن ذلك غير مقبول على الإطلاق بالنسبة إلينا، وهو ما حاولنا

بكفاحنا العادل، على مدى السنوات الـ٣٢ الأخيرة، أن نحول دونه. وما تقسيم الجزيرة إلا نتيجة مباشرة لهذه الرؤية الأنانية لدى اليونانيين والقبارصة اليونانيين.

١٠ ـ بالإجمال، وفي ظل وجود اليونان في الاتحاد الأوروبي، فإننا ندعو إلى أن يترك تسهيل عملية التفاوض، كما ينبغي أن تكون، إلى مهمة الوساطة التي يقوم بها أمين عام الأمم المتحدة، فنتجنب بذلك إمكانية أن يحقق أحد الجانبين أفضلية مجحفة على الآخر في عملية التفاوض في قبرص.

حقائق حول
المفقودين في قبرص

١ ـ لقد ظل المنحى العام للدعاية القبرصية اليونانية حول القضية، يقوم على أن مسألة الأشخاص المفقودين في قبرص تتعلق بمصير ١٦١٩ قبرصياً يونانياً يزعم أنهم أوقفوا من قبل الجيش التركي خلال تدخله في تموز/يوليو ١٩٧٤، وانهم أخذوا إلى تركيا ولم يعودوا مطلقاً. ولا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا الكلام. فالطريقة التي يطرح بها القبارصة اليونانيون هذه المسألة كانت، حتى تاريخه، غير صادقة ومستندة إلى دوافع مضمرة.

أولاً، لأن المزاعم لا تستند إلى أي قرائن ثابتة، وثانياً، لأن القبارصة اليونانيين لا يأتون على ذكر ٨٠٣ قبارصة أتراك مفقودين اختفوا بعدما تعرضوا للتوقيف من قبل الجيش وقوى الأمن القبرصية اليونانية في الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٤.

٢ ـ إن الزعم بأن القبارصة اليونانيين المفقودين قد أخذوا إلى تركيا ولم يعودوا مطلقاً، لا أساس له من الصحة، فكل

القبارصة اليونانيين الذين وقعوا أسرى حرب خلال العام ١٩٧٤ ونقلوا إلى تركيا لأسباب تتعلق بسلامتهم، قد أفرج عنهم وعادوا إلى الجزء اليوناني من الجزيرة، بتأكيد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيان أصدرته بتاريخ ١١ آذار/ مارس ١٩٧٦.

٣ ـ إن الراحل مكاريوس نفسه قال في مقابلة تلفزيونية إن كل القبارصة اليونانيين المفقودين قد لقوا حتفهم، عملياً، في قبرص، وهذا الإعلان كان مبنياً على «معلومات مؤكدة» لم يتم الإفصاح عنها حتى اليوم، ولا حتى جرى إيصالها إلى «لجنة المفقودين». وقد رأت الأوساط المطلعة في حينه أن اتهامات مكاريوس المبطنة كانت موجهة إلى أولئك الذين تآمروا لتنفيذ الانقلاب عليه في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٧٤.

٤ ـ إن الحكم في شأن الطبيعة الحقيقية لمسألة المفقودين في قبرص، يمكن استخلاصه من تصريحات واردة أدناه، أدلى بها السير جيفري هاو وزير الخارجية البريطاني السابق والسيد إيفانجلوس يانوبولوس الوزير اليوناني السابق لشؤون البحرية:

أ ـ «. . . إن مسألة المفقودين في قبرص بدأت عام ١٩٦٣ حين اختفى عدد من القبارصة الأتراك في أعقاب هجومات شنها قبارصة يونانيون على الطائفة القبرصية التركية. وفي العام ١٩٧٤ اختفى عدد من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في أعقاب التدخل التركي» (من رسالة بتاريخ ٨ آذار/ مارس ١٩٨٧ وجهها السير

جيفري هاو إلى النائب نورمان تيبيت).

ب ـ إن الوهمين القائمين في شأن قبرص ينبغي إظهار ما فيهما من كذب. الوهم الأول المتعلق بقضية الأشخاص المفقودين، والوهم الثاني المتعلق بغزو قبرص.

فالقبارصة اليونانيون الذين يقدمون كأشخاص مفقودين، هم في الواقع من قتلوا خلال الانقلاب. أما في ما يتعلق بغزو قبرص من قبل تركيا، فإن العسكر اليونانيين هم الذين قاموا بالانقلاب وخلعوا مكاريوس في وقت كان معترفاً فيه على نطاق دولي بأنه «رئيس جمهورية قبرص». فكيف يكون ممكناً خلع مكاريوس والبدء بذبح القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، وفرض رجل مجنون مثل سامبسون على رأس الحكومة القبرصية، ومع ذلك توقع عدم حصول أي رد فعل من جهة تركيا؟ (تصريح أدلى به الوزير ونشرته صحيفة اليفثيروثيبيا في نيقوسيا في نيسان/ أبريل ١٩٨٨).

٥ ـ إن عدد القبارصة اليونانيين الذين يزعم أنهم مفقودون، قد تم تخفيضه مؤخراً، إلى ١٤٩٣ يشملون أيضاً ٦٧ ضابطاً في الجيش اليوناني وأولئك الذين قادوا الهجمات على القبارصة الأتراك في العام ١٩٧٤. ومع ذلك فإن الجانب القبرصي اليوناني على علم بأن المئات من هؤلاء، بمن فيهم اليونانيون الـ٦٧، في عداد القتلى. بعضهم قتل على أيدي قبارصة يونانيين

آخرين أو ضباط يونانيين خلال الحرب الأهلية التي وقعت في ما بينهم قبل حصول التدخل التركي. وقد لا يبدو قابلاً للتصديق أن هناك أيضاً حالات من محاولات داخل الحرس الوطني القبرصي اليوناني للقيام بعمليات اغتيال سياسية في ما بينهم، خلال المعارك، بحيث تلقى مسؤوليتها لاحقاً على الأتراك.

ومن الأمور ذات الدلالة البارزة أن أيا من المزاعم المعلنة في العام ١٩٧٤ ، إن داخل قبرص أو خارجها، في شأن قبارصة يونانيين مفقودين، قد تم إثباته بشكل كاف للجنة المفقودين التي تضم ممثلين عن القبارصة اليونانيين وممثلين عن القبارصة الأتراك، بالإضافة إلى العضو الثالث المحايد الذي يعينه أمين عام الأمم المتحدة بناء على توصية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٦ ـ ثمة دافعان مستتران وراء الحملة الدعائية القبرصية اليونانية في شأن قضية المفقودين. الأول هو الثأر. فالقبارصة اليونانيون المدعومون من اليونان، تعرضوا لنتائج وخيمة بسبب فشلهم في محاولة القضاء، بكل معنى الكلمة، على الوجود القبرصي التركي في الجزيرة وضم الجزيرة إلى اليونان كما كان الهدف من انقلاب تموز/يوليو ١٩٧٤. أما الدافع الثاني فهو التملص من عبء الشعور بالذنب واللوم عن الحوادث الدموية التي أدت إلى الوضع الراهن في الجزيرة، وتقديم أنفسهم على

أنهم الضحايا الأبرز لأحداث ١٩٧٤ التي كانوا هم أنفسهم من خطط لها وفجرها خلافاً للمعاهدتين الدوليتين اللتين التزموا بهما.

٧ ـ إن الحقائق الآتية تظهر بوضوح حقيقة مسألة المفقودين في قبرص:

لقد قتل مئات عدة من القبارصة اليونانيين خلال الأيام الخمسة من عمر انقلاب ١٥ تموز/يوليو، قبل التدخل التركي، وجرى دفنهم سراً في مقابر جماعية قبل التحقق من هوياتهم وقبل حتى إحصاء عددهم. وفي هذا الإطار يمكن الاستشهاد بالمقطع الآتي من مذكرات السيدة رينا كاستيللي عضو مجلس النواب في قبرص الجنوبية، وقد نشرت في العام ١٩٧٤:

«الجميع متسمرون هلعاً. إنهم يصغون صامتين لسماع التفاصيل حول الطفل الصغير الذي أخذ بعد قتله ودفن سراً في قبر جماعي. والرجل العجوز الذي ذهب يسأل عن جثة ابنه، أطلق عليه الرصاص بدوره في المكان نفسه. إن صنوف التعذيب والإعدامات في السجون المركزية، إلخ...».

ـ خلال وقف إطلاق النار في ٢٢ ـ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٤ عرض الجانب القبرصي التركي أن يعيد بواسطة قوات حفظ السلام الدولية، حوالي ٢٠٠ جثة لجنود قبارصة يونانيين سقطوا خلال القتال في الضواحي

القبرصية التركية لنيقوسيا. لكن الجانب القبرصي اليوناني بقيادة رئيس البلدية للوس ديمترياديس، رفض العرض. وهؤلاء الأشخاص أنفسهم مدرجون اليوم في لوائحهم بوصفهم قبارصة يونانيين مفقودين «موجودين في تركيا».

٨ ـ ان التقارير الصحافية القبرصية اليونانية التي نشرت مؤخراً وتناولت مسألة المفقودين، تضمنت الآتي:

في مقال كتبه أندرياس باراسخوس عن مسألة القبارصة اليونانيين الـ١٦١٩ المفقودين ونشرته مجلة «سيليديس» القبرصية اليونانية في العدد ٢١٠ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، يوجه الكاتب اللوم لأفراد عائلات القبارصة اليونانيين المفقودين، ويتناول الحالات من خلال تقديم أمثلة عن أشخاص جرى دفنهم دونما تدقيق في هوياتهم، وآخرين تظهر أسماؤهم على لوائح المفقودين، غير أنهم في الواقع ماتوا ودفنوا.

وتكتب المجلة الأسبوعية «سيليديس» أنه نتيجة للسياسة الرعناء التي اعتمدتها السلطات القبرصية اليونانية في مسألة المفقودين، على مدى الأعوام الـ٢١ الماضية، برز منحى مفاده أن مأساة يمكن أن تتحول إلى مهزلة، إذ بعد أن أعلن موت ٤٥ فقط من أصل ١٦١٩ يزعم أنهم مفقودون، بدأ ذوو المفقودين يختبرون ألماً وعذاباً مبرحين.

وتضيف المجلة:

«إن إبقاء أسماء الأشخاص الـ٤٥ على قائمة المفقودين، طوال ٢١ عاماً، رغم معرفة المسؤولين بأنهم في الحقيقة موتى، قد يتحول إلى صدمة. لكن الصدمة الأساسية تتمثل في أن المسؤولين مع علمهم بحقيقة الأمور، أخفوا الحقائق عن ذوي هؤلاء الأشخاص وقوضوا الأسس التي قامت عليها قضية المفقودين.

«ووسط الإرباك الذي أثاره بيان الرئيس كليريدس يوم السبت الماضي، برزت إلى الواجهة حوادث وقرائن عدة، بالقدر الذي يتعلق بمهنة الصحافة.

«في هذا الإطار، جمعنا أدلة متنوعة ووصلنا إلى المقبرة العسكرية في لاكاداميا. وعلى شواهد ٤٣ قبراً كان مكتوباً: «جندي مجهول» أو «مواطن مجهول»، مع ذكر تاريخ وفاتهم.

«ويفهم من طريقة ترتيب الصلبان والتواريخ المكتوبة على شواهد القبور أن ثمة ثلاثة قبور جماعية. ويبدو ظاهراً أن الجثث المدفونة هنا تعود لأشخاص قضوا في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧٤ و٢٤ و٢٥ آب/ أغسطس ١٩٧٤.

«وقد كشفت تحقيقاتنا أن الشخص الذي حاول التعرف على هويات القتلى، لم يكن قادراً على ذلك خلال الدفن، ولهذا السبب فإن أولئك المدفونين مجهولو الأسماء، وبالتالي فإنهم مصنفون كمفقودين. وعلمنا أيضاً أن

القبور فتحت في العام ١٩٨٢، وأخرج منها بعض الموتى، وأن أحد هؤلاء أمكن التعرف على هويته. وهذا الشخص الذي جمعت المعلومات حوله كان ابن ثيودوسيس كريتيكوس الذي كان في حينه رئيساً للجنة الهللينية لذوي المفقودين. واسم هذا الشخص الذي لم يعد على قيد الحياة، ما زال على قائمة المفقودين الـ١٦١٩».

إن قضية المفقودين، وهي حقبة مؤلمة من المأساة القبرصية، تخفي وراءها العديد من الصفحات السوداء. وإحدى هذه الصفحات المقبرة العسكرية في لاكاتاميا حيث، كما أشار الرجل الذي قام بعمليات الدفن في حينه، كتبت على شواهد القبر، بعد بضع سنوات، أسماء أشخاص ليسوا مدفونين هناك حالياً. . . فمن هم هؤلاء الموتى، وأين دفنوا؟

٩ ـ ومما يدعو للارتياح الشديد أن السيد غوستاف فيسيل الممثل الدائم للأمم المتحدة في قبرص، كسر أخيراً صمت الأمم المتحدة حيال هذا الموضوع، فصرّح علناً في نيقوسيا بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٦، قائلاً بأنه ليس ثمة إثبات يفيد بأن أياً من المفقودين ما زال على قيد الحياة. وتزامن ذلك مع تصريح مماثل كان قد أدلى به الرئيس رؤوف دنكتاش في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ إلى محطة تلفزيونية قبرصية يونانية خاصة. فبعد اجتماع مع هانز فان دان بروك مفوض الاتحاد الأوروبي، قال السيد فيسيل مشيراً إلى بيان الرئيس دنكتاش بأن كل

المفقودين هم، وللأسف، موتى: «هذه هي الحقيقة المؤلمة حول ما حصل، فما من أحد قدم للجنة الأمم المتحدة في شأن المفقودين، أي معلومة، أو إثبات، أو أي شيء على الإطلاق، ما يعني أن ليس ثمة أحد ما زال حياً في مكان ما». وأضاف السيد فيسيل أيضاً أن دور لجنة المفقودين لا يشمل تحديد المسؤول عن ما حصل».

١٠ ـ في اليوم نفسه الذي كان يتحدث فيه السيد فيسيل في نيقوسيا، أعلن ناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك خلال مؤتمر صحافي:

«إن الحوادث التي أشار إليها السيد دنكتاش، هي جزء من تاريخ قبرص الحزين.

«وينبغي تذكر أن كلا الطائفتين في قبرص وافقتا عام ١٩٨١ على إقامة لجنة لمتابعة موضوع المفقودين، مهمتها التأكد من مصير القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الذين فقدوا نتيجة النزاع الداخلي بين الطائفتين وأحداث ١٩٧٤.

«وقد حدثت مؤخراً تطورات إيجابية عدة في عمل لجنة المفقودين، أهمها:

«أ ـ قيام كلا الجانبين بتقديم كل الملفات الخاصة بالمفقودين، وهم ١٤٩٣ قبرصياً يونانياً و٥٠٠ قبرصي تركي.

«ب ـ تم التوصل إلى اتفاق حول الخطوط المرشدة

والمعايير الخاصة بالتحقيق والتوصل إلى استنتاجات ، وأيضاً. . .

«ج ـ تصنيف كل الحالات في عدد من الأبواب، ما سوف يسهل عمل لجنة المفقودين بشكل كبير. ويؤمل أن تكون لجنة المفقودين قادرة على التحرك دون المزيد من التأخير، لاستكمال عملها الإنساني المتعلق بهذا الفصل المأساوي في تاريخ قبرص».

١١ ـ لقد عقدت لجنة المفقودين في قبرص اجتماعها الثلاثين في ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦، وأصدرت بياناً صحافياً مشتركاً يلاحظ، مع إقراره بغياب روح التعاون الكافي بين الجانبين في لجنة المفقودين قبل ذلك التاريخ، ان ثمة روحاً جديدة قد انبثقت، قوامها التعاون والنية الحَسَنة لحصر أعمال اللجنة في مهمتها الإنسانية البحتة لمصلحة ذوي المفقودين.

خلاصة

لو أن روحاً من التعاون، بدلاً من المواجهة الناجمة عن المصلحة السياسية لأحد الجانبين، سادت عمل لجنة المفقودين فترة طويلة، لكانت هذه اللجنة في وضع مناسب لإنجاز مهمتها الإنسانية الطويلة المدى، وبالتالي خلّصت العائلات المعنية القبرصية التركية والقبرصية اليونانية، مما تعانيه منذ سنوات بعيدة.

لقد آن الأوان لحل هذه المسألة المأساوية، وفق المبادىء الإنسانية، بحيث يمكن إزالة أحد الأسباب التي تسمم العلاقات بين طائفتي الجزيرة.

إن الجانب القبرصي التركي يتعاطى مع مسألة المفقودين الإنسانية، بشكل صادق وبنّاء وواقعي. أما الجانب القبرصي اليوناني فإن طريقة تعاطيه لم تكن، للأسف، هي نفسها. والأمل في أن تغيّر «الروح الجديدة المنبثقة» هذا الوضع.

خطر الاتحاد الأوروبي على توازن القوى في الجزيرة(*)

بقلم: رؤوف دنكتاش

في الثالث من تموز /يوليو ١٩٩٠، تقدمت الإمارة القبرصية اليونانية، من جانب واحد، وتحت لقب «حكومة جمهورية قبرص» المغتصب، بطلب كي تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي، يفهم منه أنها تتصرف من أجل قبرص بكاملها ونيابة عنها.

وعلى الرغم من رد فعل الجانب القبرصي التركي المباشر والذي اعترض بشدة على هذا الطلب غير القانوني، فإن الاتحاد قرر بشكل غير عادل أن ذلك الطلب كان بالفعل من قبل «قبرص» ونيابة عنها.

ومنذ ذلك القرار المشؤوم تكثفت جهود الجانب القبرصي اليوناني لعرقلة العملية التفاوضية ومواصلة مسيرة التكامل مع

(*) مقالة نشرت للمرة الأولى في European Voice (الصوت الأوروبي) بتاريخ ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨.

اليونان. وقد وضع عقبة تلو أخرى في طريق التوصل إلى تسوية عبر التفاوض.

وكان يفترض في المسار الذي سلكه الجانب القبرصي اليوناني لاحقاً، وتحديداً رفض «مجموعة الأفكار» التي رعتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٢ ورزمة إجراءات بناء الثقة في العام ١٩٩٤، ان يظهر للمعنيين كافة، أن هذا الجانب ليس مهتماً بتسوية عبر التفاوض، بل بالقضاء على الثوابت نفسها التي أرست عبر عملية التفاوض. فبنهجه القائم على تحقيق انهيار الشعب القبرصي التركي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً عبر حصارات غير إنسانية، وحملة تشهير دعائية، وحشد الأسلحة المتطورة في إطار «عقيدة الدفاع المشترك مع اليونان»، أظهر الجانب القبرصي اليوناني مرة بعد أخرى أنه ينحو إلى مفاقمة الصراع وتصعيده عوضاً عن حله.

على هذه الخلفية التقيت بالزعيم القبرصي اليوناني غلافكوس كليريدس في نيويورك، ولاحقاً في سويسرا في شهر تموز / يوليو وآب / أغسطس ١٩٩٧، بعدما توقفت المفاوضات المباشرة زهاء ثلاث سنوات، بسبب رفضه للحوار المباشر بحجة أن ليس ثمة أرضية مشتركة في ما بيننا.

وما كان السيد كليريدس يقصده بالحديث عن الافتقار إلى أرضية مشتركة، هو أنني لم أذعن مسبقاً لطلبه بأن أدعم الطلب الذي تقدم به، من جانب واحد، لعضوية الاتحاد الأوروبي،

من دون أي تسوية شاملة أو حفاظ على التوازن الحيوي بين تركيا واليونان في شرقي البحر الأبيض المتوسط، كما نصت على ذلك اتفاقيات ١٩٦٠.

ومنذ ذلك الحين جعل من قضية عضوية الاتحاد الأوروبي ليس فقط شرطاً مسبقاً، بل أيضاً محوراً لسياسته، على حساب عملية التفاوض.

إن محادثات نيويورك وسويسرا لم تسفر عن النتائج المرجوة، نظراً لأن السيد كليريدس رفض أن يتزعزع شبراً واحداً عن موقفه الأساسي القائم على محاولة إنزال مرتبة الشعب القبرصي التركي لكي تصبح «أقلية تحت الحماية» في «قبرص يونانية»، فيما كان تقرير جدول أعمال اللجنة الأوروبية للعام ٢٠٠٠ والذي وضع تصوراً لبدء مفاوضات الانضمام مع «قبرص» (قاصداً الإدارة القبرصية اليونانية) في العام ١٩٩٨، ينص على الآمال بتحقيق أي تقدم باتجاه تسوية شاملة.

هذا التطور الذي جاء في غير أوانه وبشكل مخالف تماماً لإرادة الجانب القبرصي التركي، ورغم اعتراضاتنا المبررة على عضوية الاتحاد الأوروبي قبل التسوية الشاملة والحفاظ على التوازن اليوناني ـ التركي في شرق البحر الأبيض المتوسط... وجّه ضربة قاضية للمفاوضات.

ومن غير الممكن توقع أن يظهر الجانب القبرصي اليوناني المرونة الضرورية في المفاوضات، فيما الاتحاد الأوروبي بدفع

من اليونان، يتخذ خطوات تدعم مزاعمه غير المشروعة بأنه حكومة قبرص كاملها، ويضر بمحصلة عملية التفاوضين الطائفتين.

كما أنه لا يمكن أن يتوقع منا كجانب قبرصي تركي أن نظل منخرطين في هذه العملية فيما تجري في مكان آخر خارج طاولة المفاوضات وبشكل معاكس تماماً لإرادتنا، تطورات تضر بالمحصلة النهائية.

وحين أشير إلى هذا الواقع وأشرح لمذا لا ينبغي بحث عضوية الاتحاد الأوروبي والموافقة عليها، قبل التوصل إلى تسوية شاملة وبعد إجراء استفتاءين منفصلين في كلا الجانبين، حسبما ورد في رزمة أفكار الأمم المتحدة، فإنني أتهم بالتعنت، وهذا لا يزعجني، فمن واجبي الدفاع بأفضل وسيلة ممكنة عن مصلحة شعبي وحقوقه الراسخة.

فإذا كان ينبغي إيجاد أسس جديدة للتعايش بين الجانبين في قبرص، فثمة مبادىء وعناصر لا بد من ضمانتها وإثبات صحتها. إن المعاهدات الدولية التي تحكم قبرص، قد جعلت الوحدة مع اليونان عملاً غير قانوني أسوة بترياقها المتمثل بالتقسيم، فيما جرى التعامل بفعالية مع الخوف من الهيمنة القبرصية اليونانية، عبر الاحترازات المبطنة والإقرار بالمساواة السياسية بين الطائفتين.

لقد أعطانا نظام الضمان الإحساس بالأمن بالنسبة إلى

المستقبل، إذ أن توازن القوى بين الوطنين الأم، تركيا واليونان، في قبرص وفر استمرار الحالة التي كانت عليها الأمور.

وكجزء من هذه الزواجر والضوابط فإن المعاهدات الدولية التي قامت بمقتضاها جمهورية الشراكة لعام ١٩٦٠، قد منعت قبرص من أن تنضم إلى أي منظمات دولية أو مواثيق تحالف، لا تكون تركيا واليونان معاً عضوين فيها.

وتشير معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ إلى أن قبرص «تلتزم بعدم المشاركة كلياً أو جزئياً في أي وحدة سياسية أو اقتصادية مع أي دولة مهما كانت»، مظهرة بكل وضوح نوايا الأطراف في الحفاظ على توازن عادل بين مصالح الطائفتين المؤسستين والدول الضامنة في شأن قبرص.

إلى ذلك، فإن اتفاقيات زيورخ ولندن تعطي كلا من الطائفتين حق الفيتو في المسائل التي تتعلق بالشؤون الخارجية، إذ تنص بشكل سافر على أن الرئيس (القبرصي اليوناني) أو نائب الرئيس (القبرصي التركي) سيكون لهما حق الفيتو النهائي على أي قانون أو قرار يتعلق بمشاركة جمهورية قبرص في المنظمات الدولية ومواثيق التحالف التي لا تشارك اليونان وتركيا معاً فيها.

إن الاعتبارات التي قامت عليها معاهدات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ الدولية لا تزال قائمة بمفاعيلها. وهذه هي الحقوق الأساسية والمرتبة التي أدافع عنها على مدى السنين على طاولة

المفاوضات، والتي يسعى الجانب القبرصي اليوناني اليوم للقضاء عليها من خلال الدخول في الاتحاد الأوروبي.

إن عضوية الاتحاد تستخدم ذريعة للتخلص من حقوقنا المكتسبة والقضاء على التوازن بين تركيا واليونان إزاء قبرص، لمصلحة اليونان.

يقول السيد كليريدس لشعبه إنه ما أن تقبل «قبرص» عضواً في الاتحاد الأوروبي، فإن قضية الهللينية ستنتصر لأن معاهدة الضمان لن تكون قابلة للتطبيق ضد دولة عضو في الاتحاد، وفضلاً عن ذلك فبمقتضى قوانين الاتحاد الأوروبي فإن كل المبادىء الأساسية التي برزت حتى تاريخه في ما يتعلق بتسوية ثمة على ثنائية الناطق والطوائف، لن يكون لها أي تأثير.

وحين اقدم هذه الحقائق إلى دبلوماسيي الاتحاد، يطلب مني أنسى الماضي وأن أنظر إلى المستقبل. غير أنه إذا كان علينا ننظر إلى المستقبل من دون التطلع إلى الوراء، ينبغي أن نبدأ الوضع الراهن للأمور. والحقيقة التي لا يرقى إليها الشك ثمة في قبرص طائفتين وطنيتين مختلفتين وكيانين ديمقراطيين سيين منفصلين مع كافة مواصفات الدولة.

أنا إذ أشارك في المفاوضات، فإنما استمد سلطتي من دة الديمقراطية لشعبي وممثليه المنتخبين، البرلمان كومة، تماماً مثلما يفعل السيد كليريدس من خلال ساته. أما الاعتراف أو عدم الاعتراف فلا يغير شيئاً من هذا

الواقع، وهو بكل تأكيد ليس القضية.

القضية هي ما إذا كان ثمة في قبرص حكومة واحدة مفوضة من الشعب كي تتقدم بطلب عضوية الاتحاد الأوروبي، أو تجري مفاوضات الدخول باسم الجزيرة ككل. والجواب هو بكل وضوح: لا، فمنذ قضى القبارصة اليونانيون بالقوة على دولة الشراكة، في العام ١٩٦٣، ليس ثمة حكومة تمثل السكان جميعاً.

أما ادعَاء أن إدارة تتألف بكاملها من قبارصة يونانية هي «الحكومة الشرعية لقبرص بكاملها»، وأن بمقدورها التصرف باسم القبارصة الأتراك، فما ذلك سوى تحد لكل أولئك الذين يؤمنون بعالم يقوم على حكم القانون، وحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية.

إن اقتراح مشاركة الطائفة القبرصية التركية في سياق العملية الهادفة إلى تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي بناء على طلب تقدم به الجانب القبرصي اليوناني من جانب واحد، هو إهانة لشعب كافح على مدى السنوات الـ٣٤ الأخيرة، من أجل منزلة وحقوق متساوية في قبرص.

ومن الجلي أن تفسيراً محدوداً للمساواة على أنها مجرد مساواة على مستوى الطائفتين، قد فشل في أن يقودنا إلى تسوية تستند إلى المساواة السياسية، ما دامت قد سمحت لإرادة قبرصية يونانية صافية أن تقدم نفسها للعالم كما لو أنها كانت

«الحكومة الشرعية الوحيدة لقبرص بكاملها»، وتسعى للإندماج مع اليونان سواء مباشرة أو من خلال الاتحاد الأوروبي.

وانطلاقاً من القرار الأخير الذي اتخذه الاتحاد، والذي يقضي سواء على ثوابت العملية التفاوضية التي تقدم بها الأمم المتحدة، أو على الإطار المرسوم لحل عادل ودائم في قبرص، فقد أصبح محتماً أن أي مرحلة مقبلة من المفاوضات ينبغي أن تعكس مساواة كلا الجانبين، ليس فقط على مستوى الطائفتين، بل أيضاً على مستوى الدولتين السيّدتين اللتين تمثلانهما في الواقع.

رسالة الى جاك دولور(*)

١٩ تموز / يوليو ١٩٩٣

صاحب السعادة ،

أشعر بأن من واجبي أن أنقل وجهات نظر واهتمامات الجانب القبرصي التركي ازاء تقرير (اشعار) لجنة المجموعة الأوروبية الصادر في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ في شأن الطلب غير الشرعي المقدم من الادارة القبرصية اليونانية منفردة، للانضمام الى المجموعة الأوروبية.

وفي ضوء الوقائع القائمة ووجود ادارتين منفصلتين في الجزيرة، وكما تم شرحه بالتفصيل في المذكرة المرفوعة الى رئيس مكتب مجلس وزراء المجموعة الأوروبية بتاريخ ١٢ تموز/ يوليو ١٩٩٣، فضلا عن المذكرة الاضافية المرفوعة بتاريخ ٣ ايلول/ سبتمبر من العام نفسه، فان الطلب المقدم من جانب واحد من قبل الادارة القبرصية اليونانية، لا يستند الى أي

(*) رئيس لجنة المجموعة الأوروبية.

أساس شرعي، وقد تم من دون أي استشارة للجانب القبرصي التركي وموافقة منه.

ان الجانب القبرصي اليوناني الذي اغتصب لقب «حكومة قبرص» بقوة السلاح في العام ١٩٦٣، لا يملك أي سلطة شرعية أو دستورية تخوله التصرف كحكومة شرعية لـ «جمهورية قبرص»، نظرا لأن أساس الشرعية هو أن سلطات السيادة ينبغي أن تظل تنبع من الطائفتين الوطنيتين اللتين تتمتعان بمنزلتين متساويتين سياسيا وتعملان بالتضافر والشراكة.

ينبغي استذكار أن قبرص، بمقتضى المعاهدات الدولية لعام ١٩٦٠، لا تستطيع الانضمام الى أي اتحادات سياسية أو اقتصادية، ما لم تكن اليونان وتركيا عضوين فيها. وتظهر محاضر الاجتماعات التي جرت في لندن في ١١ـ١٣ شباط / فبراير ١٩٥٩ بين وزراء خارجية الدول الضامنة الثلاث (أي اليونان، تركيا وبريطانيا)، بوضوح، اتفاق الأطراف الثلاثة على «تجنب أن توفر أي من اليونان أو تركيا موقعا لها في قبرص متميزا عن الدولة الأخرى، على سبيل المثال أن تقيم اليونان نوعا من «الاينوسيس الاقتصادية». كما أن اتفاقيات ١٩٦٠ تنص على أن رئيس الجمهورية ونائبه (قبرصي تركي) ينبغي أن يتمتعا معا وكلا على حدة، بحق الفيتو النهائي ضد أي قانون أو قرار يتعلق بالشؤون الخارجية، باستثناء مشاركة الجمهورية في المنظمات الدولية ومواثيق التحالف التي تشارك فيا اليونان

وتركيا معا.

في ظل هذه الخلفية لا يمكن للادارة القبرصية اليونانية أن تزعم لنفسها الحق بأن تعمل بشكل آحادي الجانب في مسألة تمس مستقبل قبرص بشكل عميق، من دون موافقة الجانب القبرصي التركي. فمن وجهة النظر القبرصية التركية، فان هذا الطلب غير القانوني باطل، وبالتالي لا يلزم الشعب القبرصي التركي أو الجزيرة ككل، شرعيا وسياسيا.

ان مسألة عضوية قبرص في المجموعة الأوروبية، تشكل أحد العناصر التي ينبغي أن يتفاوض الجانبان في شأنها ويتفقا عليها في اطار تسوية شاملة. وهذه الحقيقة لفت أمين عام الأمم المتحدة الانتباه اليها في البيان الذي أصدره في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠. وأي أفعال تقدم عليها المجموعة الأوروبية، أو تسمح بها، بما يدفع الطلب الآحادي الجانب خطوة الى الأمام، من شأنها أن تنطوي على أن المجموعة الأوروبية تتخذ، بشكل أو بآخر، موقفا في مسألة لم يقم الجانبان بمناقشتها والموافقة عليها، وستؤذي من دون شك مهمة الوساطة الحميدة التي يقوم بها أمين عام الأمم المتحدة.

ينبغي أن يكون مفهوما أنه الى أن تتحقق تسوية سياسية مقبولة من الجانبين وموازاة في ما يخص التنمية الاقتصادية لكليها، سيؤدي دخول الجانب القبرصي اليوناني، من جانب واحد، المجموعة الأوروبية، الى المزيد من تعقيد المسألة

القبرصية، وسيعزز في نهاية المطاف تقسيم الجزيرة.

ان «اشعار» لجنة المجموعة الأوروبية يستلزم بعض وجهات النظر التي لا تتفق مع البديهيات السياسية والقانونية للمسألة القبرصية. وفي هذا الاطار أود أن ألفت اهتمامكم الكريم الى الأمور الآتية :

ان المجموعة الأوروبية باقامتها ترابطا ما بين علاقات «قبرص» كعضو في المجموعة ومواقف الطرفين في المحادثات الجارية بين الطائفتين، تنزع بشكل ظاهر الى أن تجعل المجموعة طرفا في النزاع القبرصي الذي هو أساسا مسألة داخلية خاصة بالطائفتين، من دون ادراك حقيقة أن أي خطوة كهذه تساهم فقط في تعقيد المسألة وزعزعة المبادئ والمفاهيم التي ينبغي أن تستند اليها المفاوضات المباشرة الهادفة الى تسوية مقبولة من كلا الطرفين.

ويستلزم «الاشعار» تأملات في شأن بعض المسائل التي لا تدخل بكل وضوح في مجال اختصاص المجموعة الأوروبية. ومن دون الاسهاب في الحديث عن هذه المسائل، يكفي، في هذا الاطار، أن نذكّر أولئك المعنيين بأن جمهورية قبرص الشمالية التركية هي نظام مستوف لشروط التعددية الديمقراطية، حيث يتمتع شعبنا بحقوق الانسان والحريات الأساسية، من دون أن يكون عرضة لأي قيود. والشعب القبرصي التركي، كأحد الجانبين المتساويين سياسيا في قبرص، يشاطر شعوب

المجموعة الأوروبية مثلها وأهدافها، وليس أقل رغبة من شريكه السابق الشعب القبرصي اليوناني، في تحقيق عضوية الجزيرة ككل في المجموعة الأوروبية بشكل يوفر الفوائد من مثل هذه العضوية، فضلا عن الأعباء، وبما ينبع بحق من كلا الطائفتين الوطنيتين، ما أن تنجز تسوية شاملة، على أن يكون وطناهما الأم، اليونان وتركيا، شريكين فيها بالطبع.

جدير بالملاحظة أنه على الرغم من نداءاتنا المتكررة بأن الطلب القبرصي اليوناني الآحادي الجانب، ينبغي أن لا يأخذ مسراه، وعلى الرغم من المعوقات الشرعية والدستورية التي تحول دون دخول «قبرص» في المجموعة الأوروبية، فان لجنة المجموعة تقول في تقريرها «ان اللجنة مستعدة لأن تبدأ فورا محادثات مع حكومة قبرص». مثل هذه الخطوة من شأنها أن لا تتفق مع ما يقوم به أمين عام الأمم المتحدة من بحث متواصل عن تسوية شاملة، ومع بيانه في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠. فمن الخطأ التفكير بأن أي اتفاقية تعقد بين الادارة القبرصية اليونانية والمجموعة الأوروبية، خلال هذه المحادثات التمهيدية، ستكون ملزمة للجانب القبرصي التركي، بل انه حتى خطأ أكثر فداحة الاعتقاد بأن مثل هذه المحادثات، وأي اتفاقات يتم التوصل اليها بمقتضاها، ستسهل التوصل الى تسوية سياسية، اذ ينبغي التيقن من أن دخول دولة قبرصية يونانية محض الى المجموعة الأوروبية، لا يمكنه المساهمة في حل الخلافات بين الجانبين.

فالمشاركة في المجموعة الأوروبية يمكن فقط أن تتحقق بعد ايجاد شراكة جديدة تعكس بشكل كامل وضعية ودور كلا الطائفتين الوطنيتين.

في ضوء ما ورد آنفا، أثق بأن سعادتك ستنقل آراءنا الى مجلس وزراء المجموعة الأوروبية، وأن المجلس سوف يأخذ بعين الاعتبار تلك الآراء والاهتمامات، واستطرادا الوقائع القانونية والدستورية للمسألة القبرصية. فالمجموعة الأوروبية ينبغي أن تقوم بحصتها في تسهيل جهود أمين عام الأمم المتحدة للتوصل الى تسوية عبر التفاوض من خلال معاملة كلا الجانبين على قاعدة المساواة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رؤوف دنكتاش

رئيس الجمهورية

ملحق (٥)

الرئيس رؤوف دنكتاش : هولبروك فهم الوقائع (*)

أعرب الرئيس رؤوف دنكتاش، رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية، عن ارتياحه للزيارة الأخيرة التي قام بها مؤخراً ريتشارد هولبروك إلى المبعوث الرئاسي الأميركي إلى قبرص، رغم أن الدبلوماسي الأميركي ألقى اللوم على القبارصة الأتراك بالنسبة الى استحالة استئناف المحادثات بين الجانبين.

فقد طلب دنكتاش الاعتراف بجمهورية قبرص الشمالية التركية، ورفع الحصار عنها، وتجميد المحادثات بين الاتحاد الأوروبي والقبارصة اليونانيين في شأن انضمام قبرص إلى الاتحاد.

وفي مقابلة خصّ بها مجلة « PROBE » التي تصدر عن صحيفة «TURKISH DAILY NEWS» (التي تصدر باللغة الانكليزية في أنقرة)، أشار دنكتاش إلى التأثيرات الايجابية لزيارة هولبروك، وقال إن هذا الأخير شاهد الوقائع في الجزيرة. ولفت دنكتاش الى أن هولبروك كان يمكن أن يتحدث بشكل أكثر صراحة لو لم يكن يواجه بعض القيود.

وكرر رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية ارتباطه الكامل بتركيا، وانتقد بعض الأحزاب القبرصية التركية التي ترى أن على جمهورية قبرص الشمالية التركية أن تدخل الاتحاد الأوروبي من دون وجود تركيا فيه. وشدد على أن الاطار الوحيد للمحادثات بين الجانبين القبرصيين هو أن

تكون من دولة الى دولة.

وحول الموقف القبرصي اليوناني واليوناني، قال دنكتاش انه حتى لو تم التوصل الآن الى أي نوع من التسوية، فان اليونانيين سيبقون، بطريقة ما، المسائل حية.

في ما ياتي مقاطع موسّعة من هذه المقابلة:

*** في المؤتمر الصحافي الذي عقده هولبروك هنا قبل مغادرته، لام الجانب القبرصي التركي على تعنته وقال ان مطالبكم هي التي كانت السبب في استحالة استئناف المحادثات. ألم يكن يعرف بشأن هذه المطالب قبل مجيئه؟**

ـ كان يفترض أنه يعرف ذلك، اذ انني سبق أن تكلمت مع توماس ميللر (المبعوث الخاص لوزارة الخارجية الأميركية الى قبرص). وقد قلت لهولبروك ان القبارصة اليونانيين **لن يتراجعوا عن لعب ورقة الاتحاد الأوروبي، واننا لن نسير الى هذا الفخ.** كما قلت له اننا لن نتراجع عن مطالبتنا بأن تكون المحادثات من دولة الى دولة من أجل حماية انفسنا، وللحؤول دون استمرار المحادثات المضنية بين الطائفتين منذ ٢٤ عاماً، ولتحضير الأرضية المناسبة التي يمكن بها حل المسائل بطريقة أكثر سهولة.

وحين كررت هذه النقاط كافة قال: «لقد جئت بالفعل متأخرا جدا، فزيارتي تم الاعلان عنها وكان علي أن آتي». وعليه فإنه كان يعرف كل شيء قبل مجيئه.

ان القبارصة اليونانيين، مستخدمين لقب «حكومة قبرص»، اتخذوا قرارا بعدم المساومة. فقد سبق لكليريدس (الرئيس

القبرصي اليوناني) أن قال: «ان قرارنا بالجلوس على طاولة المفاوضات هو مجرد تكتيك. فاذا كان ثمة ما سيرفضه الطرف الآخر، فسنترك انطباعا بأننا سنقبله، وحين يرفض الطرف الآخر ذلك، فاننا سنوجّه اللوم اليه». هل من الممكن أن يتخلى كليريدس الذي قال هذا كله، عن هذه اللعبة، عندما يأتي هولبروك أو أي شخص آخر؟

لقد أرادوا منذ مئات السنين السيطرة على قبرص، واخترعوا لعبة الاتحاد الأوروبي وفتحوا الطريق لعضويتها. وهم بذلك اما خدعوا الاتحاد الأوروبي، أو أحرجوه من خلال ابتزاز اليونان له، ولن يتراجعوا عن هذا الطريق. نحن نعلم أنهم لن يتراجعوا، ولذلك اعتمدنا اعلان ٢٣ نيسان/أبريل وطلبنا المساواة ليس فقط على طاولة المفاوضات بل في كل مكان آخر. ماذا تعني المساواة؟ معناها هو أنه حينما يكون أحد الشريكين المؤسسين حكومة، فان الطرف الآخر لا يمكن أن يكون أقلية، فكلاهما ينبغي أن يكونا دولتين.

ونحن إذا ما أوجدنا انطباعا بأن المسائل يمكن أن تحل بسهولة في حين أن الوضع بالع التعقيد، فاننا نكون بذلك نخدع شعبنا ونلحق الأذى بقضيتنا... فالقبارصة اليونانيون، من زاويتهم، حلّوا المشكلة، ذلك أنهم قضوا على الحكومة المشتركة كي يصبحوا هم حكومة قبرص. وباستيلائهم على اللقب حلّوا مشكلتهم. وقد فعلوا ذلك من أجل أن ينزلوا القبارصة الأتراك الى مرتبة الأقلية، وابعاد تركيا عن الجزيرة،

ومحو الحقوق التركية فيها. هذه هي المسألة. أما مشكلتنا فكانت عدم الاستسلام لحكمهم وعدم السماح لهم بتحويل قبرص الى جزيرة هللينية. وبعد ١٩٧٤، وبفضل الله ووطننا الأم، تحررنا وأقمنا دولتنا.

لذا فان الهدف الآن هو ايجاد جو يمكن فيه للدولتين أن تبدأا تعاونا من أجل ازالة ما تبقى من مشاكل في ما بينهما. بعد ذلك يمكن للدولتين أن تجلسا حول طاولة وأن تتحادثا حول التوحيد السياسي، اذا كانتا ترغبان في ذلك.

هولبروك، في رأيي، فهم هذا الأمر جيدا. فقد رأى الأعلام اليونانية حين عبر الى الجانب القبرصي اليوناني، وانا واثق من أنه فتح عينيه جيدا.

ما هي اللعبة التي يلعبونها؟

اين تقف اليونان من هذه المسألة ؟ لقد أصدرت تركيا بيانا مشتركا معنا. فهل يمكن لليونان وقبرص اليونانية أن تصدرا بيانا تقولان فيه ان القبارصة اليونانيين هم حكام القبارصة الأتراك؟ لا يستطيعون مطلقا فعل ذلك، انه أمر مستحيل. وعليه فما هي اللعبة التي يلعبونها؟ **ان هدفهم جعل الجزيرة هللينية داخل الاتحاد الأوروبي، عبر الابتزاز والمؤامرات، والصواريخ، والقواعد العسكرية، الخ.** . . ما هي اللعبة التي تلعبها اليونان؟ انها تريد السيطرة على قبرص.

أنا مرتاح لزيارة هولبروك. لماذا؟ لأنه شاهد الوقائع بأم

عينيه، وفهم نوايا القبارصة اليونانيين. لقد تكلم مع كليريدس، غير أنه تكلم أيضا مع الزعماء الآخرين. كليريدس قال له انه مستعد لمحادثات تحت رعاية الأمم المتحدة ولقبول اقامة دولة فدرالية. من هو كليريدس هذا؟ انه الرجل الذي قال بأنه ليس ثمة ارضية مشتركة لمناقشة أي شيء، حينما كانت كل ثوابت أمين عام الأمم المتحدة على طاولة المفاوضات، في الفترة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٧. انه من قال بأن جلوسه على الطاولة ليس سوى تكتيك.

أي فدرالية؟

هل انتهى كل شيء بمجرد اعلان كليريدس أنه مستعد لبحث الفدرالية؟ وأي فدرالية؟ **لقد محوا بعملية انضمامهم الى الاتحاد الأوروبي كل ثوابت الفدرالية**، ويقولون الآن انهم مستعدون لبحث الفدرالية. وماذا عن الآخرين؟ ان الكنيسة القبرصية اليونانية الأرثوذكسية تصرخ قائلة بأن الفدرالية معناها الموت. نشكر الله على أنها فعلت ذلك في اليوم نفسه الذي جاء فيه هولبروك. وماذا عن كبريانو وليساريدس (زعيمي المعارضة في الشطر الجنوبي)؟ انهما يقولان: أبدا. ماذا عن ايوكا ـ ب؟ انها تقول: أبدا. وعليه فمن يمثل كليريدس اذن؟

اللوبي اليوناني

*** زيارة هولبروك مهمة من زاوية أخرى. فقد أشار اليك مستخدما**

عبارة «السيد دنكتاش»، ولكن «الزعيم المنتخب للقبارصة الأتراك». وخلال مؤتمره الصحافي قال أيضا ان قبرص اليونانية لا تمارس أي سلطة على القبارصة الأتراك وان كليريدس يعلم ذلك... وهو تصريح يصدر للمرة الأولى عن دبلوماسي أميركي.

- في المحادثات التي جرت برعاية الأمم المتحدة في بلدة غليون السويسرية، قال لي كليريدس انه يعلم أنه ليس رئيسا للقبارصة الأتراك. ومنذ ذلك الحين وأنا أحاول تعميم هذا التصريح. ولا بد أن هولبروك سأله عن ذلك. وبعدما أعلن هولبروك هذا الأمر، بدأت وسائل الاعلام القبرصية اليونانية مجتمعة تهاجم كليريدس، وبدأ اللوبي اليوناني في الولايات المتحدة يهاجم هولبروك.

علينا أن نقبل حقيقة وجود لوبي يوناني في الولايات المتحدة، وأن نكون جاهزين لمواجهة نفوذه. وكل من يأتي الى الجزيرة يأخذ بعين الاعتبار اللوبي اليوناني، اذا ما قال شيئا. **وانا متأكد من أنه لولا اللوبي اليوناني لتكلم هولبروك بصراحة أكبر.** انه دبلوماسي جاد، فما قاله، أو ما خبأه بين السطور، ينطوي على مؤشرات ايجابية.

اتفاقية عدم اعتداء

علينا أن نقف بصلابة. ان لدينا دولة ونحن مستعدون للحوار على أساس دولتين متساويتين. فما هي الأمور التي سنتحدث عنها؟ إنها أولا المشاكل القائمة في ما بيننا (رفع الحصار،

جهود التسلح، الخ). بامكاننا أن نوقّع اتفاقية عدم اعتداء. ويمكن لتركيا واليونان أيضا أن تضمنا ذلك. كما يمكننا توقيع اتفاقية جديدة لزيادة التقارب بين شعبينا. فلنوقف العقوبات المتبادلة، وسيرى الشعب القبرصي اليوناني أنه بالاعتراف بحقوق القبارصة الأتراك، لن يخسر شيئا من حقوقه في الجزيرة.

غير أنهم اذا استمروا يقولون: «**لا، فنحن حكومة قبرص، ولا نستطيع ان نناقش مسألة سيادتنا. نحن حكومة قبرص، ولا نستطيع ان نسمح بمثل هذه المساواة. نحن حكومة قبرص، ولا نستطيع الاقرار بمعاهدة الضمان...**» فما هو هذا؟ هل نحن مرغمون على الاستمرار في الحديث حول ذلك كله؟ كلا. ان بمقدورنا فقط الحديث من دولة الى دولة.

ما يمكن وما لا يمكن

*** كيف ترى مستقبل قبرص؟ بأي صورة ستتواصل المحادثات؟**

ـ الجهود ستستمر. وحتى لو وقّعنا الآن على أي اتفاق، فان القبارصة اليونانيين واليونانيين سيُبقون، بطريقة ما، الأمور عالقة. ولهذا فان علينا أن نثبّت أقدامنا على ارض صلبة، أي على أرض الدولة. **وعندها فحين يفتعلون أي مشكلة، فاننا سنرد كدولة.** فاذا لم تقع أي مشكلة، فسنقترب اكثر ونزداد مصالحة. بمقدورنا أن نصبح أصدقاء وعندها سينبثق الحل السياسي.

لقد أظهر هولبروك ما لا يمكن أن يتحقق في قبرص. حسنا. انه لم يطلق صفة الاجحاف على موقف الاتحاد الأوروبي الذي قلب المسألة القبرصية رأسا على عقب. **والاجحاف الذي تسببت به مواقف الاتحاد الأوروبي جلب أكبر المشاكل**. هذا الاجحاف ليس فقط بحق قبرص، بل ايضا بحق تركيا. لقد رفض هولبروك الاعتراف بذلك. لماذا؟ بسبب اللوبي اليوناني، ولأن الولايات المتحدة تعترف بقبرص اليونانية، الخ . . . كان لديه بعض المعوقات.

أخبرته بأن الاينوسيس مستحيلة، وأن القبارصة اليونانيين لا يستطيعون حكم القبارصة الأتراك، وأن حقوق تركيا واليونان في ما يتعلق بقبرص، لا يمكن الغاؤها، وأن اتفاقية الضمان لا يمكن تغييرها. هذه هي الأمور التي لا يمكن فعلها.

غير أن ثمة أمورا أخرى يمكن القيام بها. ومن خلال ما لا يمكن القيام به، فان بامكان الأذكياء أن يكتشفوا ما يمكن القيام به، اذا كانوا يريدون ذلك. ان بامكان القبارصة اليونانيين أيضا اكتشاف ما يمكن فعله، اذا شاؤوا. وينبغي لبعض الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تقر بأن قبرص اليونانية ليست حكومة القبارصة الأتراك، تماما كما شدّد هولبروك ولامبرتو ديني وزير خارجية ايطاليا. ان على الاتحاد الأوروبي أن يعترف بأن قبرص اليونانية لا تملك الحق في التقدم باسم الجزيرة بكاملها بطلب عضوية الاتحاد، وأنه ينبغي

النظر الى طلبهم على هذا الأساس.

*** ملاحظة من المحاور: ان دنكتاش لا يطالب باعتراف دولي بجمهورية قبرص الشمالية التركية. فما يطالب به أكثر حذقا من ذلك. انه يطالب بأنه اذا كان عليه المشاركة في المزيد من المفاوضات مع الجانب القبرصي اليوناني في اطار مهمة الوساطة الحميدة التي يقوم بها أمين عام الأمم المتحدة،** فان على الجانب القبرصي اليوناني والأمين العام الاقرار بان ثمة دولتين متساويتين سياسيا في قبرص، وأن ايا منهما لا تستطيع أن تمثّل بمفردها كلا الطائفتين. **بعبارة أخرى، فان ما يسعى اليه هو أنه ينبغي أن يعترف به كرئيس، على الأقل لدولة أمر واقع في الشمال حيث لا وجود عمليا أو في الحقيقة شرعيا، لأي اشراف للسلطات القبرصية اليونانية في الجنوب، أو بالأحرى ادارة ما يسمى «حكومة قبرص».**

وجهة نظره هي أن وجود دولتين في قبرص هو أمر حقيقي ينبغي الاقرار به قبل أن يصبح ممكنا تحقيق أي تقدم باتجاه المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة.

وبالطبع فان دنكتاش سيسعى في نهاية المطاف الى الحصول على اعتراف دولي بجمهورية قبرص الشمالية التركية. وهذا، في اعتقاده، من حقه. غير أن الاعتراف ليس هو بالتحديد ما يطالب به الآن من أجل استئناف المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة.

*** أجرى المقابلة يوسف قانلي مدير تحرير صحيفة «TURKISH DAILY NEWS» (وهو من أصل قبرصي تركي). وقد نشرت بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٨.**

ملحق (٦)

الرئيس رؤوف دنكتاش: الكونفدرالية... فرصة أخيرة لتسوية المسألة القبرصية(*)

في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٨، عرض الرئيس رؤوف دنكتاش رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية، اقتراحات وصفت بأنها «مسعى أخير لانقاذ مفاوضات السلام القبرصية - القبرصية من الطريق المسدود الذي يعترضها منذ سنوات».

كان الاقتراح يتضمن، للمرة الأولى بشكل علني واضح، دعوة لاقامة كونفدرالية على الجزيرة، بدلا من الفدرالية التي كانت هدفا لكل المراحل السابقة من المفاوضات.

وفيما فوجئت أوساط غربية عدة بهذه النقلة النوعية في الطروحات القبرصية التركية، اذ رأت أنها تزيد من تعقيدات المفاوضات وتجعل الوصول الى تسوية سلمية أمرا بالغ الصعوبة ان لم يكن مستحيلا، كان لأوساط كثيرة أخرى رأي مخالف، فاعتبرت الاقتراح تطورا منطقيا دفع اليه تعنت الطرف القبرصي اليوناني وما لا يزال يتعرض له القبارصة الأتراك من ظلم على مستويات عدة.

في ما يأتي ترجمة للنص الكامل لهذا الاقتراح :

«كمسعى أخير لايجاد حل دائم مقبول من كلا الطرفين في

قبرص، اقترح اقامة كونفدرالية في قبرص، على أساس الترتيبات الآتية :

١ ـ علاقة خاصة بين تركيا وجمهورية قبرص الشمالية التركية، بموجب اتفاقات يتم ابرامها.

٢ ـ علاقة خاصة مشابهة بين اليونان والادارة القبرصية اليونانية بموجب اتفاقات موازية يتم ابرامها.

٣ ـ اقامة كونفدرالية في قبرص بين جمهورية قبرص الشمالية التركية والادارة القبرصية اليونانية.

٤ ـ استمرار ضمانات ١٩٦٠.

٥ ـ ان كونفدرالية قبرص يمكنها، اذا ما وافق كلا الطرفين، أن تنتهج سياسة تهدف الى الانضمام للاتحاد الأوروبي. والى أن تصبح تركيا عضوا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي، فان ترتيبات خاصة ستعطي تركيا كل الحقوق والالتزامات التي ستكون للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ازاء كونفدرالية قبرص.

ان الهدف النهائي من المفاوضات سيكون اقامة كونفدرالية تتكون من جانبين ودولتين على الجزيرة، بمؤازرة ترتيبات موازية مع الوطنين الأم والدولتين الضامنتين. وكل الحقوق والسلطات التي تتصل بالكيان الكونفدرالي، ستكون محصورة بالدولتين اللتين تتشكل منهما الكونفدرالية. وأي اتفاق يتم

التوصل اليه نتيجة للمفاوضات، ينبغي أن يخضع للموافقة في استفتاءين منفصلين.

ان الطرفين بمشاركتهما في هذه المفاوضات، يقرّان بأن الجانبين القبرصيين، اليوناني والتركي، هما دولتان متساويتان، تتمتع كل منهما بالسيادة من خلال مؤسساتها الديمقراطية وقوانينها، بما يعكس ارادة شعبيهما ومساواتهما السياسية. ويقرّان أيضا بأن سلطات أحد الجانبين لا تمثل الآحر.

وفي اعتقادنا أن هذه الصيغة وحدها :

أ ـ ستوفر الأمن على كلا الجانبين.

ب ـ ستصون الهوية والحياة الكريمة لكليهما.

فاذا وافق القبارصة اليونانيون على هذا الاقتراح النهائي، فاننا مستعدون لاجراء مفاوضات بهدف اقامة «كونفدرالية قبرص».

*** ملاحظات من المترجم :**

عرض الرئيس رؤوف دنكتاش هذا الاقتراح في مؤتمر صحافي عقد في «ليفكوشا» عاصمة جمهورية قبرص الشمالية التركية، وبحضور اسماعيل جيم وزير خارجية تركيا. وقد قال جيم معلقا : «ان حضوري هنا هو بحد ذاته تعبير عن دعم الحكومة التركية للرئيس دنكتاش وثقتها فيه».

والقراءة السياسية الأولية لهذا الاقتراح أفسحت المجال للانطباعات الآتية :

ـ اولا : من حيث الشكل، انه «أخير»، بمعنى أن لا اقتراح بعده. ومؤدى ذلك أنه شرط يضعه القبارصة الأتراك لاستئناف المفاوضات، فاما

أن تجري المفاوضات على أساسه، أو لا مفاوضات بعد اليوم. ويأتي هذا الموقف الحاسم بعد سنوات طويلة من المفاوضات التي كان القبارصة اليونانيون هم الذين يعيقون اما انعقادها، من خلال فرض شروط كثيرة، او وصولها الى نتائج، من خلال تقديم مطالب تعجيزية لا يمكن للجانب القبرصي التركي القبول بها.

ـ ثانيا : من حيث المحتوى، انه يطرح مسألة المساواة السياسية لا بين الطائفتين القبرصيتين فحسب، بل أيضا بين دولتيهما. وهذا الأمر يعني أن على الجانب القبرصي اليوناني، اذا ما أراد العودة الى طاولة المفاوضات أن يعلم مسبقا أنه بذلك يعترف بجمهورية قبرص الشمالية التركية كدولة ناجزة ذات سيادة. استطرادا فان أي جهة راعية للمفاوضات، سواء كانت الأمم المتحدة أو غيرها، لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة، بحيث تصبح المفاوضات بين دولتين ورئيسين على قدم المساواة، لا بين «دولة قبرص» التي يقصد بها الادارة القبرصية اليونانية في الشطر الجنوبي من الجزيرة، و«الطائفة التركية» في الشمال، ولا بين «الرئيس كليريدس» و «الزعيم دنكتاش».

ـ ثالثا : ان واضعي الاقتراح، أي القبارصة الأتراك، يعلمون مسبقا استحالة قبول القبارصة اليونانيين بهذا الأمر الواقع. وبالتالي فاذا كان من غير الواقعي توقع قيام القبارصة اليونانيين بالاعتراف بجمهورية قبرص الشمالية التركية، فمن المنطقي تصور أن تكون هناك خطة تحرك كي تحاول هذه الجمهورية، بعد نيف وخمسة عشر عاما من قيامها، الحصول على اعتراف أكبر عدد ممكن من الدول.

ـ رابعا : ان الاقتراح، حتى في ظل النقلة النوعية الكبيرة من الفدرالية الى الكونفدرالية، لم يلغ مسألة الضمانات التي وفرها دستور ١٩٦٠ لـ «جمهورية قبرص»، وهي ضمانات وردت في معاهدتين أرفقتا لزوما بالدستور، وكانت الأولى باسم «معاهدة الضمان» والأخرى باسم «معاهدة التحالف».

ـ خامسا : ان الرئيس دنكتاش استخدم عبارتي : «جمهورية قبرص الشمالية التركية» و«الادارة القبرصية اليونانية». وهذا الأمر لم يأت عرضا، بل انه تجسيد لواقع الحال في الجزيرة، اذ أن هناك مفارقة كبيرة جدا تتمثل في وجود «جمهورية» حقيقية في الشمال ولكن من دون أن تعترف بها سوى دولة واحدة هي تركيا، فيما يجري الحديث عن «جمهورية قبرص» في الجنوب، من دون أن تتوفر لهذه «الجمهورية» المقومات الحقيقية التي ينطوي عليها اسمها، ان لجهة السيادة على الأرض، أو لجهة تمثيل الشعبين اللذين يتكون منهما شعب الجزيرة. ومع ذلك فان هذه «الجمهورية الوهمية» تحظى باعتراف العالم، باستثناء تركيا بالطبع.

رسالة الرئيس رؤوف دنكتاش
إلى اللقاء التنسيقي السنوي
لمنظمة المؤتمر الإسلامي

١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٨

السيد الرئيس،

حضرة الأمين العام،

أصحاب السعادة،

أخواني وأخواتي في الإسلام،

أنقل إليكم تحيات حارة من الشعب المسلم في جمهورية قبرص الشمالية التركية، وأحيّي، بمشاعر الأخوة، حضرة الرئيس، وأهنئه على مقدرته في إدارة نقاشاتنا بنجاح، كما أهنيء أمين عام منظمتنا الأستاذ عز الدين العراقي، على حسن تعاطيه مع المسائل المعقدة التي تتصدى لها أمتنا الإسلامية.

وإذ تلتقون هنا اليوم في اللقاء التنسيقي السنوي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مقر الأمم المتحدة، فقد رأيت أن انتهز هذه الفرصة المهمة بالنسبة إلينا لأوجز لكم المرحلة الحرجة التي بلغتها المسألة القبرصية.

فمن جهة دفع اقراننا القبارصة اليونانيون جهودهم الخاصة بالتسلح، في اتجاه محفوف المخاطر يقوم على نشر صواريخ أس ٣٠٠ المشتراة من الاتحاد الروسي بكلفة تصل إلى ٦٠٠ مليون دولار، وترافق ذلك مع حملة تضليل دعائية مركّزة بلغت جدران الأمم المتحدة، مع قيام الجانب القبرصي اليوناني بدراسة إمكانية اللجوء مرة أخرى إلى الجمعية العامة.

ومن جهة أخرى، ومن أجل إحداث شرخ في الجدار الذي بلغته المفاوضات، فإنني تقدمت بجملة جديدة من المقترحات لإيجاد حل للمسألة القبرصية على أساس كونفدرالي. وهذه المقترحات التي وضعت بحسن نية، تشكل فرصة تاريخية لحل المسألة بطريقة عادلة ووفق أسس واقعية.

إنني أعلم أن وقتكم محدود، والمسائل التي تواجهونها كثيرة. لذا لن آخذ كثيراً من وقتكم للتعاطي مع الإطار التاريخي للنزاع القبرصي الذي تلمون به، بل أود أساساً أن أذكّر كلا منكم بأن هذا النزاع كان مرده دائماً إلى محاولة القبارصة اليونانيين جعل قبرص جزيرة يونانية، فيما كان بالنسبة إلينا محاولة للبقاء على قيد الحياة في الجزيرة، والتعايش بسلام ومساواة مع القبارصة اليونانيين. وعليه فإن النزاع هو بين رغبة القبارصة اليونانيين في الهيمنة، وتصميم القبارصة الأتراك على الحفاظ على مفهوم الشراكة الذي استندت إليه اتفاقيات ١٩٦٠. فبمقتضى معاهدات ١٩٦٠ الدولية، لم تصبح قبرص دولة

قبرصية يونانية، بل بالعكس نصّت المعاهدات على عدم أحقية أي من الطائفتين في أن تهيمن على الأخرى، فضلاً عن الزعم بأنها هي التي تدير شؤون الجزيرة بكاملها. أما كون النزاع نشأ في العام ١٩٦٣ كنتيجة لهجوم القبارصة اليونانيين علينا من أجل ارغامنا على الخضوع لمشيئتهم وتحويل قبرص إلى جمهورية قبرصية يونانية، فذلك أمر أقرّ به زميلي السيد غلافكوس كليريدس رئيس القبارصة اليونانيين، في مذكراته التي تحمل عنوان «قبرص: شهادتي».

إن القبارصة اليونانيين لم يكن لهم في أي وقت، وعلى مدى التاريخ الطويل للنزاع القبرصي، أي سلطة علينا أو سلطان. وعندما تحدّيت السيد كليريدس، خلال مفاوضاتنا المباشرة في غليون بسويسرا، التي جرت العام الماضي، أن يثبت كيف يمكنه ادعاء أنه هو من نخضع لحكمه رغم هذه الحقيقة التي لا يرقى إليها الشك، كان رده بأنه لا يعتبر نفسه حاكماً علينا، لكن ما دام العالم بأسره يفعل ذلك، فعلينا أن لا نتوقع منه أن يقول كلاماً مغايراً.

وقد أكد ذلك المبعوث الرئاسي الأميركي إلى قبرص، السيد ريتشارد هولبروك، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في ٤ أيار / مايو ١٩٩٨ بعد إجرائه اتصالات بكلا الجانبين في قبرص، فقال بالحرف: «اعتقد أنه أمر جلي، ولا أحد يجادل فيه، أن غلافكوس كليريدس لا يمثل أو يسيطر على الشعب في

شمال قبرص. وهو نفسه لا ينكر ذلك. انه واقع. وقد قاله بلسانه».

وفي تصريح له في ٢٦ آب / أغسطس ١٩٩٧، أشار وزير خارجية إيطاليا لامبرتو ديني إلى أنه «ينبغي الإقرار بأن ثمة في قبرص جمهوريتين وجماعتين وحكومتين».

هذان التصريحان اللذان يستندان إلى الواقع، يشيران إلى أن الواقعية في قبرص باتت تحظى بمزيد من الاعتراف الدولي. ومع ذلك فإن ثمة حاجة إلى المزيد من الإقرار والقبول بالوقائع القبرصية كي يصبح ممكناً حدوث تغيير ملموس في هذا الإطار. ونحن نحتاج إلى دعمكم وتعاونكم من أجل إقناع الجانب الآخر بأنه لن يكون قادراً على استعمارنا وأخذ قبرص إلى الوجهة التي يريدها، وهو ما حاول القيام به طوال السنوات الـ٣٥ الماضية. . . وأن عليه أن يسعى للتكيف معنا على قاعدة المساواة المطلقة وتقاسم السلطة بوصفنا شريكين سابقين.

إن المقترحات التي قدمتها إلى الجانب القبرصي اليوناني، هي واقعية وعادلة وحساسة. ولا فائدة من إهمالها، كما فعلوا من دون أي تعاط جدي معها، بزعم أن هذه المقترحات تكتيكية ويمكن أن تؤدي إلى الإنفصال. فالتقسيم القائم في قبرص حقيقي، وهو من صنع الجانب القبرصي اليوناني. وقد حصل هذا التقسيم عندما حاولوا بقوة السلاح تحويل جمهورية الشراكة إلى جمهورية قبرصية يونانية، وفشلوا في تحقيق ذلك.

ومنذ ذلك الحين، وعلى مدى ٣٥ عاماً، فإنهم لم ـ ولن ـ يقبلوا أياً من المقترحات التي رعتها الأمم المتحدة لتوحيد الجزيرة، ما دام العالم ـ حسب كلمات السيد كليريدس ـ يعاملهم على أنهم هم حكومة قبرص.

لهذا فإن مقترحاتنا ليست خطوة في اتجاه الابتعاد عن الوحدة، بل خطوة في اتجاه هذه الوحدة. أكثر من ذلك، فإن التزامنا بمعاهدة الضمان الموقعة عام ١٩٦٠، والتي تحظر على كلا الجانبين التقسيم أو الاتحاد مع أي دولة أخرى، هي ضمان كاف بأن الانفصال ليس مطروحاً.

من جهة أخرى، فإن تذرع الجانب القبرصي اليوناني بأن أي تسوية كونفدرالية هي مخالفة لمقررات الأمم المتحدة، هو أمر سخيف وغير مقنع. فالجانب القبرصي اليوناني لا يعير قرارات الأمم المتحدة أي اهتمام إلا عندما يخدم ذلك أهواءه وأهدافه. ومع هذا فإنه يتحدى بشكل تام قرارات وتقارير مجلس الأمن الدولي، عبر استيراده أسلحة متطورة كنظام صواريخ اس ٣٠٠، ويرتبط مع اليونان بمواثيق دفاعية، ويقدم لليونان قواعد عسكرية، ويعلن أن قبرص في طريقها إلى أن تصبح جزيرة يونانية.

فالسيد كليريدس يجاهر بأن تكامل قبرص مع اليونان قد أنجز بنسبة مئة في المئة، ويرفض احترام مبدأ المساواة بين الجانبين. أكثر من ذلك، فإنهم هم من قام بشكل تام بتعطيل

الجهود الهادفة إلى إيجاد تسوية فدرالية، من خلال زعمهم بأنهم يتفاوضون معنا على مثل هذه التسوية فيما هم منخرطون خارج قاعة المفاوضات في نشاطات موازية مخالفة لفكرة التسوية الفدرالية التي تنصلوا منها أخيراً وبشكل صريح.

وبقدر ما يتعلق الأمر بطبيعة التسوية، فإن مجلس الأمن الدولي قد ترك ذلك إلى قرار يتخذه الجانبان، من خلال الإشارة إلى أن الحل ينبغي أن «يتم التفاوض في شأنه من قبل الطرفين المتساويين سياسياً، وأن يكون مقبولاً من كليهما». وما حقيقة أننا سعينا طوال هذه السنين إلى إقامة دولة فدرالية ثنائية لمناطق والطوائف، مع القبارصة اليونانيين، سوى شهادة على حسن نوايانا ورغبتنا في حل خلافاتنا على أساس عادل ودائم. غير أن القبارصة اليونانيين عطلوا، مع ذلك، كل جهودنا في ذا الاتجاه، من خلال تقدمهم، بشكل آحادي الجانب وغير ،ني، بطلب عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي، قبل أن يتم صل إلى حل للمسألة القبرصية، وبشكل يتعارض مع رزمة ئار التي قدمتها الأمم المتحدة في العام ١٩٩٢. فلا مقدمو لب ولا، في الواقع، الاتحاد الأوروبي، قد أنكروا أن وية الفدرالية القائمة على ثنائية المناطق والتي وافقنا عليها، كن أن تنهار تحت وطأة البنية العملاقة للاتحاد الأوروبي ذي تشكل اليونان أحد أعضائه فيما تغيب تركيا عنه. والأمر فسه ينطبق على التوازن الداخلي في قبرص بين الطائفتين

والتوازن الخارجي بين تركيا واليونان في ما يتعلق بقبرص، اللذين أوجدتهما معاهدات ١٩٦٠ كحجر زاوية للسلام والاستقرار في منطقتنا.

السيد الرئيس،

إن التغير الملموس في قبرص سيحصل عندما تكون هناك رؤية جديدة وشجاعة في مواجهة الوقائع. والعالم الإسلامي، وهذه الجماعة الموقرة، بإمكانهما، بل ينبغي عليهما إمساك زمام المبادرة في هذا الاتجاه. وعليه فإن مناشدتي لكم هي أن تقوموا على الأقل بما قام وزير خارجية إيطاليا لامبرتو ديني وريتشارد هولبروك، بالإقرار بالوقائع، وتحديداً واقع أن الجانب القبرصي اليوناني ليس حكومة قبرص، وأنه لا يملك أي حق شرعي أو أخلاقي أو واقعي في زعم أنه حكومة الجزيرة بكاملها. فمنذ ٣٥ عاماً وحتى اليوم لم يكن ثمة حكومة تمثل الجزيرة كلها. وعلى مدى السنوات الـ٢٤ الأخيرة كانت ثمة دولتان مستقلتان تتمتعان بالسيادة على أرض الجزيرة.

وقبل أن أنهي ملاحظاتي هذه، أود باختصار أن أعرب عن دعمنا الثابت للقضية العادلة لكافة الشعوب المسلمة التي تكافح من أجل العدالة والحصول على حقوقها المشروعة.

وبهذه الروحية أود، من صميم قلبي، أن أنقل إلى شقيقي الرئيس ياسر عرفات تأييدي لجهوده الشجاعة لتوفير الحقوق المشروعة لشعبه وإنجاز التسوية السلمية.

وأود أيضاً أن أعرب عن حزننا العميق وتعاطفنا مع ما يعانيه أخواننا في البلدان الإسلامية من عواقب الفيضانات والكوارث الطبيعية. وقد هزتنا من الأعماق الأزمة الاقتصادية التي ضربت الأقطار الإسلامية الشقيقة، وخصوصاً في جنوب شرق آسيا، وكلنا أمل بأن تتعافى هذه الأقطار بسرعة من ما تكابده حالياً من عناء ومشقات.

أود كذلك أن أكرر ندائي من أجل انسحاب القوات الأرمنية بشكل كامل من الأراضي الأذرية، فيما يتواصل البحث عن تسوية سلمية لهذا النزاع.

كما أعرب عن تضامننا التام وتأييدنا للشعب الشقيق في جامو وكشمير وحقه الثابت في تقرير المصير.

إن شعب جمهورية قبرص الشمالية التركية، يشعر بأسى عميق إزاء ما يتعرض له أشقاؤنا الألبان من عنف في كوسوفو. ونحن كشعب كان عرضة لمعاملة مماثلة من قبل القبارصة اليونانيين في الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٤، نشاطرهم معاناتهم مثلما نشاطر الشعب الشهيد في البوسنة والهرسك.

إننا ندين اضطهاد الحكومة اليونانية للأقلية التركية المسلمية في تراقيا الغربية، وندعو اليونان لوقف إجراءاتها القمعية بحقها. كما ندين تكرار إقدام السلطات اليونانية على سجن المفتي محمد أمين آغا، الزعيم الروحي للطائفة التركية المسلمة. وندعو الحكومة اليونانية إلى احترام ما لهذا الشعب من حق

ديني ومن حقوق الإنسان. وما معاناتهم إلا نموذج لما يمكن أن يحصل لنا إذا ما قبلنا أن نصبح أقلية على أرض يونانية.

ونحن نشاطر كافة الشعوب والدول الإسلامية في سائر أرجاء العالم، كفاحها العادل من أجل إيجاد حلول للمشاكل والتحديات التي تواجهها. ونشعر بأسى عميق لكوننا غير قادرين على تقديم قدر أكبر من العون والدعم لهم، بسبب القيود الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، والثقافية، المفروضة علينا بلا أي رحمة، على مدى السنوات الـ٣٥ الأخيرة، من قبل النظام القبرصي اليوناني الذي سعى ويسعى لمحو أي أثر للوجود التركي المسلم في الجزيرة.

أشكر لكم إصغاءكم، وآمل أن يكون ما قلته وما وزعه وفدي من وثائق، مفيداً لكم في تعاطيكم مع القضية القبرصية، خصوصاً إذا ـ ومتى ـ تم طرحها على هذه الجلسة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

رؤوف دنكتاش

رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية

ملحق (٧)

الرئيس رؤوف دنكتاش : سنطلب الاعتراف من الدول العربية والاسلامية(*)

على بعد مئات الأمتار من الخط الأخضر الفاصل بين شطري العاصمة القبرصية نيقوسيا، وهي العاصمة الوحيدة في العالم التي لا تزال تعاني من التقسيم، يقع مقر رئاسة جمهورية قبرص الشمالية التركية.

الطريق اليه قصير، بلا تعقيدات، وحفنة فقط من الدبلوماسيين تسلك هذا الطريق من دون أن يكون بينها دبلوماسيون عرب أو من دول اسلامية.

الرئيس رؤوف دنكتاش لا يخفي مرارته لهذا الواقع الذي يتمثل بوجود عدد كبير من سفارات الدول العربية والاسلامية في الشطر الجنوبي، من دون أي تمثيل ولو على المستوى القنصلي في الشطر الشمالي.

وقد زادت هذه المرارة مؤخرا عندما شاهد دنكتاش في صحيفة «سايبروس ميل» القبرصية اليونانية التي تصدر باللغة الانكليزية، صورة على اربعة أعمدة للسفير الايراني وهو في طريقه لتقديم أوراق اعتماده الى غلافكوس كليريدس رئيس الادارة القبرصية اليونانية التي تحظى باعتراف عالمي شبه شامل بأنها «جمهورية قبرص». وكان الخبر ينطوي أيضا على

(*) مقابلة صحافية أجراها المترجم ونشرت في جريدة «اللواء» اللبنانية في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

مفاجأة ثانية، اذ في اليوم نفسه قدّم أول سفير ألباني أوراق اعتماده في ذلك الشطر.

وفي أي مقابلة مع صحافي عربي أو من دولة اسلامية غير عربية، فان هذا الموضوع يطرح نفسه منذ البداية، متقدما على الكثير من الموضوعات الأخرى التي تتعلق بما بلغته المسألة القبرصية، في ضوء أزمة الصواريخ الروسية المتطورة من طراز اس ٣٠٠، ولقاءات القمة الفاشلة التي عقدت بين دنكتاش وكليريدس، وطرح الكونفدرالية الذي تقدم به دنكتاش كعلاج أخير للمسألة المستعصية منذ ٣٥ عاما، ومسألة عضوية الاتحاد الأوروبي، إلخ...

تساؤلات كبيرة من الجزيرة الصغيرة التي تحتل موقعا استراتيجيا بالغ الأهمية والخطورة، اذ تتحكم عمليا بالمدخل الشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسط، ويبدو الشبه بين خارطتها وبين شكل حاملة الطائرات ذا دلالات كبيرة مهمة.

اللقاء الآتي تم في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، ولم تكن قد وصلت بعد معلومات عن القرارين اللذين اصدرهما مجلس الأمن الدولي في شأن التمديد لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ستة أشهر أخرى، ومهمة الوساطة الحميدة التي يتوارثها الأمناء العامون للأمم المتحدة منذ العام ١٩٦٤، ولا عن القرار الذي اتخذ مؤخرا في أثينا بالتراجع عن نشر الصواريخ الروسية في قبرص واختيار جزيرة مكانا بديلا لهذا النشر.

مع ذلك فان البيان الذي أصدره الرئيس دنكتاش عشية ذلك اليوم تضمن اجابة عن الأسئلة التي لم تطرح، فيما كانت الأجوبة التي قدمها خلال المقابلة ترسم صورة رمادية للتطورات السياسية وربما العسكرية التي قد تشهدها قبرص خلال العام الطالع. في ما يأتي النص الكامل لهذا الحوار:

العرب والمسألة القبرصية

*** مؤخرا قام وفد من النواب القبارصة اليونانيين بزيارة القاهرة. وحسب ما نقلته الصحف القبرصية اليونانية، فان الوزير عمرو موسى أكد للوفد أن مصر تؤيد بشدة حلا عادلا ودائما للقضية القبرصية. كيف تنظرون الى هذه الزيارة والى أقوال الوزير المصري؟**

ـ انه بيان تعلنه الدول كافة ومفاده: اننا نؤيد حلا عادلا للمسألة القبرصية. والسؤال هو: هل تعلمون ما هي المسألة القبرصية ؟ اذا كنتم لا تعلمون، فكيف ستدعمون حلا عادلا لهذه المسألة ؟ ما هي المسألة القبرصية ؟ بالنسبة الى القبارصة اليونانيين، انها مسألة أوجدوها بأنفسهم من خلال القضاء على دولة معترف بها دوليا من اجل السيطرة على قبرص، ولكي يصبحوا المالكين الوحيدين والحاكمين الوحيدين على دولة قائمة على الشراكة وثنائية الطوائف والمناطق. لقد قضوا على تلك الدولة وطردوا الشريك القبرصي التركي المسلم وحاولوا أن ينزلوه من مرتبة الشريك الى مرتبة الأقلية.

هذه هي المسألة. ولأننا قاومنا ولم نمكنهم من القضاء علينا، فانهم يواجهون مشكلة، فلو تمكنوا من تحقيق ما كانوا يخططون له، ولو أننا استسلمنا وأعلنّا خضوعنا لهم، لما كانت هناك أي مسألة. وقد جاءت تركيا لانقاذنا بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ من عملية تطهير عرقي كنا نتعرض لها على مدى ١١ سنة، فأصبحت تركيا هي الطرف المذنب. لماذا ؟

لأن تركيا لم تسمح بأن تتعرض طائفة تركية مسلمة في قبرص للابادة. وهذا ليس من نسج الخيال، بل انه حقيقة. لذا فان المسألة لم تنته بالنسبة الى القبارصة اليونانيين، باعتبارهم لم يحققوا هدفهم وهو السيطرة على الجزيرة بكاملها.

بالنسبة الينا كقبارصة أتراك شركاء تم ابعادهم عن الدولة، فالمشكلة هي انقاذ أسس شراكتنا. وقد أنقذناها. وهذه الأسس تتلخص في أننا كنا شركاء في السيادة على قبرص، استقلالها، أرضها. وكانت لنا حصتنا الكاملة في ادارتها. وعندما تم ابعادنا أخذنا ذلك كله معنا. لقد أنقذنا هذه الحقوق، فلما تم انقاذنا أخيرا بفضل تركيا في العام ١٩٧٤، أرسينا تلك الحقوق في أراضي الشمال.

اذن، من هو الذي يحتل قبرص ؟ القبارصة الأتراك موجودون في الشمال، والجيش التركي على الحدود بدعوة منا لكي يحول دون رغبة القبارصة اليونانيين في القضاء علينا وانجاز هدفهم في السيطرة على الجزيرة بكاملها.

ان الرئيس الأميركي بيل كليتنون قال بأن للجزيرة مالكين هما القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك، ومقررات مجلس الأمن الدولي أكدت على أن في قبرص طائفتين متساويتين سياسيا وتتشاركان في السيادة عليها، وهما معا مصدر تلك السيادة.

هذه هي الحقائق في قبرص. لذا فحين يقول البعض «نحن ندعم حلا عادلا للمسألة القبرصية»، فانهم اذا كانوا يجهلون

تلك المسألة، قد يكونون يدعمون الطرف المخطيء ضد الطرف الذي ارتكبت الأخطاء بحقه.

قضاة في محكمة

*** هل من الممكن أن يكون عمرو موسى يجهل هذه الحقائق ؟**

ـ أنا واثق من أنه يجهلها، فهو ينظر الى المسألة على أنها مسألة طرحها القبارصة اليونانيون على وزارته، لسنوات طويلة، على أساس أن قبرص هي جزيرة يونانية فيها أقلية تركية، وأن الأقلية القبرصية التركية قد شهرت التمرد فجاءت تركيا كجار كبير لانقاذهم وعملت على تقسيم الجزيرة. هذه هي الصورة التي يقدمها القبارصة اليونانيون، ولا أحد في وزارة الخارجية المصرية مستعد لأن يستمع الينا على قدم المساواة مع القبارصة ليونانيين. فكيف يمكنهم، اذن، أن يعرفوا حقيقة المسألة قبرصية ؟

ان السفير المصري الموجود في الشطر الجنوبي قد يكون يرسل تقارير في هذا الشأن، لكن ثمة فارقا كبيرا بين قراءة التقارير وبين سماع أقوال الطرفين المباشرين. وعليه فاذا كانت الدول تريد أن لا تكون منحازة، فان عليها أن تتصرف كما يتصرف القضاة في أي محكمة، أي أن تتعامل مع الأطراف بشكل متساو لا أن تتخذ قرارا بمجرد الاستماع الى أحد الطرفين.

ان المسألة القبرصية معروفة للجميع بأنها مشكلة بين طائفتين، لذا فعندما يذهب مسؤولو احدى هاتين الطائفتين تحت أي عنوان أو صفة، فيقولوا للمسؤولين في هذه الدولة أو تلك: «هذه هي المسألة القبرصية»، فاننا نتوقع من هؤلاء المسؤولين وخصوصا في الدول الاسلامية، أن يقولوا لهم : شكراً جزيلاً، لقد استمعنا الى ما قلتموه ونريد الآن أن نستمع الى ما يقوله الطرف الآخر، ومن ثم فاننا سنقرر رأينا بعد الاستماع الى كلا الجانبين.

من هنا فاننا ننتظر أن تبادر هذه الدول الى دعوتنا لزيارتها كي نقول لهم بدورنا ما هي رؤيتنا للمسألة القبرصية. وما لم يتم ذلك فلن تكون هناك عدالة. ولأنه ليس ثمة عدالة، فان المسألة القبرصية ما زالت بدون حل منذ ٣٥ عاما.

هذا تحديدا هو سبب عدم الحل، ذلك أن القبارصة اليونانيين حاولوا أن يصبحوا حكاما على الجزيرة بكاملها، وكنا نحن عائقا دون تحقيقهم ذلك. ولأننا وقفنا في وجههم وأنقذنا حقوقنا، يقال لهم انكم حكام الجزيرة بكاملها. لذا يحاولون أن يصبحوا كذلك فعلا، عبر المحافل الدولية، الاتحاد الاوروبي، مجلس الأمن الدولي، الخ... وللأسف فان الجميع يغلقون أعينهم ويساعدونهم بالقول: نريد حلا عادلا مقبولا من كلا الطرفين.

فاذا لم تعامل كلا الطرفين على قدم المساواة، فكيف تتوقع

من الطرف الذي استولى على لقب «حكومة قبرص» أن يتعامل بانصاف مع الجانب الآخر ؟

هذه هي المسألة.

خوف أم اختباء ؟

*** اذن لماذا لا تقومون من جهتكم بارسال وفود برلمانية قبرصية تركية الى الدول العربية والاسلامية كمصر مثلا، لكي تنقلوا وجهة نظركم؟ هل يمنعونكم من ذلك؟**

- اننا في صدد الذهاب الى حيثما يمكننا ذلك، وسنرسل وفودا من عندنا. وهذه السنة كانت لنا اتصالات أكثر مما كان على مدى السنوات العشر الماضية.

وبالنسبة الى مصر، فاننا نبحث عن وسيلة لارسال وفد لكي يتم الالتقاء به والاستماع اليه من قبل السلطات المصرية. ونأمل أن يتم ذلك قريبا جدا.

*** ماذا عنكم شخصيا ؟ لماذا لا تقوم بمثل هذه الجولة ؟**

- لأنني ان ذهبت للقاء الرئيس المصري، لكان الجواب: لا، لا أريد أن أراه. من الأفضل أن يراه أحد آخر. انهم يخافون من اليونان ومن الجانب القبرصي اليوناني. وهم يختبئون وراء بعض قرارات مجلس الأمن الدولي التي تدعو الدول الى عدم الاعتراف بنا.

وفي هذا المجال أقول: حسنا، ليكن هذا هو موقفكم. لا

تعترفوا بي، ولكن قابلوني. . تحدثوا الي، واستمعوا الى ما عندي لأقوله، وبذلك تفهمون وتتحققون من حقيقة المسألة القبرصية، وبغيره لن تكون هناك عدالة.

انهم يتذرعون بالقول: كل العالم يعترف بالجانب القبرصي اليوناني، فماذا يمكننا أن نفعل ؟

وردّي: انكم تستطيعون الكثير. فأنتم جزء من هذا الكل، فان بدأتم تنظرون الى الأمور بصورة صحيحة وتقولون انكم ترفضون أن تكونوا طرفا في مثل هذا الاجحاف، فسيتبعكم ساعتئذ كثيرون، وسترى كل الأمم أو معظمها الحقائق وتتساءل لماذا ارتكبت مثل هذا الخطأ بحق القبارصة الأتراك طوال ٣٥ عاما.

*** حسنا، اذا كان هذا الأمر يتعلق بمصر، فماذا عن باقي الدول العربية؟ لنقل مثلا دول شمالي أفريقيا كالمغرب وتونس والجزائر. . وماذا عن الدول الخليجية؟**

ـ عندما نلتقيهم في مؤتمرات منظمة المؤتمر الاسلامي، فانهم يكونون بالغي الدماثة واللطف والأخوة والتفهم، ولكن عندما يأتي موضوع الصفة التي ينبغي أن يعاملونا على أساسها، بعبارة أخرى بماذا سينادونني : رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية، أم زعيم الطائفة القبرصية التركية المسلمة، عندها يظهر التبدل في مواقفهم، فيقولون : لا نستطيع تسميتك رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية. لماذا ؟ لأن مجلس الأمن

الدولي لا يعترف بك كرئيس للجمهورية.

وردّي هو : لكن عليكم أن تعترفوا بي أنتم أولا من أجل أن يعترف بي مجلس الأمن الدولي. انني أريد منكم، انتم أخوتي، أن تساعدوني في تأمين الحصول على هذا الاعتراف، لأنه الوحيد الذي يمكنه حل المسألة القبرصية. فاذا لم يتم الاعتراف بنا، فان القبارصة اليونانيين لن يكونوا في حاجة الينا، وهذا عامل أساسي من عوامل المنطق، لأنك ان لم تكن بحاجة الى شخص ما فلن تعترف به.

مرحلة جديدة: طلب الاعتراف

*** لدى الكثيرين انطباع بأن تركيا لو أرادت أن يتم الاعتراف بكم لاستخدمت نفوذها وعلاقاتها الجيدة مع كثير من الدول، من أجل تحقيق ذلك. ما مدى صحة هذا الكلام؟**

ـ حسنا، لعل هناك بعض الصحة في القول بأن تركيا لم
رك بقوة في هذا الاتجاه. لكن تبرير ذلك هو أن تركيا
ت في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات بين الطائفتين من
التوصل الى حل فدرالي قائمة. وهنا لم تكن تركيا تريد أن
اليها على أنها لا تريد تحقيق تسوية. ونحن أيضا لم نسع
صول على الاعتراف فيما كانت المحادثات مستمرة. ولكن
ـما قام (الرئيس القبرصي اليوناني) كليريدس في آب/ أغسطس
١٩٩، في غليون بسويسرا، بالقضاء على كل فرص التوصل
لى حل فدرالي، فاننا بالطبع انتقلنا الى موقع آخر. والآن

ستساعدنا تركيا في توفير المزيد من اللقاءات بنا والاصغاء الينا والاعتراف بنا.

*** طرحتم مؤخرا الكونفدرالية كحل أخير أو كفرصة أخيرة للعلاج. ما هو هدفكم من هذا الطرح ؟**

ـ ان ما قصدناه هو الآتي : ليكن كل منا صادقا مع الآخر. فنحن صادقون كفاية لنقول للجانب القبرصي اليوناني اننا لن نقبل بكم أبدا كحكام على القبارصة الأتراك وعلى الجزيرة بكاملها. لقد فشلت كل محاولاتكم طوال ٣٥ عاما لفرض أنفسكم علينا. شننتم علينا حروبا ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٤، فبقينا أحياء وأقمنا دولتنا. اذن لا تتوقعوا من هذه الدولة أن تحل نفسها لكي تقيم سلاما معكم. فاذا كانت ستحصل أي تسوية للمسألة، فلا بد من أن تقوم التسوية على وقائع اليوم. والشركاء السابقون منفصلون عنكم، لأنهم حالوا بينكم وبين السيطرة عليهم بقوة السلاح. هذا التقسيم حقيقي. انه كيان سياسي عضوي. انه دولة أقيمت بمقتضى استفتاء بين افراد شعبها، ولا يمكنها ان تحل نفسها. فاذا كنتم تريدون أن تكونوا أصدقاء لنا، فنحن مستعدون. مستعدون لأن نكون جيرانا طيبين وأن تكون لنا اتصالات متبادلة من أجل منافع متبادلة. فلنتحدث من دولة الى دولة. كيف سنحل هذه المسألة؟ ما هو نوع الجسور التي ستقوم في ما بيننا؟ وعليه فالكونفدرالية هي تعاط واقعي مع المسألة. انها رد على ادعاء القبارصة اليونانيين بأنهم

هم حكام الجزيرة بكاملها، ورد على العالم الذي يعامل القبارصة اليونانيين بهذه الصفة.

لهذا فان دول الاتحاد الاوروبي الذي تعامل مع القبارصة اليونانيين كما لو أنهم حكام قبرص، استيقظت فجأة عندما اصطدمت بهذا الاقتراح، وقالت: حسنا، نعلم أننا ارتكبنا خطأ لكننا لا نستطيع تصحيحه الآن، لأننا نحتاج الى موافقة بالاجماع من اجل تغيير ما كنا قررناه في شأن قبرص، ولأن اليونان لن تنضم الينا في هذه المسألة.

وردّي هو : هل ينبغي علي اذن أن أضحّي بشعبي بسبب الأخطاء التي ارتكبتموها ؟ فاذا كنتم لا تستطيعون تصحيح أخطائكم، فانكم لا تستطيعون مساعدة قبرص. واذا كنتم ستأخذون القبارصة اليونانيين فقط كعضو في الاتحاد الاوروبي تحت الصفة المزورة «حكومة قبرص»، فستقسمون الجزيرة بشكل نهائي، وبالتالي فعليكم أن تصححوا خطأكم وان تعاملونا على قدر المساواة. تحدثوا الينا، استقبلونا، وتفهمونا، وقولوا للقبارصة اليونانيين انهم ليسوا ولن يكونوا حكام القبارصة الاتراك. فاذا كان بمقدور السيد كليريدس أن يقول لي: أعلم أنني لست حاكما عليكم وأنني لا أمثلكم، ولكنه لا يقول ذلك للعالم كله...... فلماذا لا تستطيع الحكومات أن تقول له: لقد قلت هذا للسيد دنكتاش، وهو أمر حقيقي. فأنتم لستم حكام القبارصة الأتراك، لذا أجلسوا معهم على قاعدة المساواة كدولتين

متساويتين. لماذا يكون الأمر بهذه الصعوبة بالنسبة الى الحكومات الأخرى؟

دبلوماسية المكوك

*** بعد هذه الاقتراح، على أي أساس تجري حاليا نائبة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة اتصالات بين الجانبين في اطار كامل من السرية وتحت عنوان عام هو «دبلوماسية المكوك» ؟**

ـ انها لا تتعامل مع جوهر المسألة، ولكن مع ما يسمونه اجراءات بناء الثقة. وهي تعلم كغيرها انه لن تكون هناك مفاوضات مباشرة بيني وبين الزعيم القبرصي اليوناني ما لم يقر بوجودنا كدولة منفصلة.

*** طلب القبارصة اليونانيون مؤخرا بشكل رسمي، وللمرة الأولى منذ ١٥ عاما، انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث المسألة القبرصية. بماذا تفسرون ذلك ؟ وكيف تنظرون الى النتائج المحتملة لهذا الأمر؟**

ـ أعتقد أنها خطوة يائسة. انهم لا يستطيعون تطوير القرار الذي حصلوا عليه من الجمعية العامة في العام ١٩٨٣. وقرارات الجمعية العامة لها قيمة معنوية لكنها غير مؤثرة بشكل فعّال. والذهاب الى الجمعية العامة حيث لا نستطيع الذهاب هو لعبة ستكلّفهم غاليا.

لقد قلت لهم في العام ١٩٨٣: «لا تغادروا طاولة المفاوضات، لا تذهبوا الى الجمعية العامة لكي تحصلوا على قرار ضدنا خلافا لما نبحثه هنا. لكنهم لم يستمعوا، بل ذهبوا

وحصلوا على قرار يعاملنا وكأننا أقلية وأن تركيا هي دولة محتلة، الخ، الخ.. عادوا يرفعون شارة النصر. فماذا حصل؟ لقد أعلنا الاستقلال.

اذن ينبغي عليهم أن يتعلموا من أخطاء الماضي. فاذا عاودوا الكرّة مرة ثانية، فانهم حين يعودون بنفس مشاعر الزهو لن يجدونا في الوضعية نفسها التي نحن عليها الآن.

ان الأمر عائد اليهم. أكثر من ذلك، نقول: هذه المرة سنجد وسائل وأساليب للكلام في الجمعية العامة.

*** كيف؟ عبر تركيا كالعادة؟**

ـ عبر تركيا أو بعض الدول العربية. ففي الماضي عرض علي المندوب السعودي السيد جميل البارودي أن اجلس في مقعده وأتكلم منه. وقد شكرته على ذلك، اذ كان عرضا كريما، لكننا اعتقدنا آنذاك اننا لم نكن في حاجة اليه وأن الجمعية العامة ستنصفنا. لم نستخدمه، أما الآن فان علينا أن نقدّم للعالم رؤيتنا للأحداث وأن نقول للجميع: لا تستطيعون ارغام شعب ديموقراطي حر على القبول باستعمار القبارصة اليونانيين له لمجرد أنكم تعتقدون أن الحكومة القبرصية قائمة، فيما كانت الاتفاقات التي قامت بمقتضاها جمهورية قبرص في العام ١٩٦٠، تقول بأن شرط وجود هذه الحكومة هو أن تكون حكومة مشاركة بين الطائفتين. وهذه الحكومة غير موجودة منذ أواخر ١٩٦٣.

اذن، لا تتخيلوا أمورا وتغلقوا عيونكم عن مرأى الوقائع.

افتحوا عيونكم للوقائع وسترون أن في قبرص شعبين، وديموقراطيتين، وحكومتين، ودولتين. . . واطلبوا من كلا الدولتين أن تتحدثا على قاعدة المساواة، فهذا هو الطريق الى العدالة ولا سبيل آخر سواه.

أخطاء الدول والمنظمات

*** ازاء واقع ان العالم كله يعترف بالقبارصة اليونانيين فيما لا تعترف بكم سوى تركيا، هل يمكن أن يكون العالم كله على خطأ وتركيا وأنتم على صواب؟**

ـ المسألة ليست مسألة اعتراف بالقبارصة اليونانيين. فقد اصطدم العالم بوجود حكومة تحتل مقعد قبرص في الأمم المتحدة. وهذا المقعد لا يزال محتلا من قبل القبارصة اليونانيين الذين يقولون للعالم انهم يعانون بعض المشاكل على المستوى الدولي وانهم سيقومون بحلها. والعالم يواصل التعامل مع ذاك الذي يحتل موقع قبرص في الامم المتحدة على انه استمرار لحكومة قبرص.

هذا الخطأ قد ارتكب. انها ليست مسألة ما اذا كان خطأ متعمدا ام لا، بل مسألة عدم تدقيق في الحقائق وعدم النظر الى الوقائع والاستمرار في الشعور بأن مجلس الأمن الدولي بتعامله مع القبارصة اليونانيين على أنهم حكومة قبرص، قد قام بالأمر الصحيح.

اذن فما نحتاج اليه هو دول تنظر الى الحقائق. وهم يرفضون

أن يفعلوا ذلك، لأنهم لو فعلوا لكانوا مضطرين الى الاع
بأنهم لا زالوا منذ ٣٥ عاما يخطئون بحقنا.

لهذا نقول: لا تنظروا الى الماضي. لا تعترفوا بأنكم
على خطأ. انظروا الى الحاضر. ففي قبرص حيث تنظ
الآن، هل ترون أن ثمة حكومة واحدة؟ ان هناك حكومة
هل ترون شعبا واحداً؟ ان هناك شعبين؟ هل ترون ن
ديموقراطيا واحدا؟ ان هناك نظامين.

اذن، كيف يمكنكم أن تقولوا بأن هناك حكومة واحد
قبرص فيما أن ثمة في الحقيقة حكومتين، واحدة معترف
وأخرى غير معترف بها سوى من قبل تركيا. لكنهما اثن
واذا اردتم توحيدهما، دعوهما تجلسان على قدم المساواة.

*** في أحد كتبك، «المثلث القبرصي»، تقول بأن من طبيعة الحك
والمنظمات الدولية أن لا تعترف بأخطائها وأن لا تحاول تصحيحها
هذا ينطبق على ما تقوله الآن؟**

ـ نعم، وللأسف..

الصواريخ الروسية

*** ماذا حصل بالنسبة الى صواريخ اس ٣٠٠ الروسية ؟ يقال ف
يشبه الجزم بأن القبارصة اليونانيين رضخوا للضغوط وأنها تحولت او
تحويلها الى جزيرة كريت ؟**

ـ لا أستطيع في الواقع أن أقول بأن المشكلة قد انتهت،
الطرف القبرصي اليوناني يحاول استخدامها كمادة للمساومة.

أننا لا نقبل أي مساومة في هذا الشأن ولا مجال للتراجع عن موقفنا. اما ان كانوا سيضعونها في كريت ام لا، فتلك مسألة تخص تركيا ولا تخصني. موقفي هنا انهم لا يستطيعون وضعها في قبرص. فاذا فعلوا فعندها تصبح كل المحاولات لدفعنا الى مواصلة المباحثات منتهية وتكون هناك «قبرصان» الى الأبد.

دبلوماسية المسار الثاني

*** كيف تنظر، أخيرا، الى الموقف الاميركي، خصوصا بعد مؤتمر اسطنبول الذي عقد مؤخرا برعاية ريتشارد هولبروك الموفد الخاص للرئيس كلينتون، وجمع بين رجال أعمال قبارصة أتراك ويونانيين اضافة الى رجال أعمال من تركيا واليونان، تحت شعار «دبلوماسية المسار الثاني» ؟**

ـ ان دبلوماسية المسار الثاني هي أمر موجود في كل أنحاء العالم. لكنها يجب أن يكون لها معنى، اذ لا يمكنك اللجوء اليها للتسلية. لقد وضعوا طرفين بوصفهما رجال أعمال من أجل أن يتعاونوا، فقال القبارصة الأتراك: اننا نريد ال نتعاون، ولكن ارفعوا الحصار عنا، فكيف يمكننا أن نتعاون وانتم تمارسون كل أشكال الحصار الاقتصادي علينا؟ فرد القبارصة اليونانيون: كلا، لن نرفع الحصار الا بعد التسوية، والى أن تتحقق التسوية فان الحصار سيتواصل.

*** أي من يأتي أولا : الدجاجة أم البيضة ؟**

ـ تماما. ولذا عادوا من دون أي نتيجة، حتى أنهم لم يتمكنوا من الاتفاق على موعد للقائهم المقبل.

ملحق (٨)

القرار ١٢١٧(*)
الصادر عن مجلس الأمن الدولي

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

إن مجلس الأمن الدولي،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام حول عمل الأمم المتحدة في قبرص في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يرحب أيضاً بالرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي من الأمين العام حول مهمة الوساط الحميدة في قبرص التي جرت في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت على أن من الضروري، في ضوء الظروف القائمة في الجزيرة، الإبقاء على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص (UNFICYP) إلى ما بعد ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يعيد التأكيد على كل قراراته السابقة في شأن قبرص،

وإذ يدعو مرة أخرى كافة الدول لاحترام سيادة واستقلال

(*) ترجمة غير رسمية قام بها المترجم لعدم توفّر نص عربي معتمد.

وسلامة أرضي جمهورية قبرص، ويطلب منها، كما من الأطراف المعنية، الامتناع عن أي عمل من شأنه المس بتلك السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي، إضافة إلى أي محاولة لتقسيم الجزيرة أو توحيدها مع أي دولة أخرى،

وإذ يلاحظ بقلق أن القيود على حركة الـ UNFICYP لا تزال قائمة.

وإذ يلاحظ كذلك برضا أن الوضع على طول خطوط وقف النار قد ظل هادئاً بصفة عامة، من دون القدرة على مقاومة العديد من الانتهاكات الطفيفة،

وإذ يكرر الحاجة إلى إحداث تقدم في مجال الحل السياسي الشامل،

١ ـ يقرر تمديد انتداب الـ UNFICYP فترة أخرى تنتهي في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٩٩.

٢ ـ يذكّر كلا الجانبين بواجبهما الحؤول دون أي أعمال ضد أفراد الـUNFICYP، والتعامل الكامل مع الـ«UNFICYP» وتوفير حرية التحرك الكاملة لها.

٣ ـ يدعو السلطات العسكرية في كلا الجانبين إلى الامتناع عن أي عمل، خصوصاً في جوار المنطقة العازلة، من شأنه زيادة حدة التوتر.

٤ ـ يكرر قلقه العميق من استمرار المستويات المفرطة من القوى العسكرية والتسلح في جمهورية قبرص، ونسبة ما بلغته

من توسيع وتطوير وتحديث، بما في ذلك إدخال أسلحة بالغة التطور والافتقار إلى تقدم باتجاه أي خفض ذي مغزى في عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، ما يهدّد بتصعيد التوتر سواء في الجزيرة أو في المنطقة، وتعقيد جهود التفاوض مع تسوية سلمية شاملة.

٥ ـ يدعو المعنيين كافة إلى الالتزام بخفض الانفاق على الدفاع وخفض عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، للمساعدة على إعادة الثقة بين الجانبين وكخطوة أولى باتجاه انسحاب كافة القوى غير القبرصية، كما تم تفصيله في مجموعة الأفكار (التي قدمها الأمين العام ـ المترجم). ويشدّد على أهمية نزع سلاح جمهورية قبرص في نهاية المطاف كهدف في سياق تسوية شاملة وافية، ويشجع الأمين العام على مواصلة دفع جهوده في هذا الاتجاه.

٦ ـ يعيد التأكيد على أن الوضع الراهن غير مقبول وأن التفاوض حول حل سياسي نهائي للمسألة القبرصية قد وصل إلى طريق مسدود منذ أمد بعيد.

٧ ـ يعيد تأكيد موقفه القائل بأن أي تسوية قبرصية ينبغي أن تستند إلى قيام دولة قبرص بسيادة واحدة وشخصية دولية ومواطنية واحدة، مع احترام استقلالها وسلامة أراضيها، وأن تتكون من طائفتين متساويتين سياسياً كما تم شرحه في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، في اتحاد فدرالي ثنائي

الطوائف والمناطق، وأن مثل هذه التسوية ينبغي أن تستبعد أي اتحاد كامل أو جزئي مع أي دولة أخرى، أو أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال.

٨ ـ يشدّد على دعمه الكامل لمهمة الوساطة الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، وجهود مستشاره الخاص ونائبة ممثله الشخصي في قبرص، من أجل أن يتم في الوقت المناسب استئناف عملية ثانية من المفاوضات المباشرة الهادفة إلى التوصل إلى تسوية شاملة على قاعدة القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، ويشدّد أيضاً على أهمية الجهود الموحدة للعمل مع الأمين العام من أجل هذه الغاية.

٩ ـ يدعو مرة أخرى زعماء الطائفتين إلى إلزام أنفسهم بعملية المفاوضات، والتعاون بشكل فاعل وبنّاء مع الأمين العام، ومستشاره الخاص، ونائبة مستشاره الخاص، وأن يستأنفوا في الوقت المناسب الحوار المباشر، ويحث كافة الدول على أن تقدم عونها الكامل لهذه الجهود.

١٠ ـ يرحب بالجهود التي تقوم بها الـ UNFICYP لتنفيذ تفويض إنساني في ما يخص القبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الشطر الشمالي والقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الشطر الجنوبي، كما ورد في تقرير الأمين العام.

١١ ـ يرحب باستئناف عمل لجنة المفقودين، ويدعو إلى تنفيذ اتفاق ٣١ تموز / يوليو ١٩٩٧ في شأن المفقودين من

دون أي تأخير.

١٢ ـ يعيد تأكيد دعمه لجهود الأمم المتحدة والأطراف الأخرى المعنية من أجل تشجيع إقامة نشاطات مشتركة بما يساعد على بناء التعاون والثقة والاحترام المتبادل بين الطائفتين.

١٣ ـ يرحب بالجهود المبذولة لتحسين فعالية الـUNFICYP، بما في ذلك إقامة فرع جديد للشؤون المدنية.

١٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يضع تقريراً بحلول ١٠ حزيران / يونيو ١٩٩٩ حول تنفيذ قراره.

١٥ ـ يقرر أن يظل ممسكاً بهذه المسألة بشكل فعال.

ملحق (٩)

القرار ١٢١٨
الصادر عن مجلس الأمن الدولي(*)

٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد التأكيد على كافة قراراته السابقة في شأن قبرص.

وإذ يكرر قلقه العميق من جراء الافتقار إلى تقدم باتجاه تسوية سياسية شاملة في شأن قبرص.

١ ـ يعرب عن تقديره للرسالة الموجهة إلى رئيس المجلس من قبل الأمين العام في شأن وساطته الحميدة في قبرص، وخصوصاً العمل الذي قامت به نائبة ممثله الخاص في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨.

٢ ـ يدعم مبادرة الأمين العام المعلقة في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ في إطار وساطته الحميدة، والهادفة إلى خفض التوتر والدعوة لإحراز تقدم باتجاه تسوية عادلة ودائمة في قبرص.

(*) ترجمة غير رسمية قام بها المترجم لعدم توفّر نص عربي معتمد.

٣ ـ يعرب عن تقديره لروح التعاون والمقاربة البناءة اللتين أظهرهما الجانبان حتى الآن، بالعمل مع نائبة الممثل الخاص للأمين العام.

٤ ـ يطلب من الأمين العام، في ضوء ما انطوت عليه مبادرته في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ الهادفة إلى دفع التقدم باتجاه تسوية عادلة ودائمة وخفض التوتر، واستناداً إلى الانخراط الجاد الذي أظهره الجانبان بالفعل... أن يواصل احداث تقدم في اتجاه هذين الهدفين، على قاعدة مقررات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

٥ ـ يطلب أيضاً من الأمين العام، مع الأخذ بعين الاعتبار القرار ١١٧٨ الصادر في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٩٨، العمل خصوصاً، وبشكل مكثف، مع الجانبين على الأمور الآتية:

أ ـ الالتزام بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو العنف كوسائل لحل المسألة القبرصية.

ب ـ عملية ممرحلة تهدف إلى الحد من، ولاحقاً خفض، مستوى كافة القوى العسكرية والأسلحة في قبرص، بشكل جوهري.

ج ـ تنفيذ جملة الإجراءات التي اقترحتها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص (UNFICYP) بهدف خفض التوتر على طول خطوط وقف النار، والالتزام بالدخول في محادثات مع تلك القوات للتوصل إلى اتفاق مبكر على مزيد

من الخطوات المحددة المتعلقة بخفض التوتر، بما في ذلك القائم على طول المنطقة العازلة.

د ـ المزيد من التقدم في مجال خفض التوتر.

هـ ـ الجهود الهادفة إلى إنجاز تقدم جوهري في صميم جوانب التسوية القبرصية الشاملة.

و ـ الإجراءات الأخرى التي ستبني الثقة والتعاون بين الجانبين.

٦ ـ يدعو الجانبين إلى إظهار الامتثال لكافة الأهداف الواردة أعلاه في الفقرتين ٤ و٥، بالتعاون الكامل مع الأمين العام.

٧ ـ يطلب أيضاً من الأمين العام إبقاء مجلس الأمن على علم في شأن ما تحققه مبادرته من تقدم.

٨ ـ يقرر أن يظل ممسكاً بهدف المسألة بشكل فعّال.

ملحق (١٠)

بيان الرئيس رؤوف دنكتاش تعليقاً على القرارين ١٢١٧ و١٢١٨ الصادرين عن مجلس الأمن الدولي(*)

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

«لم تردنا حتى اللحظة الأخيرة أي معلومات مسبقة في شأن محتوى القرارين اللذين اتخذهما مجلس الأمن الدولي أمس، وأحد هذين القرارين يتعلق بتمديد انتداب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص (UNFICYP)، فضلاً عن مهمة الوساطة الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، فيما يتناول الآخر العملية المكوكية التي بدأتها السيدة دام ان هركوس نائبة الممثل الشخصي للأمين العام في قبرص، في إطار مهمة وساطة الأمين العام الحميدة.

إن القرار المتعلق بتجديد انتداب الـUNFICYP، يستند إلى موافقة «حكومة قبرص»، وهي الحكومة التي اغتصبها القبارصة اليونانيون عام ١٩٦٣، بعبارة أخرى فإنها تستند إلى تكرار للخطأ الذي يشكل أساساً للنزاع القبرصي، والذي ينظر إلى الجانب القبرصي اليوناني على أنه الحكومة الشرعية.

والاستمرار في هذا التعاطي الخاطىء لا يحقق أي هدف سوى إدامة النزاع.

لقد أحطنا رئيس مجلس الأمن الدولي علماً بأن جمهورية قبرص الشمالية التركية لا يمكنها أن تقبل هذا القرار وأن التعاون مع الـUNFICYP، سيتواصل، كما كان حتى الآن، في الإطار الذي ستحدده الإرادة الحرة ذات السيادة لجمهورية قبرص الشمالية التركية.

إننا لا نقبل العناصر التي أضيفت إلى قرار تمديد امتداد قوات الـUNFICYP، والتي استهدفت إرضاء المطالب القبرصية اليونانية والتأثير على الشكل النهائي للتسوية الشاملة. فهذه العناصر لا تتقرر سوى عبر التفاوض واتفاق الجانبين. وليس ثمة اتفاق كهذا في الوقت الراهن. ولهذا فإن هذه العناصر غير سارية بالنسبة إلينا.

إن جهود السيدة دام ان هركوس نائبة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص، تستند إلى اتفاق الجانبين وتهدف إلى تسهيل المفاوضات.

وقد طلبنا في هذه العملية المكوكية، الإقرار بوجود دولتين مستقلتين متساويتين كل منهما ذات سيادة في جزيرة قبرص. واقترحنا رفع الحصارات واتخاذ قرار في شأن المطالب المتبادلة حول الممتلكات، عبر تبادل للممتلكات بين الجانبين من خلال إنشاء لجنة خاصة لبحث تلك المطالب. وقد تركز الجزء الأكبر

من اتصالاتنا حول مناقشة هذه المسائل. غير أن الرسالة الموجهة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ إلى رئيس مجلس الأمن الدولي من قبل الأمين العام حول وساطته الحميدة لم تتضمن أي إشارة إلى وجهة نظر الجانب القبرصي التركي حول هذه المسائل.

لقد كنا دائماً مؤيدين لإجراءات خفض التوتر. وفي الحقيقة فإننا أعلنا منذ وقت طويل، قبولنا بجملة الإجراءات المقترحة من الـUNFICYP في شأن إزالة أجواء المجابهة. غير أن السؤال يظل قائماً حول سبب عدم إعلان الجانب القبرصي اليوناني قبوله علناً بهذه الإجراءات حتى الآن.

لقد أعلنا أننا سوف نواصل تعاوننا مع الأمين العام. وأشرنا تكراراً إلى أن أي اتفاق على عدم استخدام القوة لا يمكن التوصل إليه إلا عبر الدولتين القائمتين في الجزيرة، وان مسائل كالخفض المتبادل لعدد القوى المسلحة والأسلحة لا يمكن تحقيقها إلا كجزء من تسوية شاملة، وفقاً لما تراه أيضاً الأمم المتحدة. وسنواصل التعبير عن موقفنا هذا.

وسبق لي في الواقع أن نقلت هذه الآراء إلى الأمين العام في الرسالة التي كتبتها إليه في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨.

وكما بات معلوماً فإننا اقترحنا في ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٨، إقامة كونفدرالية بين الدولتين القائمتين في الجزيرة كسبيل لإيجاد تسوية سلمية للمسألة القبرصية، ومن أجل حل

القضايا الأساسية العالقة عبر المفاوضات بين الدولتين. ولسوف نواصل التمسك باقتراحنا الذي يحدد السبيل للمصالحة.

(*) عندما اجتمع مجلس الأمن كان أمام أعضائه تقرير رفعه أمين عام الأمم المتحدة عن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص (UNFICYP)، ويتضمن إشارة إلى أن وجود UNFICYP في الجزيرة ضرورة للحفاظ على وقف النار بين القبارصة اليونانيين والأتراك، وتوصية للمجلس بتمديد انتداب القوات لفترة جديدة مقبلة من ستة أشهر تنتهي في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٩٩.

وكان اتخاذ المجلس قراراً بتحديد انتداب الـUNFICYP يؤدي إلى أن تبلغ كلفة الإبقاء على القوات الدولية حوالي ٢,٦ مليون دولار. ومن أجل هذا المبلغ كان سيترتب على الدول الأعضاء دفع حوالي ١٢,١ مليون دولار. وحتى ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر، كانت المبالغ غير المدفوعة للحساب الخاص بالـUNFICYP من ١٦ حزيران / يونيو ١٩٩٣ وحتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ تقدّر بـ ١٦,٥ مليون دولار.

تجدر الإشارة إلى أن مقدار المساهمات غير المدفوعة لمجمل عمليات حفظ السلام في الفترة ذاتها بلغت ١,٦٤٢,٢ مليار دولار.

وذكر الأمين العام في تقريره أنه على الرغم من أن الوضع على طول خطوط وقف النار ظل هادئاً طوال الشهور الستة الماضية، فإن الوضع في قبرص غير مستقر، واستمرار رفع وتيرة التسلح والبنية التحتية العسكرية، يشكل سبباً للقلق. وقد واصلت الـUNFICYP استخدام أقصى جهودها للحفاظ على وقف النار من خلال الإشراف على المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة بين الخطوط الأمامية للقوى المتجابهة، والتحرك بسرعة عند وقوع أي حادث. ونظراً لأن مبدأ المنطقة العازلة كما جرى تحديدها عام ١٩٧٦ لم يكن مفهوماً بشكل عام، فإن الـUNFICYP استأنفت اطلاع الضباط على دورها ومسؤولياتها في المنطقة العازلة. كما وفرت أيضاً ارتباطاً ضرورياً ودعماً في سلسلة من المسائل التطبيقية. وقد صممت التغييرات التي ينبغي إحداثها في مقرات قيادة المنظمة بحيث

تحسن هذه الخدمات بالنسبة إلى كلا الجانبين. وفي هذا المجال، يؤمل من السلطات القبرصة التركية أن تعيد النظر في موقفها المتعلق بالاتصالات بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في الجزيرة.

ورغم الاحتجاجات الشديدة التي قدمتها الـUNFICYP، فإن الحرس الوطني (المقصود الجيش القبرصي اليوناني ـ المترجم) واصل مشاريع البناء العسكرية الواسعة التي شملت إقامة خنادق مضادة للدبابات وتحصينات دفاعية أخرى على خط وقف النار شرق وجنوب شرق نيقوسيا، إضافة إلى شبكة من مستودعات الوقود المتصلة بالخنادق شرق نيقوسيا القديمة، في ما يشكل تغييراً مهماً في الوضع العسكري الراهن. كما حصلت حوادث عدة قام خلالها أفراد «الحرس الوطني» بالحد من حركة الـUNFICYP في نقاط التفتيش على طرف المنطقة العازلة. وفيما ظل عديد القوى العسكرية ثابتاً، فإن كلا الجانبين واصلا رفع وتيرة قدراتهما العسكرية.

وفي ما يتعلق بإعادة الأوضاع إلى طبيعتها، قال تقرير الأمين العام انه نتيجة لقيام السلطات القبرصية التركية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، بتعليق الاتصالات بين الطائفتين، لم تكن ثمة مشاركة قبرصية تركية في لقاءات الطائفتين على أرض الجزيرة، غير أن بعض اللقاءات جرى خارج الجزيرة بمشاركة القبارصة الأتراك. ولم يكتف الجانب القبرصي التركي بالحد من الاتصالات بين الطائفتين، بل أعاق أيضاً الارتباط الذي كانت تقوم به الـUNFICYP بشكل روتيني بين المسؤولين عن الصحة والمياه والكهرباء من كلا الجانبين.

وتبعاً للتقرير فإن تظاهرات القبارصة اليونانيين عند نقطة العبور في نيقوسيا، وخصوصاً في العطلات الأسبوعية بهدف دفع السياح إلى الأحجام عن زيارة الشمال. وفي العديد من المناسبات فإن جماعات منظمة من طلاب المدارس باللباس الرسمي مصحوبين بأساتذتهم، شاركت في التظاهرات.

ويضيف التقرير إن الـUNFICYP واصلت القيام بمهامها الإنسانية المتعلقة بالقبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في شمال الجزيرة

وبالقبارصة الأتراك المقيمين في الشطر الجنوبي. وفي ٢ تشرين الأول/ اكتوبر اعلنت السلطات القبرصية التركية أنها تعيد النظر في قوانين تمنع القبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في شمال الجزيرة من نقل ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة إلى ورثتهم الذين لا يقيمون هناك. وإلى أن تتم هذه المراجعة، فإن هذه الممتلكات لن تخضع للمصادرة أو للاحتلال من طرف واحد، رغم أنها ستظل موضوعة تحت الحفظ. كما اعلنت السلطات القبرصية التركية رفع القيود على حركة القبارصة اليونانيين والموازنة في الشمال، وعن تحديد الزيارات التي يقوم بها أقارب من الدرجة الأولى من الجنوب إلى قبارصة يونانيين مقيمين في كارباس. وتحاول الـUNFICYP التيقن من الطريقة التي سيتم بها وضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ.

ويشير التقرير إلى أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ينفذ برنامجاً تنموياً للطائفتين بهدف بناء الثقة. ويشجع البرنامج الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية على العمل معاً في مجالات الاهتمام المشترك، وتحديداً الصحة العامة، والبيئة، والوقاية الصحية، والمياه، والتحديث العمراني، وصون التراث الثقافي، والمصادر الطبيعية، والتربية، وثمة أربعة مشاريع يجري تنفيذها: إعادة تأهيل «كريساليينونيسا» و«أحمد العربي» في نيقوسيا (يبدو أن المقصود كنيسة ومسجد في الشطرين الجنوبي والشمالي ـ المترجم)، ترميم سور نيقوسيا البندقي، شبكة الصرف الصحي وتنمية قرية بيلا (قرية مختلطة يمر فيها خط وقف النار، ولا تزال تضم قبارصة يونانيين وأتراكاً ـ المترجم). وسيتم صرف مبلغ يصل إلى ٣٠ مليون على هذه المشاريع خلال ثلاث سنوات.

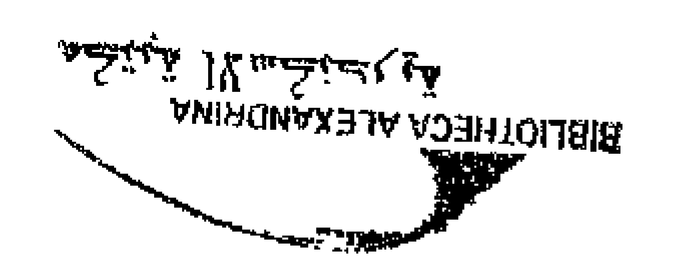
وتبعاً للتقرير فحتى تشرين الثاني/ نوفمبر كانت الـUNFICYP، وهي أقدم عملية لحفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة، تضم ١٢٣٠ جندياً و٣٣ شرطياً مدنياً. وقد اختلفت وجهة نشاطاتها تبعاً للمتطلبات الميدانية. وخلال الشهور الستة الماضية جرت إعادة نظر جديدة في تلك النشاطات لكي تتوافق مع مهمات حفظ السلام التي بدأت مؤخراً فيما انجزت فعاليات إضافية من خلال توحيد عمل أفراد المدنيين والعسكريين لتقاسم المسؤوليات واتخاذ القرارات، وتحقيق مزيد من الشفافية والإشراف

المالي. وهذا الأمر شمل تعزيز مسؤولية الارتباط بين الطائفتين، والمهمات الإقتصادية والإنسانية في فرع جديد للشؤون المدنية يضم أفراداً مدنيين وعسكريين. ويمكن تنفيذ عملية إعادة النظر هذه من دون أي زيادة في العدد المسموح به من أفراد القوة.

وفي ملحق اتبع بالتقرير، يعلم الأمين العام المجلس بأن «حكومة قبرص» (المقصود طبعاً الحكومة القبرصية اليونانية ـ المترجم)، إضافة إلى حكومتي اليونان وبريطانيا، قد أشارت إلى موافقتها على التمديد المقترح، أما حكومة تركيا فأشارت إلى أنها تقف مع الجانب القبرصي التركي وتؤيده، كما سبق أن عبرت في الاجتماعات السابقة لمجلس الأمن حول تمديد انتداب الـUNFICYP.

وفي رسالة إلى مجلس الأمن حول مهمة الوساطة الحميدة التي يقوم بها في قبرص، أشار الأمين العام إلى أن منذ بدأت نائبة ممثله الخاص في قبرص، عملية «محادثات مكوكية» في الجزيرة، لتخفيف التوتر ودفع التطور، فإن تعاطياً مرناً من قبل الجانبين قد وفر الأمل بإحداث تقدم ملموس في إنجاز الأهداف في ثلاث قضايا جوهرية خاصة بالمسألة القبرصية: تخفيف التوتر، المسائل الجوهرية والقضايا الإنسانية وحسن النية. وتشمل العناصر التي تجري مناقشتها: التزاماً بالامتناع عن استخدام القوة، التزاماً بالحؤول دون التوسع العسكري، وعمليات خفض متبادل للتسلح، والاتفاق على جملة إجراءات تقدمت بها الـUNFICYP لخفض التوتر، بما في ذلك نزع الألغام.

وخلص الأمين العام إلى القول بأن ثمة هدفاً معلناً وهو أن يواصل كلا الجانبين العمل مع نائبة ممثله الشخصي وأن كلا الجانبين قد أشارا إلى الرغبة في أن يواصل الأمين العام مبادرته. لذلك فإن الأمين العام يرحب بالتقدم الذي احرز، ويوصي الزعيمين المعنيين، كما يحث كلا الطرفين على تنمية أجواء المصالحة والثقة الحقيقية المتبادلة، وخصوصاً تجنب المسائل التي من شأنها زيادة التوتر.



قضية حتى لو كانت شواهد الإثبات فيها
كافية لتشير إلى من هو الجاني ومن هي
الضحية.
في المحاكم يستمعون إلى كلا الطرفين، ولا
يصدر حكم من دون ذلك. فهل يجوز في
قضية تتعلق بمصير شعب بكامله أن
يصدر فيها حكم بالاستناد إلى سماع
طرف واحد فيها؟
في كل ما يكتب رؤوف دنكتاش نوع من
الصرخة
إنه يناشد العالم، بمن فيه الأقربون وأخوة
الدين، أن لا ينظروا بعين واحدة إلى ما
جرى ويجري في قبرص.
يصرخ ليقول: إن في هذه الجزيرة شعبين
متمايزين لكل منهما حقه في الحرية
والاستقلال والسيادة. وإن دولة
الاستقلال ما قامت إلا على هذا الأساس،
ولئن قضى عليها القبارصة اليونانيون عن
سابق تصور وتصميم وعمد، فذلك لا يجوز
أن يشكل أساساً لإعطائهم ما لم يتمكنوا
من أخذه بالقوة.
يصرخ مناشداً الأبعدين والأقربين كي
يحكموا صوت العقل، فيروا ما هو قائم
على الأرض لا أن يجتروا ما هو راسخ في
الذاكرة المشوهة، والأدمغة المغسولة.
في «رسائل قبرص» يخاطب رؤوف
دنكتاش رئيس جمهورية قبرص الشمالية
التركية صنوه رئيس جمهورية قبرص
الجنوبية اليونانية لكنه في الواقع يخاطب
العالم أجمع
فهل من يسمع؟



مدخل جمهورية قبرص الشمالية التركية على الحدود مع قبرص الجنو